PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العـــالي والبحث العلمـــي
جـــــــامعة وهـــــــــــــران
كلية الحقـــــــوق والعلوم السيـــــاسية
قســـم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التنمية السياسية والأوضاع الاقتصادية الهند وجنوب إفريقيا: دراسة مقارنة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص نظم سيـــاسيـــة مقـــارنـــة

إعداد الطالبة: بوجحفة رشيدة
إشراف الأستاذ: د. جفال عمـــار

لجنة المناقشة:

الأستـــاذ: بنعمية عبد المجيد ..... رئيســـا
الأستـــاذ: جفـــال عمـــار..... مقـــررا
الأستـــاذ: بوسلطان عمـــار..... مناقشـــا

السنة الجامعية: 2007-2008

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إهداء

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، الحمد لله على نعمة التوفيق والعزيمة والصبر، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أهـــدي ثمـــرة هـــذا العمل المتواضـــع إلى:

إلى كل المخلصين لله تعالى المحبين له الذين أشرق الإيمان في قلوبهم فأدركوا سر وجودهم وعرفوا الغاية من خلقهم، يعملون جاهدين طمعا في رضاه، يحترقون كالشموع ليضيئوا الطريق إلى الخير والحق، انضموا إلى قافلة الإصلاح والتغيير.

إلى كـــل المحاصريـــن في غزة والمـــرابطيـــن هنـــاك في أرض فلسطيـــن الحبيبـــة.

إلى من لهم علي الفضل سأضل أدين لهم به: أبي وأمي وأساتذتي

إلى من تجمعني بهم أخوة الدم الحسين، أسماء وسمية وكل عائلتي، وإلى كل من تجمعني بهم الأخوة في الله قريبين كانوا أو بعيدين.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر الجزيل إلى المشرف على هذه المذكرة الأستاذ الفاضل الدكتور عمار جفال، والأستاذ القدير الدكتور بنعمية عبد المجيد، كما أشكر كل من ساعدني ومد لي يد العون وقام بتوجيهي لإنجاز هذا العمل

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

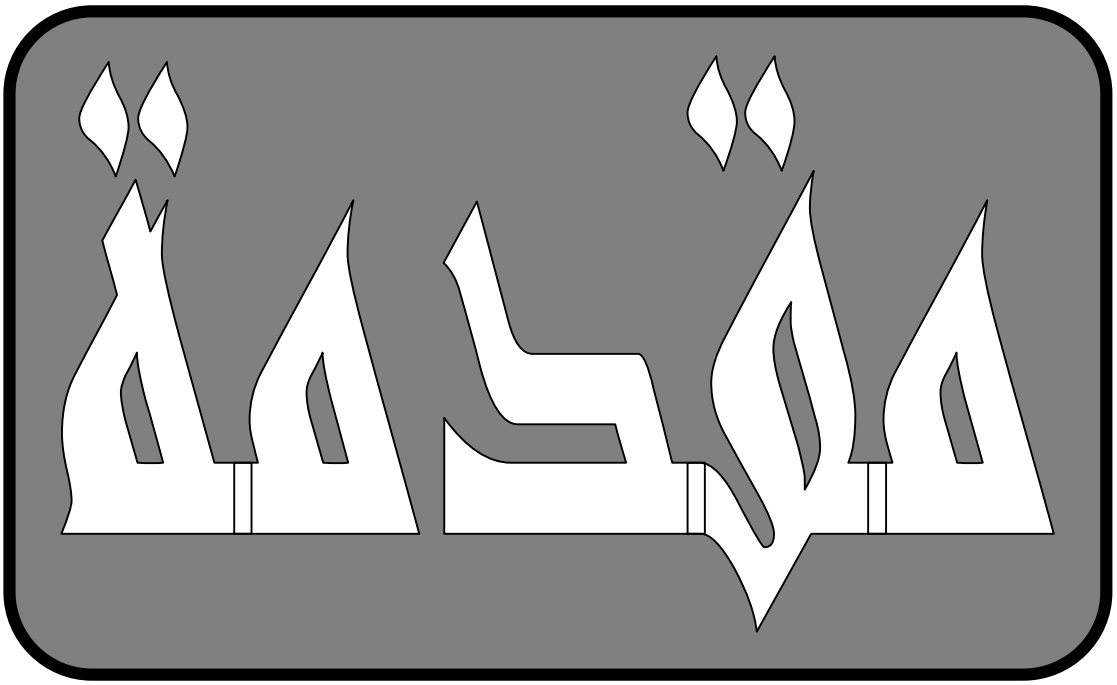

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

شغلت دراسات التحديث والتنمية والتبعية حقل السياسات المقارنة وأصبحت محل اهتمام المداخل النظرية السائدة في الحقل، وقد تباينت مداخل دراسة التنمية السياسية بتعدد وتباين مداخل السياسة المقارنة، التي انعكست أطرها الفكرية ومدارسها التحليلية على مدرسة التنمية السياسية بحيث تشكلت نظريات لبيرالية ركزت على تشخيص الأوضاع القائمة في البلدان حديثة الاستقلال، كانت سمات تخلفها الاقتصادية بارزة من حيث افتقارها إلى صناعات متطورة وتميزها بزراعة متخلفة يعوزها التحديث، ووجود هياكل اجتماعية ضعيفة لا تعنى بأغراض الحاجات الاجتماعية في ظل غياب مؤسسات سياسية منتخبة. ونظريات اشتراكية ونظريات التبعية، وانطبعت كل واحدة منها بنظرة خاصة بها للموضوع انطلاقا من أطر فكرية معينة وباستخدام مفاهيم محددة وبناء على غايات وأهداف مركزة.

وبدأ الاهتمام بموضوع التنمية السياسية انطلاقا من الخمسينيات حين ظهرت للوجود دول جديدة منهارة اقتصاديا ومتخلفة سياسيا نالت استقلالها حديثا، ومن ثم بدأ تركيز الباحثين على هذه الدول التي سميت بدول العالم الثالث أو الدول النامية وذلك بالبحث في النموذج الأمثل الذي ينطبق عليها ويجعلها تقفز من دائرة التخلف للحاق بركب الأمم المتقدمة. وقد كانت كل مجموعة من الباحثين تدعوها لاحتذاء نموذج حسب ما يرونه هم مناسبا لها، فإما تأخذ بالنموذج الليبرالي الغربي أو النموذج الاشتراكي وبطبيعة الحال هذا لم يكن بمعزل عن الأهداف والأطماع السياسية لحكوماتهم.

ولكن هذا الموضوع عرف عودة جديدة على الساحة السياسية والفكرية حينما تعلق الأمر بالحديث عن الحكم الراشد والمطالبة باحترام حقوق الإنسان والخضوع للشفافية والمساءلة السياسية وتطبيق التعددية السياسية والأخذ بالديمقراطية وما تعنيه من حرية التعبير وانتخابات نزيهة وصحافة حرة ومشاركة سياسية ... وغير ذلك.

لهذا مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، عرفت أغلبية دول العالم الثالث تحولا سياسيا، فبعدما كانت تتخبط في نظم تسلطية أصبحت تهرول نحـــو الأنظمة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الديمقراطية بكل حيثياتها هذا ما جعل بعض الدارسين يبررون عمليات التحول السياسي إما بالازدهار الاقتصادي، أو بتدهور الأوضاع الاقتصادية، في حين أكد البعض على دور الدول المانحة التي ضغطت عليها ودفعتها لفتح مجالاتها السياسية، دون نسيان المشروطية السياسية التي كانت تفرضها المؤسسات المالية والنقدية الدولية عليها للحصول على مساعدات اقتصادية، ويرى قسم آخر أن التحول السياسي يدخل ضمن الموجة الثالثة التي عرفتها أغلب أنظمة العالم الثالث.

وتكمن أسباب اختيار هذا الموضوع في كون أن التنمية السياسية أصبحت الآن محط اهتمام دول العالم الثالث، ومحل كتابات الباحثين، ونقاش الساعة.

خاصة وأن التنمية السياسية تسعى إلى بناء دولة حديثة تتميز بتطبيق المبادئ الديمقراطية، فيها يفتح الباب للتعددية السياسية دون إقصاء أو تهميش. لكن ما يميز هذا الموضوع هو ربط التنمية السياسية بالأداء الاقتصادي وذلك لمعرفة العلاقة بينهما.

لذلك هذه الدراسة تبحث في **إشكالية محورية** وهي: **ما علاقة التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية؟**

كما أنها تحاول الإجابة عن الإشكالات الفرعية الآتية:

- هل تعد العوامل الاقتصادية أحد العوامل الحاسمة في تحقيق التنمية السياسية؟
- هل هناك علاقة بين مستوى النمو الاقتصادي والتنمية السياسية؟
- إن بعض دول العالم الثالث حققت قدر من التنمية السياسية ولكنها تعاني من تخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فهل هذا راجع إلى أن الدولة لم تحسم أمرها بعد في أزمة التوزيع والتي تعد إحدى أزمات التنمية السياسية أم راجع إلى تحيزات النظام السياسي المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؟ أم أن هناك عوامل خارجية تلعب دورا في عرقلة التنمية الاقتصادية؟

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولكن بالانطلاق من مجموعة من الفرضيات التالية:

- هناك علاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية.
- كلما كانت هناك استقلالية للمؤسسات ومستوى من المشاركة السياسية كلما كان هناك رضا وقبول للنظام السياسي.
- هناك علاقة بين التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على التحديث والتغلب على التخلف.
- يمكن تحقيق التنمية السياسية في ظل ظروف اقتصادية على أن لا يكون هناك مستوى معين أو قدر مضبوط من النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية السياسية.
- العامل الدولي له دور بارز في التأثير على التنمية السياسية والاقتصادية.

فيما يخص الهدف من هذه الدراسة، فإنها لم تأت للبحث في أسباب التحول السياسي لدول العالم الثالث ولا في شروط التنمية السياسية وإنما تحاول أن تتعرف على واقعها وطبيعة العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية، هل يوجد ارتباط بينهما؟ حتى ولو سلمنا بهذا فأيهما يكون أولى في قائمة الاهتمامات أم يكون بالتوازي في عملية التنمية ككل. خاصة مع عولمة النموذج الغربي في التسيير الاقتصادي والسياسي والنظام الاجتماعي ومطالبة دول العالم الثالث بتطبيق الحكم الراشد والقضاء على الفساد بكافة صوره والاعتماد على مبدأي الكفاءة والجدارة في تولي المناصب العامة.

لهذا تم اختيار كل من الهند وجنوب إفريقيا لإجراء الشق التطبيقي للدراسة، باعتبارهما دولتين مختلفتين سواء من ناحية البناء السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، ففي حين تعد الهند أكبر ديمقراطيات العالم الثالث رغم ذلك فهي متخلفة اقتصاديا وكذا الأمر بالنسبة لجنوب إفريقيا التي عرفت موجة من التحول السياسي بعد القضاء على التمييز العنصري ولكنها تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على هذا الأساس ستكون الفترة الممتدة من 1994 إلى 2004 هي الإطار الزماني للدراسة باعتبار أن 1994 تمثل سنة التحول السياسي لجنوب إفريقيا والتخلص من حكم الأقلية البيضاء بالقضاء على نظام الأبارتيد. وبعد تطبيق مجموعة من الإصلاحات على الاقتصاد ساهمت في استعادته لدرجات من النمو من 1994 حتى الآن، أما بالنسبة للهند فرغم أن التنمية السياسية فيها قديمة لأنها أخذت بالنظام الديمقراطي منذ استقلالها لكنها اعتمدت على التخطيط والنظرة الاشتراكية في التسيير الاقتصادي ولم تبدأ في تطبيق الإصلاحات إلا في سنة 1991 في عهد حكومة "ناراسيما راو" ولو أنها كانت من قبل ولكنها لقيت المعارضة مما اضطر إلى توقيفها، ولكن هذه الإصلاحات لم تؤت ثمارها إلا في سنة 1994 على مختلف القطاعات الاقتصادية في الهند.

أما المنهجية التي سيعتمدها هذا البحث فهي تتسم بالتعدد المنهجي وليس الواحدية المنهجية، وفي هذا الإطار سيتم الاعتماد على المنهج المقارن للمقارنة بين مستويات التنمية الاقتصادية والسياسية في الدولتين، ومنهج دراسة الحالة لأنه يتعمق في دراسة النموذجين، والاقتراب النسقي الذي يبحث في كيفية عمل النظام السياسي في الدولتين واستجابته للتأثيرات الداخلية والخارجية، والاقتراب القانوني لمعرفة البنية القانونية للهند وجنوب إفريقيا، والاقتراب المؤسسي الحديث لدراسة دور القوى السياسية كالأحزاب مثلا، واقتراب النخبة لأنه يحتل مكانة محورية في أدبيات التحديث والتنمية السياسية من خلال الدور الذي تلعبه النخبة في عملية التنمية السياسية إما بالإسراع بها أو عرقلتها وهذا يظهر في الأداء الحكومي والإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتماشي مع التطورات الدولية، والاقتراب الاقتصادي وذلك في تحليل الأوضاع الاقتصادية للهند وجنوب إفريقيا، اقتراب التنمية السياسية لأن الموضوع الرئيسي للدراسة هو التنمية السياسية، والنظرة الكلية للظاهرة وليس النظرة الجزئية، والتخصيص دون الاقتصار على التعميم.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وسيحاول هذا البحث تطبيق تلك المبادئ المنهجية على دراسة متغيري التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية، باعتبار أولهما المتغير المستقل وثانيهما المتغير التابع والنظام السياسي نفسه هو المتغير الوسيط في الفصول الثلاثة التي سيتكون منها هذا البحث.

سيتم الاعتماد في ذلك على مجموعة من المراجع الأساسية وخاصة منها التي تناولت ظاهرة التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية، وسيلاحظ أن أغلب المراجع المستخدمة باللغة الفرنسية ومنها ماهو باللغة الإنجليزية لتناول الفصول الثلاثة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى النقص الفادح في المراجع باللغة العربية التي تناولت الموضوع بشكل عام، هذا فيما يخص الكتب ولكن لم يمنع ذلك من وجود مقالات تحليلية تختص بالهند وجنوب إفريقيا لأن الباحثين العرب غالبا ما يتجهون إلى الاهتمام بدراسة الأنظمة التي تحظى باهتمام الباحثين الغربيين الذين تحركهم مصالح دولهم في تلك الأنظمة مثل الهند وجنوب إفريقيا، أما المدخل النظري فقد كانت الكتابات العربية فيما يخص الموضوعين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية كافية لتغطية الجانب النظري من الدراسة، ويعتبر كتاب "برتراند بادي" في التنمية السياسية من أحسن المراجع في الموضوع، لكن ما يؤخذ عليه هو أن الكاتب انطلق من واقع الدول الغربية ودرس تجربتها الخاصة والمراحل التي مرت بها حتى وصلت إلى إقامة الأنظمة الديمقراطية، ثم حاول تعميم نتائج دراسته تلك على دول العالم الثالث دون الأخذ بعين الاعتبار معطياتها وواقعها، و كتاب "لوسيان باي" حول الثقافة السياسية والتطور السياسي، كما تم الاعتماد بكثرة في المجال النظري على كتاب السيد عبد الحميد الزيات المعنون بـــ "التنمية السياسية" المكون من جزئين، حاول فيهما تحليل الموضوع من الناحية المنهجية بالتطرق إلى المناهج المستخدمة بالإشارة كذلك إلى مفهوم التنمية السياسية وأصولها وضرورة دراستها من الناحية العلمية والعملية، وفي الجزء الثاني أشار إلى البنى الفكرية والمؤسساتية وأهداف التنمية السياسية. وما يلاحظ على كتاب عبد المطلب غانم بعنوان "دراسة في التنمية السياسية" أن صاحبه لم يذكر المراجع التي

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

اعتمد عليها إلا في الأخير دون وضع تهميش للأفكار التي أخذها من تلك الكتب المعتمدة. وفيما يخص كتاب نصر محمد عارف "نظريات التنمية السياسية المعاصرة" فقد كان عبارة عن دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، حيث إنه قام بوضع البديل بالنسبة للدول الإسلامية دون الاعتماد على النموذج الغربي، وفي مجال التنمية الاقتصادية اعتمدت الدراسة على كتاب عمرو محي الدين في التخلف والتنمية، حسين عمر في التنمية والتخطيط الاقتصادي، علي لطفي في التنمية الاقتصادية، جمال الدين لعويسات في العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، كاظم حبيب في مفهوم التنمية الاقتصادية أما بالنسبة للنماذج فقد اعتمدت الدراسة على التقارير الدولية وما كتب في المجلات، أما الكتب فنذكر منها كتاب "لهاين ماريز" في جنوب إفريقيا: حدود التغيير، وهو مترجم يتحدث فيه الكاتب عن الأزمة التي حدثت في جنوب إفريقيا جراء التمييز العنصري وما أسفرت عنه من تحول سياسي للدولة، وأهم المشاكل التي تعاني منها جنوب إفريقيا والإصلاحات التي اتخذتها سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي، وكتاب جنوب إفريقيا: دراسة سياسية واقتصادية لزاهر رياض، والذي تناول بالبحث هذه الدولة في مرحلة التمييز العنصري وأهم الفروقات والتفاوت الحاصل ما بين السكان البيض والسكان السود. وفيما يخص الهند فقد تطرق "كريستوف جافرلوت" في كتابه الديمقراطية في الهند إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة نتيجة الانفتاح على السوق الخارجية، وكذلك في كتابه الآخر حول الهند المعاصرة. لهذا تم الاعتماد بكثرة على أهم المقالات المكتوبة في مجلة السياسة الدولية.

تكمن صعوبات البحث في نقص المراجع خاصة الكتب باللغة العربية، وقلة الكتابات بخصوص جنوب إفريقيا في مجال التنمية السياسية، كما أن بعض المقالات الأجنبية يصعب ترجمتها لتعقد أسلوبها، بالإضافة إلى صعوبة إجراء مقارنة فعلية بين الدولتين، فرغم أن الموضوع هو دراسة مقارنة لكن طغى عليه جانب دراسة الحالة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سيتم تناول هذا الموضوع في ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة ومدخل وخاتمة. ففي المدخل تم الإشارة إلى مفهومي التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية وجذورهما الفكرية وأهم المنظرين في كلا الموضوعين، مع التطرق إلى علاقة التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية، وفي الفصل الأول الذي قسم إلى ثلاثة مباحث تم التعرض إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للهند وجنوب إفريقيا، وفي الفصل الثاني خصص للفواعل الداخلية التي ساهمت في عملية التنمية دون إغفال دور الضغوطات الخارجية فكان المبحث الأول للفواعل الداخلية كالأحزاب السياسية، المجتمع المدني ودور الجماعات الضاغطة ووضعية حقوق الإنسان والحريات العامة، والمبحث الثاني عرض فيه دور الضغوطات الخارجية، أما الفصل الثالث فكان محاولة للجمع مابين التنمية السياسية والأداء الاقتصادي من خلال جعل المبحث الأول خاصا بالعلاقة بين الإطار السياسي ومستوى التنمية الاقتصادية من خلال التطرق للحكومات والأحزاب السياسية وأثرها على الأداء الاقتصادي، والمبحث الثاني عرض فيه التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف كمعرقل لكمال المشهد السياسي الديمقراطي للدولتين.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

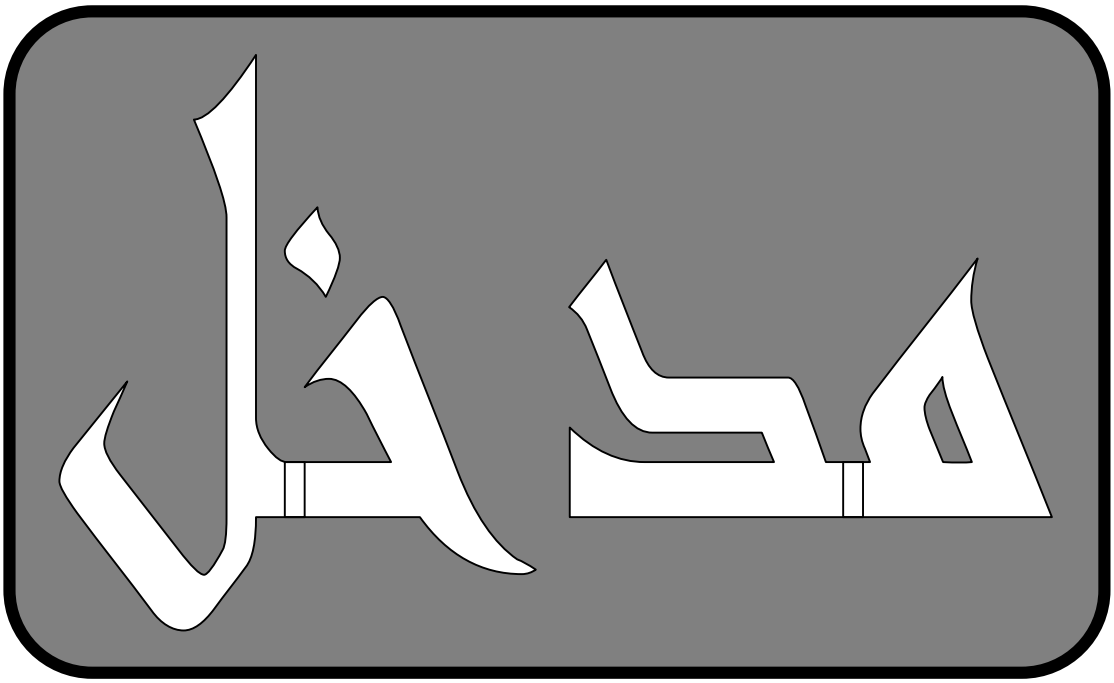

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن دراسة موضوع التنمية السياسية إفريقيا يقتضي أولا التعرف على هذا الموضوع في إطاره النظري.

فكل من التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية عبارة عن موضوعين متشعبين وكبيرين في إطار ما يعرف بالتنمية الشاملة، ولهذا سوف يكون هذا المدخل كدليل لما يتعلق بهما سواء من خلال المدلول أو مستوى التنظير في هذا الميدان.

ولهذا ستتطرق الدراسة لكلا الموضوعين من خلال ما يلي:

- ✓ **المفاهيم:** ذلك بالتعرف على مفهومي التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية.
- ✓ **النظريات:** بتناول كل من نظّر لموضوع التنمية السياسية من جهة وموضوع التنمية الاقتصادية من جهة أخرى وكل على حده.
- ✓ **العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية.**

I. المفاهيم:

أ. مفهوم التنمية السياسية:

يعد موضوع التنمية السياسية من المفاهيم الجديدة في علم السياسة، بدأت إرهاصاتها الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات(*).

والاهتمام بهذه القضية كان نتيجة لاجتماع عدة عوامل نظرا لأن موضوع التنمية السياسية يعتبر قضية علمية وعملية.(1)

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تغيرت الساحة الدولية كليا، حيث ميزها الظهور القوي للولايات المتحدة الأمريكية وتعاظم نفوذها على المستوى الدولي، هذا ما أسفر على تدهور العلاقات الأمريكية السوفياتية وتصاعد الحرب الباردة بينهما خاصة

(*) برز تعبير التنمية السياسية بعد أن بدأت الدول المستقلة حديثا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بالمطالبة والإصرار على تحقيق تنمية لبلدانها ومحاولاتها لبناء نفسها. إذ أن قبل هذا التاريخ كانت الدراسات تنصب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، أما بعد أن تيقنت الدراسات من أن النظام السياسي شأنه شأن النظام الاقتصادي يتطور ويتحول ويتكامل، بدأت تهتم بموضوع التنمية السياسية.

(1) السيد عبد الحميد الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي (الأبعاد المعرفية والمنهجية)**، ج.1 (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص.32.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مع تطور المد الشيوعي وظهور أنظمة شيوعي في أوروبا الشرقية ، ودول أخرى في حركات التحرير والدور الذي لعبته في تحقيق استقلال العديد من دول العالم الثالث في إفريقيا وآسيا، والتي لا يمكن تجاهلها من قبل الدول العظمى باعتبارها دولا جديدة حصلت على استقلالها حديثا.

ورغم أنها خرجت من قبضة الاستعمار الأجنبي إلا أنها مازالت تعايش الكثير من التحولات الاجتماعية والسياسية وتواجه العديد من الأزمات الداخلية والتحديات الخارجية. ومن ثم امتد نشاط الباحثين إلى دراسة هذه الدول للبحث في أسباب تخلفها قصد إيجاد مجموعة من الحلول أو الاقتراحات لحل مشاكلها وتخطي دائرة التخلف لمسايرة دول العالم المتقدم وتحقيق تنمية متكاملة ، ولكن يبقى المرجع في ذلك التجارب الأوربية خاصة بعد ظهور الثورة السلوكية والتي "**مثلت انتقالا هاما من المرحلة الشكلية القانونية، بما انطوى عليه ذلك من التحول في المنهجية من المتغيرات القانونية والمؤسسية إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وكانت القضية المحورية هي كيفية إحداث تنمية سياسية في الدول الجديدة في إفريقيا وآسيا بشكل يؤدي إلى إقامة الديمقراطية الليبرالية فيها**".[1]

وتعتبر لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية ذات الدور البارز في مجال التنمية السياسية في مراحلها الأولى.

واهتمام الباحثين بهذا المجال لم يكن بمعزل عن الأهداف والأطماع السياسية لحكوماتهم، إما بقصد إحباط التجارب التنموية لدول العالم الثالث أو محاولة فرض التجارب السياسية الخاصة بالدول الكبرى عليها باعتبار النموذج الليبرالي الديمقراطي الغربي النموذج المثالي. وكما يقول **تكر(TUCKER)** أن هذه الأبحاث "**تقع في دائرة جمع المعلومات اللازمة لأجهزة الأمن وصانعي السياسة...**"[2]

---

[1] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** (الكويت: عالم المعرفة ،1987)، ص.30.

[2] الزيات ، المرجع السابق، ص.55.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهذا لم يمنع قادة دول العالم الثالث من الاهتمام بهذه [illegible] درجة الأولوية لديهم.

ولم يتفق الباحثون على تعريف جامع مانع للتنمية السياسية، ومرجع ذلك أسباب موضوعية وتاريخية ومنهجية ومعرفية[1].

فالتنمية السياسية تهتم في الأصل بدراسة النظام السياسي من داخله، وهي التي تكمل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهي تدل ومن بين عدة أمور على تحقيق التكامل القومي، من خلال إذابة الفوارق الثقافية والعرقية والإيديولوجية في بوتقة القومية[2]، وفي إطار النظام السياسي الكفء ذي الفاعلية والشرعية القادر على أداء المهمات الأساسية للحكومة، وفقا لردود فعل السكان والإيمان الشعبي بأن النظام السياسي القائم هو أكثر ما يلائمها[3].

فهي الحركة نحو نسق سياسي يستطيع أن يواجه الأعباء التي يتعرض لها. ويتضمن تطورا في القيم، الاتجاهات، والأنساق مع زيادة في المشاركة السياسية[4].

ويتحدث صمؤيل هانتغتون عن التحديث السياسي كونه مرادفا لعملية التنمية السياسية، فيقول: إنها عملية متعددة الوجوه وتتضمن جملة من التغييرات في كل جوانب الحياة الفكرية وغيرها. وأن المجال الأساسي للتحديث عنده هو التحضر، التصنيع، العلمانية، الديمقراطية، الثقافة والمشاركة، إضافة إلى توسع معرفة الإنسان على بيئته لتحسين مستويات الصحة ... فهو حالة تعبئة تجعل الناس يغيروا من قيمهم ومواقفهم لبناء مجتمع جديد[5].

---

(1) لمعرفة الأسباب أنظر: المكان نفسه.

(2) نداء مطشر صادق، **التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية** (ليبيا: منشورات جامعة قان يونس بنغازي، ط.1998،1)، ص ص. 98-99.

(3) يحي عبد المتجلى، «التنمية السياسية في العالم الثالث»، **الباحث العربي**، ع. 09، 1986، ص.77.

(4) حسين عبد الحميد رشوان، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1988)، ص. 25.

(5) نداء مطشر صادق، المرجع السابق، ص. 101.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إذن فالتحديث عنده يتطلب عقلنة [illegible] السياسية ووجود مشاركة سياسية.

مما سبق يتضح أن تعريفات التنمية السياسية متعددة، ولكن هذا لم يمنع "**لوسيان باي**" من محاولة جمع قائمة تشمل أهم التعريفات المتداولة بين الباحثين في مجال التنمية السياسية، فلقد حددها "**بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية**"[1].

وقد كان هذا في عام 1965 حين قدم تصنيفا جديدا تضمن عشر تعريفات للتنمية السياسية هي[2]:

- التنمية السياسية كمطلب سياسي للتنمية السياسية.
- التنمية السياسية كنمط لسياسات المجتمعات التقليدية.
- التنمية السياسية كتحديث سياسي.
- التنمية السياسية كتصميم للدولة القومية.
- التنمية السياسية كتنمية إدارية وقانونية.
- التنمية السياسية كتعبئة ومشاركة جماهيرية.
- التنمية السياسية كبناء للديمقراطية.

---

(1) نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة (دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي** (الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط.2، 1994)، ص.232.

(2) للتفصيل في التعريف أنظر:

- حسن صعب؛ **علم السياسة** (بيروت: دار العلم للملايين ، ط.9،1997)، ص ص.69-378.
- محمد سعد إبراهيم، **الصحافة والتنمية السياسية** (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،1997)، ص ص.31-32.
- الزيات،المرجع السابق، ص ص.90-138.
- جمال أبو شنب – إسماعيل علي سعد، **الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في العالم الثالث** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص ص.92-100

- Lucian W. Pye, Sydney verb, **Political culture and political development** (Princeton : princersity, university, press, 1965), pp. 50-52.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- التنمية السياسية كاستقرار وتغيير منتظم.
- التنمية السياسية كجانب من الجوانب المتعددة لعملية التغير الاجتماعي.

كما أنه يمكن تعريف التنمية السياسية على أنها: "**عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين**"[1].

ومفهوم التنمية السياسية يتداخل مع كثير من المفاهيم كالتحديث، النمو، التغير، التطور، التقدم، التخلف، الأزمة، التغريب...الخ[2].

---

[1] أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2000)، ص ص.143-144.

[2] للتفصيل في هذه المفاهيم أنظر:
- عارف، المرجع السابق، ص ص.234-248.
- سعد الدين إبراهيم(محرر)، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص ص.330-339.
- عبد الهادي الجوهري – عبد المنعم بدر – أحمد رأفت عبد الجواد، **دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)** (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1896)، ص ص.7-41.
- شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط.1، 1990)، ص ص.189-194.
- جهينة سلطان العيسى – خضر زكريا – كلثم علي الغانم، **علم اجتماع التنمية** (سوريا: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 1999)، ص ص.69-95.
- محمد توهيل – فايز أبو هنطش، **سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي** (عمان: دار الحامد، ط.1، 1998)، ص ص.125-135.
- محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.2، 2000)، ص ص.15-26.
- فيصل السالم، **الإدارة العامة والتنمية** (الكويت: جامعة الكويت، ط.2، 1978)، ص ص.69-74
- A. Kohli (ed), **The state and development in the Third World**, (Princeton : Princeton University Press, 1986),pp. 8-14.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إذن فالتنمية السياسية عملية تنطوي على [illegible] لتواجه التحديات الداخلية والخارجية، كما تتضمن بناء المؤسسات وتحقيق التمايز في الأدوار مع تحلي النظام السياسي بقدرات عالية تضمن له الشرعية والفاعلية والاستقلالية على الصعيد الدول.

- **النمو:** عملية هادفة لخلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم ولفترة طويلة من الزمن.
- **التغير:** تحول يقع في التنظيم الاجتماعي وهو في الأصل أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي، إما نتيجة لقانون جديد أو قاعدة لضبط السلوك، وإما نتيجة لتغير فرعي في أحد جوانب البيئة الطبيعية أو الاجتماعية.
- **التطور:** هو غير التغير فهو حالة ينتظر منها أن تنتقل من طور لآخر كالانتقال من حياة البداوة إلى حياة الريف.
- **التقدم:** تغير إلى الأمام، فهو دائما إيجابي.
- **التغريب:** وهو صبغ المستعمرات الآسيوية والإفريقية بطابع الحضارة الغربية وطمس ملامحها القومية الخاصة.
- **الأزمة:** يعبر عن حالة انتقالية تمر بها المجتمعات غير الأوربية وهي في طريقها إلى الحداثة.
- **التخلف:** وضع غير مرغوب فيه ومطلوب حسمه للانتقال إلى وضع آخر مرغوب فيه وهو التنمية.
- **التحديث:** هو النمو في المقدرات المعرفية المطبقة في جميع فروع الإنتاج، مما يؤدي إلى تحديث الجوانب الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تعد إطارا يسهل تطبيق العلم في عملية الإنتاج.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وأي دولة تريد تحقيق تنمية سياسية [illegible] يصطلح على تسميته: "**أزمات التنمية السياسية**" وهي تتمثل في:

- "**أزمة الهوية:** تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أوالضيقة.
- **أزمة الشرعية:** تتعلق بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي أو نخبة حاكمة باعتباره غير شرعي أو لا يتمتع بالشرعية.
- **أزمة المشاركة:** أي الأزمة الناتجة عن عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من المساهمة في الحياة العامة لبلادهم.
- **أزمة التغلغل:** أي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاد إلى كافة أنحاء إقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه.
- **أزمة التوزيع:** تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع."[1]

كما تتعدد المداخل و الإقترابات التي تتناول موضوع التنمية السياسية، فقد قدم "**روبرت باخنهام**" "**Bachenham**" خمسة إقترابات عام 1963 وهي[2]:

- الاقتراب القانوني، الاقتراب الاقتصادي، الاقتراب الإداري، اقتراب النظام الاجتماعي، اقتراب الثقافة السياسية.

أما "**الزيات**" فأجمل هذه الإقترابات في[3]:

المدخل القانوني، المدخل الماركسي، المدخل البنائي الوظيفي.

---

(1) حرب، المرجع السابق، ص ص.34-35.
(2) السيد عبد المطلب غانم، **دراسة في التنمية السياسية** (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981)، ص ص.68-69.
(3) الزيات، المرجع السابق، ص ص.151-155.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ب. مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية من المواضيع القديمة مقارنة بالتنمية السياسية، فقد كانت نتيجة للثورة الصناعية التي حققت نموا اقتصاديا فيما بعد.

وعلى هذا الأساس نجد كذلك اختلافات في تعريفها فمثلا: "**ميير**" و"**بالدوين**" يقولان: "**إن التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة من الزمن**"[1].

أما "**جيرالد ماير**"**Gerald M.Meier**" فيعرفها بـــ:" **التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن**"[2].

فالتنمية الاقتصادية عبارة عن إجراءات وسياسات وتدابير، تعتمدها الدولة قصد زيادة الدخل الفردي، وتطوير الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاكتفاء عبر فترة زمنية ممتدة، وهي تعني الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

وتحتاج التنمية الاقتصادية إلى مجموعة من العناصر، هذه الأخيرة إن اجتمعت كلها أمكنت من تحقيق تنمية في المجتمع، وهذا لأنها تتركز في وجوب وجود رأس المال، فهو كفيل بخلق قاعدة صناعية من خلال خلق إطار ملائم لعملية التصنيع إلى جانب عملية التخطيط وذلك باختيار أسلوب مناسب لعملية التنمية[3].

1. **خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:** أي أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى متطلبات عدية لنجاحها، وتتمثل في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، ففي المجال السياسي لابد من تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي وتغيير في السلطة السياسية لصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية. أما في المجال الاجتماعي فتتطلب تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم تجعله قادرا

---

(1) طلال البابا، **قضايا التنمية والتخلف في العالم الثالث** (بيروت: دار الطليعة، ط.1، 1981)، ص.73.

(2) كاظم حبيب، **مفهوم التنمية الاقتصادية** (الجزائر: دار الفرابي، ط.1، 1980)، ص.8.

(3) عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية** (بيروت: دار النهضة العربية، 1975)، ص.218.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية بمعنى أن الثورة التي تؤدي إلى ملائمة نظام التعليم احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع. مع وجود أعداد وفيرة من الكفاءة الإدارية والتنظيمية وتغيير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة، كما تتطلب رفعا في معدل الاستثمار وخلق المؤسسات المالية والمصرفية وقيام الحكومة بدور فعال في عملية النمو الاقتصادي.

2. **تصحيح الإختلالات الهيكلية (التصنيع):** يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، ويتطلب قاعدة صناعية للمجتمع تؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الإنتاج مع زيادة في حجم الاستثمارات، وبحدوث ارتفاع في الدخل القومي يرتفع تبعا الدخل الفردي.

فنستنتج مما سبق أن التنمية الاقتصادية حتى تكون ناجحة لابد من خلق تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع.

فكل من الاستقرار السياسي والاستقلال الاقتصادي وتوعية المجتمع وخلق ثقافة الإنتاج تدفع الأفراد إلى التفكير والعمل في آن واحد على الإنتاج ثم الاستهلاك وتكوين مجتمع ينتج أكثر مما يستهلك.

إن الهدف الأول والأساسي من تحقيق تنمية اقتصادية هو زيادة الدخل القومي، هذا ما يدفع إلى رفع مستوى المعيشة بالاستغلال الكامل لجميع ثروات البلاد وتقليل التفاوت ما بين دخل الفرد والثروات التي تحويها الدولة لكي تلتحق بركب الدول المتقدمة[1].

[1] محمد عبد العزيز عجمية – صبحي تاورس قريصة – مدحت محمد العفاد، **مقدمة في التنمية والتخطيط** (بيروت: دار النهضة العربية، 1983)، ص ص.49-53.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لكن تبقى بعض العوائق التي تعترض [illegible] إلى:

- العوائق الاقتصادية والتي تتشكل أساسا في وجود الفقر، وذلك لغياب ثقافة الادخار في البلدان النامية مما يتسبب في مشكلة تكوين رأس المال الذي يلعب دورا كبيرا في دفع عملية الاستثمار، ويضاف إلى هذا حجم السوق ومدى موافقة المنتوج لشروط المنافسة الدولية.
- العوائق السياسية وتتجلى في عدم الاستقرار السياسي مما يتسبب في ضعف الاستثمار.
- العوائق المتأتية من السياسات الاقتصادية للبلدان النامية والبلدان المتقدمة، فغالبا ما تقلد الدول النامية في عملية التنمية الاقتصادية سياسات البلدان المتقدمة.
- العوائق الاجتماعية، فالعامل الديموغرافي يشكل أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة والذي غالبا ما يكون بمعدلات متزايدة وسريعة[1]. كما تتميز اليد العاملة في الدول النامية بنقص الخبرة نتيجة لمستوى التعليم المنخفض واستعمال طرق و وسائل بدائية.
- العوائق الدولية، فالضغوط الدولية تلعب دورا كبيرا في عرقلة التنمية الاقتصادية[2].

---

[1] حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي** (جدة: دار الشروق،ط.2، 1978)، ص.45.

[2] لمزيد من التفصيل في عوائق التنمية الاقتصادية أنظر:
– سالم توفيق النجفي – محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية** (العراق: دار الكتب للطباعة والنشر،1988)، ص ص.35–49.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

II. النظريات:

أ- نظريات التنمية السياسية:

تتمثل الجذور الفكرية و الأطر المرجعية التي انبثقت منها نظريات التنمية السياسية في[1]:

1* الإستشراق:

والذي نشأ لدراسة الإسلام وفهمه، بقصد تشويه وإثبات عدم قناعته بعد تحريفه وتلبيسه، وهذا بغرض حماية العقل الأوربي والحفاظ على العقيدة المسيحية، ثم تحول الاستشراق إلى محاولة التنصير والغزو المضاد للمجتمعات الشرقية، ثم ارتبط هذا المفهوم بالاستعمار الكولونيالي الذي يعمل على نهب واستنزاف ثروات وموارد الشعوب غير الأوربية.

2* الأنثروبولوجيا:

يركز علم الانثروبولوجيا على منهجية العلم الأوربي في تناوله للعالم غير الأوربي بقصد فهمه والتعامل معه والتأثير فيه وهذا لإفادة المجتمعات الأوربية لتتمكن من المعرفة الكاملة لهذه الشعوب للسيطرة عليها واستنزاف مواردها.

3* نظريات النمو المجتمعي:

تعد البوتقة التي ولدت فيها نظريات التنمية السياسية وتتجلى في **النظرية النشوئية التطورية** ومن روادها: ماركس، كونت، سبنسر، بارسونز، روستو.

و**نظرية المنظومات** التي تنظر إلى الأفراد والعناصر والوحدات كتجمعات تشكل منظومة كاملة، وروادها: بارسونز، شيلز، ماكس فيبر، دوركهايم، كولي.

و**نظريات النمو الاقتصادي** التي ترجع نشأتها إلى الثورة الصناعية في أروبا فمن روادها: ماكس فيبر، هاجن، ماكليلاند، روستو.

❖ انقسم المهتمون بظاهرة التنمية السياسية إلى ثلاثة مدارس هي:

---

[1] عارف، المرجع السابق، ص ص.109-185.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المدرسة الليبرالية، المدرسة الماركسية، مدرسة [illegible].

1) المدرسة الليبرالية:

انطلق هؤلاء في أفكارهم لمعالجة التنمية من النموذج الليبرالي الغربي، وتصوروا أن التنمية تقتضي جملة من الشروط ينبغي أن تتوفر في البلد حتى يتمكن من إنجاز التنمية الاقتصادية والسياسية، وتبدأ هذه الشروط بتوفر صناعات حديثة ومشاركة سياسية وتعددية سياسية (أحزاب – جماعات – انتخابات نزيهة – صحافة حرة) وتمايز مؤسسي.

ويعد قابريال ألموند، سيدني فيربا، كولمان، باول، لوسيان باي، دافيد أبتر، روستو، بايندر، هانتغتون، دويتش وغيرهم من رواد هذه المدرسة، وقد تمحورت دراساتهم حول محاور ثلاثة:

محور الديمقراطية – محور التحول – محور الأزمة.

حاول "**شيلز**" إعطاء نظرية للتنمية لا تعتمد على النظريات الاقتصادية، من خلال أن هدف كل نظام هو الوصول إلى إقامة الديمقراطية وصنف النظم السياسية إلى خمسة أصناف أساسية:

الديمقراطية السياسية، الديمقراطية شبه ديمقراطية، الأوليجارشية التحديثية الشمولية، الأوليجارشية التقليدية[1].

أما "**قابريال ألموند**" فقد صاغ نظريته في التنمية في إطار النظرية الوظيفية، ونظر إليها على أنها تزايد التخصص في القدرات الوظيفية للنظـــــــام السياســـي

---

[1]- Bertrand Badie, **Le Développement Politique** (Paris : Economica, 3.ed., 1984), pp.35-39.

- Edward shils, **Poltical development in the new states** (The hagne, morton, 1960), pp. 7- 47.

– فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 1998)، ص ص.146–147.

- Roger- Gérard Schwartzenberg, **Sociologie Politique** (Paris : édition Montchrestien, 2 ed., 1974), pp.234-236.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والتمايـــز البنيوي[1] مع ضرورة علمانية هذه الأبنية.

وركز "**هاجن**" على التغير الاجتماعي وانتقد نظريات النمو الاقتصادي التي تركز على عوامل اقتصادية ودعا إلى التركيز على العوامل الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية[2].

أما "**ماكليلاند**" فأدخل مفهوما جديدا أسماه "**دافع الإنجاز**"، وأرجع سبب التخلف في دول العالم الثالث إلى عدم نجاحها في دفع الأفراد نحو الإنجاز، ورفع مستوى الحاجة إلى الإنجاز هو أساس تحقيق التنمية[3].

ويرى "**رجز**" أن المساواة تسمح للأفراد بتشكيل سياسة الدولة، أما القدرة والطاقة فهي تساعد النظام على تبني أهداف ما وتنفيذها[4]. ويعتبر نظام "ما فوق الرأس" كما أسماه "**رجز**" هو النظام الحداثي الذي يحتوي على السلطة التنفيذية، البيروقراطية، السلطة التشريعية، الأحزاب. والذي يمكن أن يشكل إطارا حيويا للحكومة العالمية[5].

ويعتبر "**ليرنر**" أن عملية التحديث تحدث من خلال إلغاء المجتمع التقليدي ونشر عقلانية تقوم على قيم من الغرب وعن طريق التصنيع[6].

ويعني النمو السياسي عند "**دال**" أنه انتقال من سلطة تقليدية إلى حكم تعددي[7].

---

(1) قابريال ألموند – ج.ينعهام باول الإبن، **السياسة المقارنة: دراسات في النظم السياسية العالمية**، ترجمة: أحمد علي أحمد عناني (القاهرة: دار الطباعة القومية،1980)، ص.35.

(2) أنطونيوس كرم، **اقتصاديات التخلف والتنمية** (بيروت: مطابع دار الهدف، 1985)، ص.112.

(3) السيد الحسيني، **التنمية والتخلف** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993)، ص.110

(4) محمد نصر مهنا، **النظرية السياسية والعالم الثالث** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط.3، 2001)، ص.200.

– محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة** (الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، 2002)، ص.313.

(5) نصر محمد عارف، **إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج**(القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 2002)، ص.162.

(6) Badie. Op.cit., pp.29-31.

(7) Ibid, p.16

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما "**دافيد أبتر**" فينظر إلى التنمية ا

على التحديث، قسم السلطة السياسية إلى: نظام التعبئة – النظام التوفيقي – النظام البيروقراطي[1].

ركز "**فيربا**" على علمانية الثقافة السياسية كعامل للانتقال من التقليدية إلى الحداثة[2].

يدعو "**روستو**" إلى الأخذ بالتجربة الغربية الليبرالية السياسية وكذلك في الجانب الاقتصادي كالتصنيع والتحديث، وهو الذي ذكر المراحل الخمسة التي يمر بها المجتمع لكي يتطور[3].

ركز "**صموئيل هانتغتون**" على مدخل جديد هو مدخل التحول والمؤسسية[4]، أي أن افتقار الدول النامية إلى إنجاز العملية التنموية مرجعه افتقارها إلى مؤسسات تقنن نتائج التحول.

ويرى أن النمو السياسي هدفه الاستقرار والذي يكون بزيادة المنظمات والإجراءات السياسية ، وهذا التأسيس يقاس بالمعايير التالية:

- المرونة مقابل الجمود، التعقد مقابل البساطة، الاستقلال الذاتي مقابل التبعية، الائتلاف مقابل الفرقة[5].

---

(1) نداء مطشر صادق، المرجع السابق، ص ص.136-137.
- فيليب برو، المرجع السابق، ص ص.146-147.

(2) Badie, Op.cit., p.48.

(3) W.W.Rostow, **Les étapes de la croissance économique**, Traduction : M.J.Rowet (France : édition du seuil, 1963), pp.13-26.

(4) Badie, Op.cit., p.48.

(5) صموئيل هانتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، ط.1، 1993)، ص ص. 21-34.
- فيريل هيدي، **الإدارة العامة: منظور مقارن**، ترجمة: محمد قاسم قيروتي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 1998)، ص ص.27-37.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتوصل "**لوسيان باي**" إلى أن التنمي[illegible] متعدد الجوانب تقوم على ثلاثة عناصر هي:

- المساواة – القدرة – التميز أو التخصص[1].

❖ **المساواة:** تعني المساواة في فرص المشاركة في صنع القرار السياسي والوصول إلى المناصب السياسية يكون على أساس الكفاءة والإنجاز وليس وفقا لمعايير شخصية.

❖ **القدرة:** أي قدرة النظام السياسي على تحويل المدخلات إلى مخرجات ومدى تأثيره على بقية المجتمع.

❖ **التميز والتخصص:** ويشير إلى وجود تخصص ووظائف محددة في الأبنية.

2) المدرسة الماركسية:

ينظر "**ماركس**" إلى التنمية على أنها عملية ثورية، تحدث بين الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج، تنتهي بانتصار الطبقة البروليتارية وانهيار النظام الرأسمالي، وهكذا يقوم النظام الشيوعي الذي تزول فيه الطبقات[2].

وبرأيه فإن العلاقات الإنتاجية هي التي تحدد طبيعة النظام الاقتصادي، ومن خلالها حدد خمس مراحل يمر بها المجتمع:

- مرحلة الإنتاج البدائي – مرحلة العبودية – مرحلة الإقطاع – مرحلة الرأسمالية الصناعية – المرحلة الاشتراكية.

3) مدرسة التبعية:

شاع مفهوم التبعية عند مفكري أمريكا اللاتينية، وعرفها "**دوسانتوس**" على أنها:"**حالة يكون فيها اقتصاد بلدان معينة مشروط بتطور وتوسع اقتصاد آخر يخضع له الأول، وتتخذ علاقات الاعتماد المتبادل بين اقتصادين أو أكثر، وبين هذه والعالم،**

---

[1] غانم، المرجع السابق، ص ص.70–73.

- Lucian W. Pye, Sydney verb, **Political culture and political development** (Princeton : princersity, university, press, 1965), pp. 13-20.

[2] السيد الحسيني، المرجع السابق، ص ص.27–29.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بشكل تبعية حين يكون بوسع بعض البلدان (المتبوعة) التوسع والتطور الذاتي، بينما لا تستطع بلدان أخرى (التابعة) القيام بذلك إلا كانعكاس لذلك التوسع"[1].

ومدرسة التبعية جاءت كرد على المزاعم التي كانت تعتبر التخلف خاصية ملازمة لبلدان العالم الثالث، واعتبرت أن ظاهرة التخلف كانت بسبب النهب الاستعماري واستغلاله، فما حدث من تقدم وتحديث في العالم الرأسمالي الصناعي، كان على حساب الإبقاء على تخلف الأقطار المستعمرة ونهبها واستغلالها.

فالتخلف عند مفكري مدرسة التبعية ليس قدرا محتوما على أقطار العالم الثالث ولكن مرجعه العوامل الخارجية والميراث الاستعماري وسياسة تقسيم العمل الدولي الجائرة، حيث تتخصص الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة في الصناعات بينما تتخصص بلدان العالم الثالث في إنتاج مواد أولية وتقديم الأيدي العاملة بأبخس الأثمان.

ومن رواد هذه المدرسة "**أندريه ڤاندر فرانك**"، يقول: إنه ينبغي النظر إلى التطور الحادث في العالم الرأسمالي الصناعي الغربي الذي يقابله نهب موازي واستغلال في العالم المتخلف[2].

ويقول "**دوسانتوس**" إن اقتصاديات التشكيلات المتخلفة تؤدي وظائف في الاقتصاديات المتقدمة وفق ما يقرره نظام التقسيم الدولي للعمل.

وذكر عدة أنواع للتبعية: التبعية الاستعمارية، التبعية المالية الصناعية، التبعية الجديدة والتي برزت بعد الحرب العالمية الثانية وكانت مستندة على استثمارات الشركات متعددة الجنسيات[3].

---

(1) جهينة سلطان العيسى– خضر زكريا– كلثم علي الغانم،، المرجع السابق، ص ص.127–128.

(2) المرجع نفسه، ص.128.

(3) محمد زاهي بشير المغيري، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة** (ليبيا: منشورات جامعة قان يونس بنغازي، ط.1، 1998)، ص ص.367–368.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن المفاهيم التي تستخدمها مدرسة [illegible] الرأسمالية المهيمنة، ومصطلح **الهامش** (الأطراف–المحيط) وتدل على دول العالم الثالث التابعة.

وفي هذا يرى "**إيمانويل وولر شتاين**" أن هناك نظاما عالميا واحدا اقتصاديا يتميز بوجود شبكة من العلاقات السياسية الاقتصادية، العسكرية، الدبلوماسية، الثقافية ولكن غير متكافئة بين المركز والمحيط.

أما "**يوهان ڤالتونغ**" الذي كتب عن نظرية الإمبريالية الهيكلية، فهو يقسم النظام العالمي إلى تشكيلتين: **مدن العالم** و**أرياف العالم** (المركز والمحيط) والعلاقة غير متكافئة بل استغلالية وتمر عبر ارتباطات متعددة، وهناك علاقة تناغم بين مراكز المراكز ومراكز الهوامش، وعلاقة تنافر بين هوامش المراكز وهوامش الهوامش[1].

ويقول "سمير أمين": "**إن هناك قانونا اقتصاديا رأسماليا يحكم النظام الرأسمالي العالمي في مراكزه وأطرافه...وأن التكوينات المحلية (الوطنية) لا تعمل مستقلة ولكنها تعمل تحت آليات هيكل النظام الرأسمالي العالمي...وأن هناك عدم تناسق في العلاقات بين المراكز والأطراف...**" [2].

الإنتقـــادات:

لم تخل أي من هذه النظريات من الانتقادات، فلقد سجلت عليها بعض النقائص مثل:

- فيما يخص النظريات الليبرالية فإنها تمثل في جوهرها "**رؤية العالم الأوربي للحركة البشرية المستمدة من خبرته وتجاربه وسياقه التاريخي والتي يريد أن يضفي عليها نوعا من العمومية والعالمية ويخرجها من إطار الزمان والمكان، على الرغم**

---

(1) جهينة سلطان العيسى–خضر زكريا–كلثم علي الغانم، المرجع السابق، ص.129.
(2) محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي** (الجزائر: دار هومة، ط.4، 2002)، ص.192.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من كونها مرتبطة في نشأتها ومفاهيمها و[illegible] والسياسية والتاريخية التي مر بها المجتمع الأوربي في سياقه التطوري"[1].

كما أن معظمها عبارة عن معايير تميز ما بين العالم المتخلف والعالم المتقدم، خاصة وأنها تعتبر النموذج الليبرالي الغربي النموذج المثالي وتنحاز إليه إيديولوجيا مما يغيب عنها الحياد العلمي، وتنظر إلى المجتمع بكامله وبكل محتوياته وأبعاده أنه مجرد قضية منظمة إدارية[2]. وركزت على تحديد الهوية السياسية للتنمية، فمعظم كلام أصحابها انحصر على النظام السياسي وعمله ولم يهتموا بماذا تعني عملية التنمية السياسية[3].

- أما النظرية الماركسية "**فإنها فشلت في توضيح إمكانية تنوع وتباين عملية التحديث ذاتها**"[4]، حتى أن "**ماركس**" في تحليله ذكر أن الأجور ستنخفض في الدول الرأسمالية ولكنه حدث العكس، كما أنه أقام تحليله على فكرة الصراع الطبقي ولكن حتى المجتمعات الشيوعية شملت هذا الصراع من خلال وجود حزب شيوعي فقط هو الحاكم.
- وعن مدرسة التبعية فمن أهم الانتقادات التي وجهت إليها هي نزعتها الاقتصادية. فيقول عبد الخالق عبد الله: "**النزعة الاقتصادية هي مشكلة تحليلية حقيقية تعاني منها كل نظريات التبعية بما في ذلك الكتابات العربية، فمصطلح التبعية يظل في الأساس مصطلحا اقتصاديا وكذلك النظام الرأسمالي العالمي، كما أن مفهوم دول المركز ودول الأطراف هو مفهوم يرمز إلى أن هذه الدول تقوم بوظائف اقتصادية محددة في نظام تقسيم العمل الدولي**"[5].

---

(1) عارف، المرجع السابق، ص.415.
(2) غانم، المرجع السابق، ص.117.
(3) الصادق، المرجع السابق، ص.145.
(4) الحسيني، المرجع السابق، ص.40.
(5) جهينة سلطان العيسى–خضر زكريا–كلثم علي الغانم، المرجع السابق، ص.131.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولهذا بعد استقلال دول العالم الثالث [illegible] إلى [illegible] ذات طابع اقتصادي، ثم تحولت إلى طابع إعلامي وثقافي، وظهور دور أكبر للشركات متعددة الجنسيات، خاصة وبعد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم وظهور فكرة العولمة هذا ما يجعل عملية التخلص من التبعية أمرا صعبا جدا.

ب- نظريات التنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية ليست تلقائية وإنما تتطلب وجود إرادة قوية وتنمية مخططة وسياسة اقتصادية مدروسة لنقل المجتمع من وضع التخلف والسير به قدما نحو التقدم. والفكر الاقتصادي لم يأت من العدم وإنما هو وليد أفكار ونظريات كتبها باحثون في هذا المجال.

وهي تنقسم إلى مجموعتين: **النظريات الكلاسيكية** و**النظريات نيوكلاسيكية**، وتتميز هذه النظريات بأن كلا منها يحمل فكرة تميزه عن الآخر.

ومن بين الأوائل الذين نظروا في الاقتصاد نجد "**آدم سميث**"، فهو في الحقيقة لم يضع نظرية خاصة بالتنمية الاقتصادية ولكن مجموعة من الأفكار الأساسية التي يتم من خلالها معرفة وجهة نظره في الموضوع.

ومن بين آرائه: تقسيم العمل، القانون الطبيعي، تراكم رأس المال.

فعلى حسبه فإن القانون الطبيعي يسود في الحياة الاقتصادية مما يعني التصرف الرشيد والعقلاني من قبل الأفراد وهو صاحب فكرة "دعه يعمل دعه يمر"، أما عن تقسيم العمل فيعتقد أنها نقطة البداية في عملية التنمية الاقتصادية، فتقسيم العمل والتبادل هما في الطبيعة البشرية[1]، ومن مزايا هذه العملية زيادة مهارات العمال وربح الوقت في الإنتاج، ويأتي هذا بالموازاة مع توسيع السوق التي تحتاج إلى ارتفاع الطلب

[1] Abdelkader Sid Ahmed, **Croissance et développement (Théories et Politique)**, Tome1 (Alger : Office des publications universitaires, 2 ed., 1981), p.37.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بالنسبة للداخل، وفي الخارج تحتاج إلى نمو التجارة الدولية. أما تراكم رأس المال فهو شرط ضروري وأساسي في التنمية الاقتصادية. ولقد نادى "**آدم سميث**" بالحرية الاقتصادية وركز على مبدأ التخصص إلى جانب تقسيم العمل، مما يزيد في الإنتاج ثم زيادة الدخل والادخار وبالتالي تكوين رأس المال ومن ثم الاستثمار.

وعن "**دافيد ريكاردو**" الذي كتب أفكاره في كتابه "**مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب**"، تحدث عن فكرة تراكم رأس المال الذي يعتمد على الدخل الصافي للمجتمع لأنه يفرق بين الدخل الإجمالي والدخل الصافي للمجتمع [2]الذي يمثل الفائض من الناتج الكلي بعد دفع أجور العمال، والادخار يتوقف على كل من نسبة الربح وحجم الزيادة في الأجور وربح الصناعات الأخرى. كما يمكن تنمية رأس المال من المال المتحصل عليه من الضرائب والمدخرات ومدى تحرير التجارة الخارجية التي تكون بين دولتين، مما يعود عليها بالفائدة إذا كان لإحداهما ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة وكانت للدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الثانية[3].

أما "**ماركس**" ففكرته في النمو الاقتصادي تقوم على التفسير المادي للتاريخ لكون النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية، وتنبأ بسقوط النظام الرأسمالي لأنه يحمل تناقضا في نظام الإنتاج بين قوى وعلاقات الإنتاج، ولا يحل التناقض إلا بالملكية العامة لوسائل الإنتاج التي تأتي عن طريق الثورة، لينقل بعدها المجتمع من نظام إنتاج معين إلى آخر أعلى منه[4].

---

(1) Gérard Azoulay, **Les Théories du développement (Du rattrapage des retards à l'explosion des inégalités)** (Renne : Presse universitaires du Rennes, 2002), p.70.

(2) محمد عبد العزيز عجمية – صبحي تاورس قريصة – مدحت محمد العفاد، المرجع السابق، ص.57.

(3) جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية** (الجزائر: دار هومة،2000)، ص.25.

(4) محمد عبد العزيز عجمية – صبحي تاورس قريصة – مدحت محمد العفاد، المرجع السابق، ص ص.58-59.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يعتقد "**شومبيتر**" أن عملية التنمية [illegible] والتحسينات والابتكارات، وتقوم نظريته على على فكرة المنظم الفردي ودوره في النظام الرأسمالي لأنه يخطط لعملية الإنتاج مما يدفعه إلى التنافس والابتكار والتجديد للوصول إلى تحقيق الربح. فالنمو الاقتصادي يعتمد على المنظم وعلى الائتمان الذي يعطي للمنظم الإمكانيات للابتكار والتجديد[1].

ولكن ما يؤخذ على نظريته نقص عنصر المنظمين في الدول النامية والتي تحتاج إلى تغييرات مؤسساتية أكثر من الابتكارات، كما أنه ركز على الإنتاج ونسي الاستهلاك رغم أن عملية التنمية تقوم على الإنتاج والاستهلاك معا وأهمل كذلك دور الآثار الخارجية وتزايد السكان.

قدم "**روستو**" في كتابه "**مراحل النمو الاقتصادي**" دراسة مفصلة عن المراحل التي تنتقل فيها المجتمعات وهي نفس المراحل التي تمر بها الدول المتقدمة وعددها خمسة وهي[2]:

مرحلة المجتمع التقليدي القديم، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق – مرحلة النضج الاقتصادي – مرحلة شيوع الاستهلاك، ثم تنبأ بمرحلة ما بعد الاستهلاك الوفير.

وهناك نظرية **الحلقة المفرغة** والأكثر شيوعا حلقة " **Nurkse**" والتي تفسر أي ظاهرة بأخرى، ترى أن التخلف الاقتصادي ما هو إلا نظام خاص من العلاقات المتبادلة بين العوامل المعرقلة، وهو نمط خاص من الحركة يعود بانتظام إلى نقطة الانطلاق جاعلا في ذلك إحراز أي تقدم أو تنمية أمرا مستحيلا.

أما نظرية **الدفعة القوية** فتنسب إلى« **Rosenstein Rodan** » وتتمثل فكرته في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ومن ثم وضع الاقتصاد في مسار النمو

---

(1) المرجع نفسه، ص ص.61-63.
(2) لشرح هذه المراحل أنظر:
طلال البابا، المرجع السابق، ص ص.123-129.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الذاتي. والمبدأ الأساسي لنظريته هو ضرورة [illegible] أجنبية[1]، وتلك الدفعة القوية تدفع إلى تنفيذ حد أدنى من الاستثمارات. ولكن ما أهملته هذه النظرية الاستثمارات في قطاع الزراعة إلى جانب توليدها لضغوط تضخيمية نظرا لكبر حجم الاستثمارات وطول فترة إنشائها.

ويمثل "**Nurkse**" نظرية **النمو المتوازن** كذلك، فوفقا له أخطر ما يواجه الدول النامية ويعوق التنمية هو حلقة الفقر المفرغة[2] وإذا أمكن كسرها سوف تنطلق التنمية خاصة وأن هذه الحلقة تعمل في جانبي العرض والطلب، ففي جانب العرض تكون القدرة على الادخار منخفضة بسبب تدني الأجور الحقيقية في حين أن انخفاض الأجور يرجع إلى انخفاض الإنتاجية والتي ترجع بدورها إلى عدم كفاية رأس المال نتيجة انخفاض الطلب.

ولكن هذه النظرية تتطلب تحقيق عدد كبير من الاستثمارات، مما يجعلها تتطلب قدرا كبيرا من التكاليف وذلك يفوق قدرات الدول النامية سواء المادية أو البشرية ومواد الخام ومهارات عمالية وتنظيمية، فالنظرية تتناقض مع نفسها.

نظرية **النمو غير المتوازن** أخذت شهرتها على يد "**هيرشمان**" ومؤداها أن التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تبدأ بإنماء بعض الصناعات والقطاعات الرائدة، والسياسة الإنمائية للنمو غير المتوازن تتلخص في تركيز الجهود الإنمائية على عدد معين من الصناعات أو القطاعات التي تتميز بأنها تحرض على القيام باستثمارات في صناعات أو قطاعات أخرى[3].

ورغم أن هذه النظرية تعالج كافة الحوافز التي تؤدي إلى التنمية إلا أنها أهملت وقللت من شأن العقبات التي تعوق التنمية، إلى جانب نقص المتطلبات الأساسية

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية – صبحي تاورس قريصة – مدحت محمد العفاد، المرجع السابق، ص.72.

(2) المرجع نفسه، ص.73.

(3) علي لطفي، **التنمية الاقتصادية** (القاهرة: مكتبة عين شمس،1989)، ص.405.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مثل المهارات الفنية وأدوات الخام ومصادر [illegible] تضخيمية.

III. العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية:

تعد العوامل الاقتصادية أحد العوامل الحاسمة في تحقيق الديمقراطية أو حدوث التحول السياسي، بحيث أن هناك علاقة بين مستوى النمو الاقتصادي والتنمية السياسية على أن لا يكون هناك مستوى معين أو قدر مضبوط من النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية السياسية.

ولقد أثبتت العديد من تجارب التحول الديمقراطي أن النمو الاقتصادي أو حتى الركود الاقتصادي كانا دافعين أساسيين في قيام الديمقراطية في العديد من الدول التي كانت تتبنى النظام الشمولي. والذي يقود عملية التحول السياسي في غالبية الدول الطبقة المتوسطة الحضرية[1].

ولكن لا يمكن اعتبار أن النمو الاقتصادي دائما يؤدي إلى التحول السياسي، بحيث أن هناك قوى خارجية قد تكبح هذه العملية.

عموما فإن موجات التحول السياسي كانت نتيجة لقيام الاقتصاد الجديد الذي يتميز بالتنوع والتعقيد الداخلي والبحث عن موارد جديدة للثروة والسلطة خارج نطاق الدولة، وما طبعه كذلك من وجوب فتح المجتمعات للتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية والتقنية والسياحة والاتصالات، وكل هذا يتطلب وجود ديمقراطية. وهذا بسبب ما يتولد عند المواطنين من قيم وتوجهات وأحاسيس الثقة المتبادلة وإشباع احتياجات المعيشة والتنافس مما يتصل بدوره بوجود المؤسسات الديمقراطية، إلى جانب ارتفاع مستويات التعلم في المجتمع وإتاحة النمو الاقتصادي لموارد كبيرة يمكن توزيعها بين فئات المجتمع[2].

---

[1] صموئيل هانتغتون، **الموجة الثالثة (التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين)**، ترجمة: عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح، ط.1، 1993)، ص ص. 120-131.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 129-130.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالنمو الاقتصادي يؤدي إلى تهيئة القاعدة الاقتصادية مع وجود قاعدة اقتصادية واجتماعية ملائمة لذلك، هذا فيما يخص علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية السياسية.

أما عن علاقة التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية فإن بعض الدول قد تلجأ إلى اتباع النظام الديمقراطي لاستيعاب كافة المشاكل الداخلية التي تتخبط فيها. ونذكر منها مثلا التركيبة البشرية المعقدة والمختلفة وما قد يتولد عنها من نزاعات داخلية وحروب أهلية، والتفاوت في توزيع الثروة بين فئات المجتمع، كما تؤدي الضغوط الداخلية والخارجية إلى وجوب تطبيق الديمقراطية خاصة مع الظروف الدولية الحالية والتي تعطي أولوية لوجوب تطبيق ما يعرف بالحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، كذلك قد يكون الانفتاح السياسي نتيجة للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدولة مما يتوجب عليها من فتح اقتصادها للاستثمارات الأجنبية ووجود الشركات متعددة الجنسيات.

فعملية التنمية السياسية الشاملة تتطلب مقومات عديدة لابد أن تتوافر لها لكي نصل إلى نموذج متكامل بتحقيقها وتنقسم إلى مقومات سياسية واقتصادية واجتماعية.
لكن لابد من التنويه إلى دور الدولة في قيادة عملية التنمية، **فمبرسكي** يؤكد على أن الدولة مهمة في تعبئة المواطنين باتجاه يخدم عملية التنمية، إذ أنها قادرة على تمويل مشاريع التنمية سيما الأقل مردودا منها، والمهمة لسد احتياجات الجماهير، وهي قادرة على الدفاع عن استقلاليتها وسيادتها في الخارج، إضافة إلى إمكانياتها الكبيرة في تحقيق التراكم الرأسمالي[1]. فالدولة قادرة كذلك على توفير الأسواق بواسطة فرض

[1] فالكووسكي، **وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث**، ترجمة: كمال غالي (بيروت: دار الحقيقة، ط. 2، 1982)، ص ص. 143-147.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بعض التشجيعات الملائمة، كما أنها تجلب الوفورات [illegible] كاف لعملية التنمية[1]. وهي التي تختار النموذج الإيديولوجي الملائم لعملية التنمية[2].

كما أن شرعية وفاعلية النظام السياسي تعد من المقومات السياسية الأساسية لعملية التنمية[*]، والشرعية تتضمن الرضا والطاعة[3]، وتتطلب كذلك وجود قواعد قانونية تحدد حقوق وواجبات الحكام والمحكومين وطريقة انتقال السلطة، فالنظام السياسي الفعال هو الذي يكون قادرا على تحقيق التكامل القومي داخليا وتجاوز الاختلافات العرقية، وتجنب أعمال العنف والانقلابات وحالة عدم الاستقرار. فالاستقرار تعززه المؤسسات السياسية والتي من بينها الأحزاب السياسية التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية. لهذا نجد الأمن القومي كمرادف للتنمية في الدول التي تعرف تحولا سياسيا.

أما عن المقومات الاقتصادية والاجتماعية فتتمثل في:

✓ **<u>بناء القاعدة الإنتاجية الصلبة في البلد</u>:** وقد تم الإشارة إليه في مجال التنمية الاقتصادية، فالتصنيع وتطوير الزراعة وتنويع الإنتاج من الجوانب الأساسية لكل جهد يهدف إلى بناء قاعدة إنتاجية صلبة، تتطلب استخدام وسائل إنتاج جديدة وارتفاع بمستوى الإنتاجية[4].

---

(1) جير الدماليز، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: يوسف عبد الله صايغ، ج.2 (بيروت: مؤسسة فرانكلين، 1965)، ص ص. 162-163.

(2) عبد الخبير محمود عطا، «الاختيار السياسي وسياسات الإعلام التنموي»، **السياسة الدولية**، ع. 68، 1982، ص.39.

(*) الحكم على الفاعلية طبقا لقدرة النظام السياسي على القيام بالمهمات الأساسية للحكومة وكما تقررها إرادة الجماهير، أما الشرعية فتقاس من حيث الزيادة والنقصان طبقا لقدرة النظام على الاستجابة لمطالب الجماهير ومواجهة الأزمات والاستجابة لمطالب التغيير.

(3) حسنين توفيق إبراهيم، «السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية»، **السياسة الدولية**، ع.86، 1986، ص.36.

(4) شارل بتلهايم، **التخطيط والتنمية**، ترجمة: إسماعيل صبري عبد الله(مصر: دار المعارف، 1966)، ص.46.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

✓ **تحقيق تراكم رأسمالي :** يعتبر الشرط [illegible] نفسها بالدرجة الأولى، فمهما كان حجم المساعدات الخارجية فإنها لا تعفى من مزيد للتعبئة المالية، حتى تبقى مثل هذه المساعدات شيئا ثانويا لا يؤثر في مسيرة الاقتصاد[1]. وتتم زيادته بالادخار، المصادر للأموال الأجنبية، التأميم أو الضرائب.

✓ **رفع مستوى حياة الإنسان من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة:** وهذه تعد من المقومات الاجتماعية حيث لا يمكن بدونها بناء صانع التنمية وتطويره ألا وهو الإنسان، وذلك بتغيير أسلوب التفكير التقليدي السائد وتهيئة الفرد لتقبل التغيير، أما الصحة فتقاس بنسبة وفيات الأطفال وتوقعات العمر عند الولادة ....الخ[2].

لهذا نلاحظ أن مقومات تحقيق التنمية السياسية هي نفسها في التنمية الاقتصادية وبالتالي هناك تداخل فيما بينهما، إذ أن كل واحدة تكمل الأخرى، فهذا الارتباط نظري وعملي.

ورغم أن موضوع التنمية السياسية قد شكل عودة جديدة على الساحة السياسية والساحة الفكرية. ففي الساحة السياسية هناك مطالبة لدول العالم الثالث بإصلاح أنظمة الحكم وتطبيق معايير الحكم الراشد وما يقتضيه من مساءلة سياسية وشفافية وديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. أما على الساحة الفكرية فقد بدأ التنظير لمفهوم الحكم الراشد والمعايير التي يقوم عليها وكل ما يتعلق به.

في حين أن موضوع التنمية الاقتصادية قديم ولكنه مازال محل اهتمام الدول النامية للنهوض باقتصادياتها، خاصة وأنه لا يمكن تحقيق تنمية سياسية بدون وجود تنمية اقتصادية كما أنه يمكن للنمو الاقتصادي أن يحقق مستوى من الديمقراطية.

---

(1) المرجع نفسه، ص.49.

(2) نداء مطشر صادق، المرجع السابق، ص.116.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الأول:

البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للهند وجنوب إفريقيا.

المبحث الأول: البنية الاقتصادية.

المطلب الأول: الهيكل الاقتصادي.
المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية.

المبحث الثاني: البنية الاجتماعية.

المطلب الأول: التركيبة العرقية للسكان.
المطلب الثاني: التعليم والصحة والتحضر.

المبحث الثالث: البنية السياسية.

المطلب الأول: نظام الحكم.
المطلب الثاني: المؤسسات السياسية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يخصص الفصل الأول للتعرف على إلى ثلاثة مباحث من خلالها يتم دراسة البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكلا البلدين على التوالي.

المبحث الأول: البنـــية الاقتصـــادية.

المطلب الأول: الهيكل الاقتصادي.

إن الحديث عن الهيكل الاقتصادي يعني الإشارة إلى كل من الصناعة والزراعة والخدمات (القاعدة الإنتاجية) ودورها في تحقيق التنمية، فهذه العناصر تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني ومن خلالها يمكن التعرف على الأداء الاقتصادي للدولتين، ونوع اقتصادها من خلال نسبة مساهمة كل قطاع فيه، وموقعه في الاقتصاد العالمي.

❖ **الهنـــــد:**

تعتبر الهند التي تقع جنوب شرق آسيا سابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة والتي تقدر بـــ 3287260 (كلم2) وهي بذلك أكبر من فرنسا ست مرات، وتمثل ¼ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية [1].

فشساعة هذه المساحة لها أكثر من دلالة سواء من ناحية التنوع في المحاصيل الزراعية أو وجود الثروة المعدنية.

وكنظرة أولية على التركيبة الاقتصادية للهند نجد :

أ* **الزراعـــة:**

هناك حوالي 54,3٪ من أراضي الهند قابلة للزراعة. وتساهم بنسبة 57٪ في الدخل القومي، وتشغل ما يقارب 70٪ من اليد العاملة[2]، خاصة بعد تطبيق سياسة

(1) Pierre Paolo, **L'odeur de l'Inde** (Paris : ed. falio, 2003), pp., 02-03.
(2) **L'état du monde** (Annuaire géopolitique et économique) (Paris : ed. la découverte et Syros, 2004), p. 270.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإصلاح الزراعي منذ 1950 والثورة الخضراء (1966-1969) والتي [illegible] إلى الحد من احتكار الإقطاع، وأدت هذه العملية إلى استصلاح الأراضي المروية، وزاد إنتاج الهند من الحبوب الغذائية.

لكن هذا لا يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي، فقد ظل قطاع الزراعة يعاني من تذبذب المناخ (الجفاف)، وكذا نظام الاحتكار في تأجير الأراضي، وسيادة القطاع التقليدي، وعدم استعمال الأساليب الحديثة وهدر الثروة الحيوانية بسبب المعتقدات الدينية وتدني مستوى المعيشة، حيث أن حوالي 300 مليون هندي يعيش تحت خط الفقر[1].

وتصنف الهند ضمن الدول التي تنتج مشتقات الألبان، والشاي والقصب السكري، وهي صاحبة المرتبة الثانية في إنتاج الفواكه و الخضر والأرز، كما أنها تصنف ضمن الدول الخمس الأساسية في إنتاج القهوة والتوابل كما تنتج الجوت، القطن والفول السوداني[2].

وتشتمل الهند على ثروة حيوانية تتمثل في الجواميس الأغنام والماعز، وهي معروفة كثيرا بإنتاج الصوف وكذا الثروة الغابية التي ساعدتها في إنتاج الخشب.[3]

إن اعتماد الاقتصاد الهندي على الزراعة راجع إلى عدة عوامل يمكن إجمالها في المظاهر التضاريسية لها والتي ترتكز على كل من جبال الهملايا (غنية بالثروة الخشبية) وسهل الغانج (أكثر السهول خصوبة) وهضبة الدكن (الثروة المعدنية)[4]. إضافة إلى المناخ المعتدل في الشمال وبارد في الهملايا واستوائي في الجنوب هذا ما يساعد في تنوع المحاصيل الزراعية.

---

(1) Claude Raphaeil Samama, **Développement mondial et culturalités** (Paris : Maisonneuve et Larose, 2001), p.167.

(2) (Texte sans auteur), « Economie indienne sur un roulement », **India-Algeria** (Forger du Rapport Durable), 2003, p.13.

(3) عبد الوهاب الكيالي وآخرون ...،**موسوعة السياسة**، ج.7 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.1، 1981)، ص.142.

(4) محمد مرسي أبو الليل، **الهند: تاريخها وتقاليدها وجغرافيتها** (القاهرة: مؤسسة سجل العرب،1965)، ص ص.20-24.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ب* الصناعـــة:

تساهم بنسبة 17٪ في الإنتاج المحلي، ويعمل بها حوالي 13٪ من القوى العاملة[1]. والهند غنية بالثروة المعدنية حيث يوجد بها الفحم، الحديد الخام، البوكيست، النحاس، البترول، الغاز الطبيعي، الذهب، الفضة والزنك.

ومن أهم المنتوجات الصناعية: الغزل والنسيج، الحديد والصلب، الآلات ومعدات النقل والأسمدة، تكرير البترول والكيماويات وأجهزة الكمبيوتر.

نظرا للحماية الكبيرة للدولة لهذا القطاع، تمكن من تحقيق زيادة في الإنتاج وإن كان ذا جودة منخفضة وقدرة تنافسية محدودة في الأسواق الخارجية. لكن مع دخول الهند مرحلة الاقتصاد الحر، برزت بعض الصناعات ذات التقنية العالية جدا أهمها صناعة البرمجيات.

ج* الخدمـــات:

يلعب هذا القطاع دورا مهما في تعبئة المدخرات والاستثمارات القومية، ويمتلك طاقات كبيرة بفضل التوسع الذي شهده منذ أواخر الستينيات في أعقاب إجراءات التأميم للبنوك وشركات التأمين. ويعتبر من أهم القطاعات الواعدة في الهند، خاصة أن الطاقة الاستيعابية للسوق الهندية لا تزال كبيرة، حيث إنه يساهم بنسبة 26٪ في الناتج المحلي، وتحتل الهند المرتبة الخامسة عشر في الإنتاج الخدماتي، و هو يوفر الوظائف لـــ 23% من القوى العاملة، و ينمو بوتيرة سريعة مع معدل نمو قدره 7.5% خلال الفترة من 1991 – 2001 مقابل 4.5 بالمائة خلال فترة 1951 – 1980. و تعتبر خدمات الأعمال (تكنولوجيا المعلومات، الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، التعاقدات الخارجية في مجال الأعمال) من بين أسرع القطاعات نموا حيث تشكل ثلث إجمالي الإنتاج الخدماتي في عام 2000.[2]

---

[1] **L'état du monde,** Op.cit., p. 270.
[2] Loc.cit.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❖ **جنـــوب إفريقيـــــا:**

تتربع جنوب إفريقيا التي تقع في أقصى القارة الإفريقية بين خطي عرض (22-35°) جنوبا[1] على مساحة قدرها 1221040كلم2، وهي عبارة عن هضبة واسعة مكونة من صخور غنية بالثروة المعدنية. وعن القطاعات الأساسية في اقتصاد جنوب إفريقيا نجد:

أ❖ الزراعـــة:

إن هذا القطاع لا يحتل مكانة رئيسية في جنوب إفريقيا، نظرا لكون أن فقط 15٪ من المساحة الإجمالية مخصصة للزراعة، إلى جانب الظروف البيئية الطبيعية غير ملائمة (موجات القحط المتكررة) وكذا الظروف المناخية المتقلبة (يسود جنوب إفريقيا مناخان أحدهما شبه استوائي والثاني يسود المناطق الجنوبية التي تتمتع بإقليم البحر الأبيض المتوسط).

لكن هذا لا يمنع من إنتاج جنوب إفريقيا محاصيل زراعية متنوعة ومتعددة كافية للتصدير إلى الخارج، منها: القمح، الذرة، الكروم، الفواكه، قصب السكر، التبغ، مشتقات الألبان، الخضر، القطن، الشاي، الفول السوداني والأخشاب بسب وجود الثروة الغابية.

تساهم الزراعة بنسبة 5٪ في الناتج المحلي الإجمالي، وتشغل ما يقارب 15% من اليد العاملة[2] حسب إحصائيـــات 1990 ولكن ارتفع إلى 10,3% في سنة 2003.

وتعتمد جنوب إفريقيا في نشاطها الزراعي على نهر الأورانج (19000كلم) بالإضافة إلى أنهار قصيرة تنبع من هضبة جنوب إفريقيا، وهي توفر المياه اللازمة للنشاط الزراعي والاستقرار البشري. كما أن هناك ثروة حيوانية معتبرة والتي ساهمت

---

(1) عبد السلام محمد شلوفا-محمد حسن البركي وآخرون ...، **وثائق إفريقية** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، ط.1، 2001)، ص.523.

(2) عراقي عبد العزيز الشربيني، "اقتصاد جنوب إفريقيا في مرحلة انهيار العنصرية"، **السياسة الدولية**، ع.119، جانفي1995، ص.246.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في احتلال جنوب إفريقيا مراتب عليا في إنتا
الخنازير).

ب❖ الصناعــة:

نتيجة للتركيبة الصخرية لجنوب إفريقيا، فإنها تتوفر على ثروة معدنية كبيرة، وتساهم الصناعة بنسبة 24,5% في الناتج المحلي القومي حسب سنة 2003 .

"وتستخرج جنوب إفريقيا النفط والبوكيست، وهي تحتل المرتبة الأولى في استخراج الذهب والمنغنيز والكروم والماس والبلاتين، ومرتبة متقدمة في إنتاج الكبريت واليورانيوم، وهي الوحيدة التي تحتكر استخراج الفحم الحجري من القارة الإفريقية وتصنع البلاد نحو نصف إنتاجها من الحديد الذي يقدر بنحو25 مليون طن وتصدر النصف الآخر إلى اليابان ودول غرب أوربا وتقدر الكمية التي تستخرجها جنوب إفريقيا بنحو40% من الناتج العالمي من خامات الكروم، وعلى صعيد الذهب تنتج نحو70% من الإنتاج العالمي... ويعمل بصناعة الذهب واستخراجه نحو60% من العاملين في الصناعات الإستخراجية، كما يحتل الماس مكانة فريدة في الاقتصاد الوطني حيث بلغت الكمية المصنعة من الخامات المستخرجة حوالي40%" [1]

فالتعدين يحتل مكانة كبيرة في صناعة جنوب إفريقيا سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي أو العمالة أو الصادرات. ولكنها تفتقر إلى البترول الذي يعرضها دائما لضغوط اقتصادية نتيجة لارتفاع أسعاره وإجراءات المقاطعة الدولية، وعوضت هذا النقص بإنتاج الفحم وهي تمتلك أكبر مصنع لإنتاج النفط الصناعي لسد جانب كبير من الاستهلاك المحلي للطاقة بحوالي40% من احتياجها للوقود، وتمتلك أيضا صناعة ضخمة للبتروكيماويات. **"ويعد قطاع الصناعة التحويلية أكبر قطاع في الاقتصاد القومي وأكثرها ديناميكية، حيث يساهم بحوالي ¼ الناتج المحلي ويشغل قرابة مليون ونصف مليون عامل"** [2] .

---

[1] عبد السلام محمد شلوفا – محمد حسن البركي وآخرون ...، المرجع السابق، ص.526.
[2] عراقي عبد العزيز الشربيني، المرجع السابق، ص.245.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهناك عدد كبير من الصناعات القـ
المعدنية والهندسية (أهمها صناعة الحديد والصلب)، الصناعات الكيماوية، الصناعة العسكرية وصناعة متطورة للسيارات.

يعتمد القطاع الصناعي على الواردات من السلع الرأسمالية والمستلزمات الوسيطة، ولكنه يساهم بأكثر من ثلث الصادرات (تصدر جنوب إفريقيا المواد الأولية والمنتجات الزراعية والمعدنية وتتجه غالبا إلى التعامل مع أسواق جنوب شرق آسيا والجماعة الأوربية والدول الإفريقية).

ج❖ الخدمـــات:

يساهم القطاع بنسبة كبيرة في الناتج القومي يقدر بـــ 65,2٪[1] وهذا راجع إلى الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة إلى القطاع، خاصة وأنه أصبح الرائج مع عصر العولمة والاقتصاد العالمي. وهي تشغل حوالي 70٪ من اليد العاملة.

[1] **L'état du monde,** Op.cit., p. 186.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: الأوضـــاع

- **الأوضـــاع الاقتصاديـــة للهنـــد:**

نظرا للتدهور الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الهندي، لجأت الحكومة في سنة1991 إلى اتباع برنامج الإصلاح الاقتصادي. ولكن السؤال المطروح:

لماذا هذا البرنامج؟ وما هي الظروف التي أحاطت به؟ وهل سيكون هذا البرنامج ناجحا؟ وهل هذا البرنامج نتيجة لضرورات خارجية أم ضغوطات داخلية؟

ارتكزت الهند بعد نيلها للاستقلال على شيئين مهمين في تسيير الاقتصاد الوطني وهما: التخطيط وتكامل جهود القطاعين العام والخاص في التنمية، وكان يركز على توجيه الإنتاج نحو السوق الداخلية نظرا لاتساعها وعدم التصدير للخارج. ولهذا احتلت الدولة دورا محوريا في الاقتصاد من خلال سيطرتها على معظم القطاعات الاقتصادية والهدف من هذه الإستراتيجية:

– تحقيق الاكتفاء الذاتي، تكثيف الاستثمارات في قطاع الصناعة، الحماية الشديدة للمنتجات والصناعات الوطنية، التقليل من الواردات.

حقق الاقتصاد معدل نمو قدر بـــ 3,6% سنويا في المتوسط خلال (1965–1980) من خلال التركيز على قطاع الصناعة والصناعة التحويلية، حيث بلغ معدل نموها 4,6%– 4,5% في نفس الفترة، أما الزراعة بنسبة 2,5%[1].

ولكن يبقى سكان الهند يعتمدون على الزراعة بدرجة أساسية، رغم كل السياسات التي اتبعتها الدولة في هذا القطاع، إلا أن الزراعة تبقى القطاع الأساسي والمهم في حجمه وعلاقاته مع باقي القطاعات الأخرى في الاقتصاد سواء من ناحية الاستهلاك أو الطلبات، ما يفسر موقع الزراعة ومكانتها في المجتمع الهندي، وعند

---

[1] محمد فايز فرحات، "الإطار السياسي لتجربة التنمية والإصلاح الاقتصادي في الهند"، **السياسة الدولية**، ع.146، أكتوبر 2001، ص ص.60–61.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أغلبية السكان فقراء كانوا أو متحضرين[1]، .

عقدي الخمسينيات والستينيات والتي ساهمت في استصلاح الأراضي وزيادة الإنتاجية الزراعية، ولكن ما لوحظ عليها أنها متمركزة حول الأقاليم الغنية بالموارد على حساب المناطق الفقيرة وعلى حساب الفلاحين الذين هم بدون أرض أو عمل[2].

ورغم كل التحسينات التي أضفتها الحكومة على الاقتصاد الهندي إلا أنه حقق تراجعا في التجارة العالمية لأنه ركز على التصنيع من أجل الإنتاج للسوق الداخلية، هذا ما دفع الهند إلى التفكير في عملية تحرير الاقتصاد عام 1984، ولكن نظرا للضغوط التي مارستها القوى الاقتصادية وجماعات المصالح فيها أدت إلى التراجع عن عملية الإصلاح. ويرجع « Jagdish Bhagwati » أسباب فشل الاقتصاد الهندي إلى[3]:

1) عدم تصميم الهند على ضرورة التصدير للأسواق الخارجية.
2) تخوف الهند من الأسواق الخارجية لاعتقادها أنها تشكل خطرا على نشاطها الاقتصادي.
3) شدة مراقبة الدولة للاقتصاد خاصة عملية الإنتاج.
4) عملية التخطيط التي تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

هذا التدهور فرض على الحكومة الهندية تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، نظرا لزيادة التضخم المالي، وكثرة الديون التي وصلت إلى59,4 مليار روبية، ولجوء الهند إلى الاقتراض، مع ضعف مستوى نمو الاقتصاد، وعجز الميزان التجاري[4].

---

(1) Shankar Subramaman, « Modélisation de la réforme de la politique agricole en Inde », in Ian Goldin, Ordin Kundsen, Antonio SBrandào (ed.), **La modélisation de la réforme des échanges** (Paris : Organisation de coopération et de développement économiques OCDE, 1994), p.107.

(2) Mahendra P.Hama, « L'expansion de l'économie laitière en Inde ; De l'aide alimentaire à l'autosuffisance ? », **Revue Tiers Monde**, n°153, Janvier-Mars1998, p.70.

(3) Jagdish Bhagwati, « 1974-1997 : Ou en est l'Inde après 50ans d'existance », **Problèmes économiques**, n°. 2549, 31 Décembre1997, p.20

(4) Tiery de Monthrial-Philipe Moreau Defarges, **Rames94** (Paris : Institut français des relations internationales DUNOD, 1994), p.271.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي منتصف 1991 بدأت حكومة **سينغ**" في تنفيذ البرنامج، والجدير بالملاحظة أنه جاء كمبادرة من جانب القيادة السياسية الهندية، ولم يكن نتيجة ضغوطات تمارسها قوى اجتماعية وجماعات تسيطر على الاقتصاد.

هدف هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة دور القطاع العام في الاقتصاد الهندي، نظرا لما أثبته من فشل ذريع في تحقيق أهداف التصنيع والنمو وتخفيف حدة الفقر، ونقص عائده مقارنة بما ينفق عليه من استثمارات. وهذا التحول كان تدريجيا حتى أن قطاع التأمين لم يتم تحريره أمام المستثمرين الأجانب إلا في أوائل عام 2000، وفتحت الأبواب نحو الخوصصة، وإلغاء المعوقات البيروقراطية أمام رأس المال الأجنبي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وفتح قطاعات الطاقة والفحم والاتصالات والخدمات البريدية والنقل أمام الاستثمار المحلي والأجنبي في نفس السنة.

تمكنت الهند من خلال عملية الإصلاح من تحقيق نجاح اقتصادي كبير، وانعكست آثاره على قطاع الزراعة في 1994-1995 وعلى قطاع الصناعة في 1995-1996 وعلى قطاع الخدمات 1996-1997[1]. وحققت معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 5,5٪، رغم الديون الخارجية التي وصلت إلى 98 بليون دولار عام 1999، ولكن هذا لم يشكل لها خطورة لأن الهند تمتلك رصيدا ضخما من العملات الأجنبية، واستقرار سعر صرف عملتها الوطنية، وارتفاع عائداتها من النقد الأجنبي من خلال تصديرها لبرامج الكومبيوتر[2].

ونتيجة لسرعة نمو قطاع الخدمات بما فيها تكنولوجيا المعلومات، حاولت الهند تحقيق مكاسب ومنافع من هذا القطاع، لأنها مستهلكة بكثرة ولها دور كبير في نمو الاقتصاد، وهي ترتبط بالجودة والتحسين في الإنتاج خاصة من خلال ما تتوفر عليه الهند من فنيين وتكنولوجيين، بالإضافة إلى السياسات التي اتبعتها الحكومات

---

(1) سفير- حسين شريف، المرجع السابق، ص.168.

(2) أحمد إبراهيم محمود، "الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية"، **السياسة الدولية**، ع.146، أكتوبر 2001، ص.55.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الهندية لأن الاندماج في السوق العالمية واقت
وتحديات تطرأ على الاقتصاد الهندي[1].

ومن خلال الجدول التالي يمكن توضيح نسبة مساهمة كل قطاع من القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي[2]:

السنة / القطاع	1980	1990	1994	1996	2000	2002	2003
الزراعة ٪	69,8	69,1	13,4	30,3	/	57	/
الصناعة ٪	13,2	13,6	27,3	28,9	/	17	/
الخدمات ٪	17	17,3	41,3	40,9	/	26	/

يتضح من هذا الجدول أن هناك تغييرا في نسبة مساهمة كل قطاع في الاقتصاد الهندي، وتبقى الزراعة تنال حصة الأسد مقارنة بالصناعة والخدمات، وما يلاحظ أن هناك تراجعا في نسبة مساهمة القطاعين الأخيرين على عكس قطاع الزراعة. ويدل ذلك على أن الاقتصاد الهندي يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة ويرجع هذا إلى التحسينات التي أدخلت على القطاع بالإضافة إلى طابع سكان الهند، رغم الأولوية التي أعطتها الدولة لكل من الصناعة والخدمات خاصة بعد إجراءات التأميم للبنوك وقطاع التأمين، وهذا راجع إلى عدم ضخ الدولة لاستثمارات جديدة في القطاع العام الصناعي، كما أن بطء عملية الخوصصة حال دون حدوث طفرة في نسبة مساهمة القطاع. وما يهم في الاقتصاد بصفة خاصة نصيب الفرد من الناتج القومي خاصة وأن الهند تصنف ضمن خانة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وفي خانة الدول منخفضة الدخل، فحصة الفرد من إجمالي الدخل القومي تقدر بـــ 735 دولار أو

(1) Bimal Jalan, "Before and after ten years of economic reforms", in C.Rangarajan, Askoh V.Desai (ed.), **A decade of economic reforms in India** (New Delhi: academic foundation, 2002), pp.57-59.
(2) **L'état du monde**, Op.cit., p.270.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أقل في 2002. رغم التحسن الذي طرأ على د

دولار سنة 1989 إلى 450 دولار سنة 2000، فإنه لا يزال منخفضا وهذا ما يزيد في معدلات الفقر، حيث وصلت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 28,6% من (1990-2000)[1].

ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في متوسط دخل الفرد في الهند وكذا الفقر إلى جمود هيكل العمالة في قطاعات الاقتصاد الهندي، ونسبة كبيرة تعادل 2/3٪ من السكان لازالوا يعملون في قطاع الزراعة، في حين أن هيكل العمالة في قطاعي الصناعة والخدمات لا يستوعب سوى 20,5% من قوة العمل في الوقت الذي يسهم فيه بنحو 26%. على هذا تبقى الهند في المرتبة 162 على مستوى العالم من حيث متوسط دخل الفرد حسب تقرير التنمية البشرية (2004)، وبذلك تبقى بعيدة للغاية عن متوسط دخل الأفراد في المجتمعات الصناعية المتقدمة[2].

أما عن الدخل القومي، فإنه يمكن تبيان متوسط النمو السنوي من 1994إلى 2003 من خلال الجدول التالي[3]:

السنة	95/ 94	97/ 96	99/ 98	01/ 00	03/ 02
(م ن س) للدخل القومي	7,3	7,8	6,5	4,4	4,4

(م ن س): متوسط النمو السنوي للدخل القومي.

و ما يلاحظ أن المعدل للنمو السنوي للدخل القومي ليس ثابتا فبينما كان7,3% في سنتي (1994-1995) تراجع إلى4,4% سنتي (2000-2001) وبقي على نفس النسبة من (2002-2003).

---

(1) **تقرير التنمية البشرية لعام 2004** (عنوانه: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع)، نشر لحساب الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ص.280.

(2) أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص.55.

(3) Arvind Panagaryia, « Les réformes économiques des années 1980 et 1990 », **Problèmes économiques**, n°.2866, 05/01/2005, P.4.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من جملة النقاط التي يمكن استخلاص

1. اقتصاد مر بمرحلتين: مرحلة سيطرة الدولة والقطاع العام، ثم مرحلة التحرير الاقتصادي التدريجي والتي كانت مع 1991 وربما كان هذا نتيجة تأزم الوضع الاقتصادي والمشاكل التي كانت تعاني منها الهند، أيضا نتيجة لتطورات خارجية مع ظهور العولمة وفتح المجال للخوصصة والاستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص.
2. إن عملية الإصلاح الاقتصادي جاءت بمبادرة من القيادة السياسية الهندية وليست نتيجة لضغوط من قوى اقتصادية واجتماعية، على عكس دول العالم الثالث التي غالبا ما يكون فيها الإصلاح مرتبطا مع مصالح الجماعات الاقتصادية.
3. رغم التحسينات والأولويات التي أدخلتها الهند على الاقتصاد، إلا أنه مازالت تعتمد على الزراعة بالدرجة الكبيرة، مما يعني أنها دولة ذات اقتصاد زراعي عكس الدول المتقدمة التي تعتمد على الصناعة.
4. غالبا ما يكون الانفتاح السياسي موازيا للانفتاح الاقتصادي، ولكن في حالة الهند رغم أنها اتخذت تجربة التعددية السياسية منذ استقلالها في المجال السياسي، والعكس بالنسبة للاقتصاد فعمدت على تحقيق المجتمع الاشتراكي وهو ما فشلت فيه مثلها مثل الدول التي اتبعت الاشتراكية.
5. من مزايا الاقتصاد الهندي أنه لازال يحافظ على الاستقرار المالي أمام العملات الأجنبية.
6. أداء المنافسة في الأسواق الخارجية لازال ضعيفا ولذلك تسعى الهند إلى تقوية مساهمتها في السوق العالمية برفع صادراتها إلى 1%.
7. ضعف الاستثمارات الأجنبية والتي لم يفتح لها الباب إلا في السنوات الأخيرة.
8. إن الهدف من الإصلاحات الاقتصادية هو تسديد الديون الخارجية وتحقيق الفائض في الإنتاج وهذا ما لم تتمكن الهند من تحقيقه ويرجع ذلك ربما إلى حجم السكان وحجم القروض ورداءة نوعية الإنتاج رغم كثرته.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❾ تصنف الهند ضمن الدول ضعيفة الاجتماعية التي تتخبط فيها كالفقر، ويمكن إرجاع ذلك إلى إعطائها الأولوية للقطاع العسكري الذي بلغت ميزانيته 28,8% من الدخل القومي نظرا لمشاكلها الإقليمية واهتمامها بالبرنامج النووي.

❿ استطاعت الهند الدخول في عمق الثورة الصناعية الثالثة (ثورة المعلومات) من خلال التطور التكنولوجي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- **الأوضـــاع الاقتصاديـــة لجنـــوب إفريق**

من جملة الملاحظات التي يمكن تسجيلها على اقتصاد جنوب إفريقيا (بعد قراءة أولية له) قبل التطرق إلى أوضاعه ما يلي:

✓ لقد عانت جنوب إفريقيا ولمدة طويلة من مشكلة التمييز العنصري والذي ألغي في سنة 1994 وقد أثر على اقتصادها. فوجود السود والبيض في جنوب إفريقيا يعني الإختلال في التوزيع وغياب العدالة الاجتماعية، رغم الإصلاحات الاقتصادية إلا إن جنوب إفريقيا لا زالت تعاني من بقايا نظام الأبارتيد. فنجد التباين الحاد في فنون الزراعة وأنماط الفلاحة والإنتاج الذي يختلف من منطقة إلى أخرى، فهذا القطاع يبين الفجوة العميقة بين السكان السود والبيض، فبينما ترتكز الزراعة التجارية الحديثة في مناطق البيض نجد السود يعتمدون على القطاع المعيشي المتخلف الذي تسوده الملكية المشاعية التقليدية والزراعة العائلية[1]. كما أن هناك تفاوتا في الإنتاج فبينما يتركز السكان البيض في المناطق الزراعية نجد السكان السود يقطنون المناطق التلالية والجبلية.

✓ يغلب على القطاع الصناعي في جنوب إفريقيا التمركز الشديد من الناحية الجغرافية وهي موجودة في:

الترانسفال والتي فيها نصف الصناعات القائمة، وغرب **الكاب**، ومنطقة **ريربان**، و**باينتاون** ومنطقة **بورت إليزابيث** و**ايتنهيج**. هذا ما دفع الحكومة إلى اتخاذ سياسات تحد من هذا التمركز وذلك بإقامة صناعات على مناطق جديدة التي تتركز فيها خاصة العمالة السوداء للحد من انتقالها إلى المناطق الحضرية[2].

✓ نجد أن اقتصاد جنوب إفريقيا يقوم أساسا على الخدمات والصناعة خاصة الصناعة التحويلية، ولقد حقق نسبة نمو تعادل 2,2% بفضل الصادرات في 2001 ثم زاد في 2002 بنسبة 2,7% و3% في سنة 2003.

---

(1) الشربيني، المرجع السابق، ص.246.
(2) المرجع نفسه، ص ص.245-246.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهناك نمو في نسبة مساهمة كل قطا

2001، نجد أن خدمات المالية والمؤسسات تساهم بنحو 20، الخدمات العامة 16٪، التجارة بالجملة والتجزئة 13٪، الصناعة التحويلية 18٪، خدمات النقل والاتصالات 10٪، الماء والكهرباء 6٪، الزراعة 3٪، التعدين 8٪، خدمات أخرى 6٪[1].

❖ لقد عرف اقتصاد جنوب إفريقيا مابين 1993/1989 نوعا من الركود والتدهور، ولكن بعد القضاء على نظام التمييز العنصري أدخلت حكومة جنوب إفريقيا نوعا من الإصلاحات على اقتصاد ساهمت في استعادته لدرجات من النمو من 1994 حتى الآن. ورغم أن هذا النمو ضعيف ولكنه إيجابي نظرا لأهمية دور الإنتاج الصناعي في اقتصاد الدولة وكذا دور صادرات المنتجات الزراعية من ذرة، مواشي، صوف، قصب سكري، خشب وعجينة الأوراق.

ولقد جاءت الإصلاحات الاقتصادية نتيجة للمشاكل التي عرفها الاقتصاد الوطني من بطؤ في النمو، وارتفاع في الديون ومعدل البطالة، وانخفاض في معدل الاستثمار، وسوء توزيع للثروات والتضخم المالي[2].

وبعد القضاء على نظام التمييز العنصري الكل تساءل عن مستقبل جنوب إفريقيا التي دخلت عهدا جديدا من التحول الديمقراطي. وإثر تولي "**تلسون مانديلا**" الرئاسة طرح برنامج "إعادة البناء والتنمية"(RDP)، عبارة عن سياسة اقتصادية طرحها حزب المؤتمر الوطني الإفريقي يتضمن خطوات الإصلاح التي سيتم اتخاذها خلال السنوات الخمس القادمة.

---

(1) OCDE, « Le double défi de l'économie sud-africaine », **Problèmes économiques**, n° 2807, 30/04/2003, p.20.

(2) Adam Habib et Vishnu Padayache, « Afrique du sud : Pouvoir, politique et stratégie économique dans la transition démocratique », **Revue Tiers Monde**, XL, n° 159, Juillet- Septembre 1999, p.501.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خاصة وأن جنوب إفريقيا كانت تعا

حوالي 10,2٪ خلال الفترة 1992/1985 وانخفاض قيمة الراند إلى 0,28 دولار للراند في 1994، نتيجة لتقلبات أسعار الذهب وبعض المعادن التي تصدرها جنوب إفريقيا وكذا العقوبات الدولية والعنف الداخلي. فبرنامج (RDP) اتخذ إستراتيجية وإجراءات لتحسين الاقتصاد، فقام على مستوى المؤسسات بتعديل القوانين من خلال إعادة صياغة القوانين المتعلقة بالضرائب بخفض الضرائب والتعريفة الجمركية، وقوانين تختص بحقوق العمال وتقديم الدعم للاستثمار و للمؤسسات الصغيرة ودعمها ماليا وتشجيع الصادرات، زيادة الدخل الفردي والاهتمام بالنفقات الاجتماعية كالسكن، إعادة توزيع الأراضي الصالحة للزراعة وتحسين الإنتاج، فتح السوق الوطنية للمنافسة الخارجية، والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية، فتح المجال للقطاع الخاص وتوفير مناصب الشغل وتحرير المبادلات[1].

لم يحقق هذا البرنامج النتائج التي كان يطمح إليها ولم يصل إلى الأرقام التي وضعت عند صياغته والمتعلقة بالتنمية، ويرجع ذلك إلى ضعف الاستثمارات، وزيادة الطلب على العمل خاصة مع انخفاض السعر العالمي للذهب إلى 23٪ سنة 1996 بعدما كان67 ٪ في 1970، مما انعكس على ميزانية الدولة في عدم قدرتها على توفير مناصب عمل رغم بنائها لـــ 100000 مسكن لكن مع ضعف القدرة الشرائية وارتفاع معدل البطالة (30٪ من السكان بلا عمل) لم تحسن الأوضاع الاجتماعية .

ولهذا تم تخفيض قيمة العملة الوطنية (الراند) في1996 واتخاذ برنامج جديد يسمى النمو والتشغيل وإعادة التوزيع(GEAR) ، وقد خلق 126000 منصب شغل في سنة 1996 و252000 في 1997[2] إلا أن جنوب إفريقيا مازالت تعاني من مشكلة البطالة علما أنه في 1995 تلقت الحكومة حوالي 350000 طلب عمل. لكن هذا لم يمنع الدولة من السيطرة على عجز الميزانية (4,5٪ في عامي 1997/1996) واستقر

(1) Ibid, pp. 515-516.
(2) Tiery de Monthrial-Philipe Moreau Defarges, **Rames99** (Paris : Institut français des relations internationales DUNOD, 1999), p.209.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

معدل التضخم عند 8% وكذا معدل الاستث

البرنامج الذي خصص نسبة 55% من الموارد للشؤون الاجتماعية من تعليم وصحة. وأطلق العنان للخوصصة لأنه كان يهدف إلى توحيد فئات المجتمع عن طريق لعب الدولة دورا قويا في إعادة توزيع الدخل والثروة، من خلال تحقيق مستويات مرتفعة من المعيشة بتطوير إنتاج الصناعة المحلية وخلق تنافس في الصناعات التصديرية، العمل على تحسين الإنتاج وفتح السوق، تخفيض العجز المالي وتشجيع المؤسسات الصغيرة ومكافحة التهرب الضريبي، معالجة ضعف الاستثمار المحلي بتخفيض قيود الرقابة على النقد، والاهتمام بالبنية التحتية للمجتمع (التعليم–الصحة–السكن) خاصة مع استقلالية البنك المركزي في 1996.

ساهمت التشجيعات التي كانت تقدمها الحكومة للسود على الظهور ودخول عالم التجارة والأعمال وذلك بمضاعفة العقود والاتصالات مع المؤسسات أو بتشجيع توظيف رؤوس الأموال التي تحققها المؤسسات الكبرى السياسية والاجتماعية والنقابية المتعاطفة مع السود، مما أدى إلى تكوين برجوازية من السود، وتتمثل أهم مؤسساتهم في:

إتحاد المستثمرين الإفريقيين الجدد **(Nail)**، إتحاد المستثمرين الإفريقيين الحقيقيين **(Rail)**، وكالة الاستثمار الإفريقي الدولي **(Whail)**.

لأن برنامج (GEAR) كان يهدف إلى معاونة المناطق المحرومة لتحقيق النمو اللازم عن طريق بناء اقتصاد مندمج وناجح يعمل على توسيع مشاركة السود فيه دون منح امتيازات لأشخاص على آخرين[1].

ولكن فوجئ هذا البرنامج بأزمة النمور الآسيوية خاصة وأنها تحتل حصة الأسد في التعامل مع جنوب إفريقيا وقد أثر على اقتصادها(فحوالي27,64 مليار راند من الصادرات، و40,85 مليار راند من الواردات) ومن هذه الدول نذكر: كوريا،

(1) Tendai Dumbutshena, « Le pouvoir économique en Afrique du Sud : vers une réparation égalitaire ? », **Problèmes économiques**, n°. 2549, 31/12/1997, p.9.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هونكونغ، تايوان، ماليزيا[1]. ويبقى اقتصاد ج

ومشكلة البطالة خاصة في صفوف الأفارقة السود والتي وصلت إلى 37,3٪ في سنة 2000 خاصة وأن الاقتصاد بحاجة إلى اليد العاملة الماهرة والمؤهلة وهو ما يفتقر إليه السود[2]. ولا ينفي هذا من وجود مشاكل أخرى يعاني منها اقتصاد جنوب إفريقيا ويمكن إجمالها في[3]:

- انخفاض معدلات الاستثمار نتيجة لنزوع القطاع الخاص لتوجيه أمواله نحو الخارج.
- نقص العمالة الماهرة وكثرة العمالة غير الماهرة منخفضة التعليم والإنتاجية.
- سوء توزيع الثروة والاختلالات الاجتماعية وعلاقات العمل السيئة .
- انخفاض الاستثمار في مجال البحث والتطوير، مع تطور تكنولوجي هائل في صناعات السلاح والاتصالات البعيدة.
- التحيز الشديد ضد قطاع الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- التوزيع السيئ للبنى التحتية الاجتماعية (السكن–التعليم–الصحة–المواصلات).
- الفقر بسبب معدلات البطالة وضعف الطلب المحلي على السلع.

رغم هذه المشاكل إلا أن جنوب إفريقيا تنتمي إلى خانة الدول ذات الدخل المتوسط حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2004 حيث نجد حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي وصلت من 736 دولار إلى 9075 دولار في 2003. في حين أن الدخل القومي يشكل 466,4 مليار دولار لسنة 2003 بعدما كان 279,1 مليار دولار في سنة

---

(1) Tiery de Monthrial-Philipe Moreau Defarges, Op. cit., p.223.

(2) Mercy Browen-Jean-Baptist Meyer, « Le développement des compétences et du marché du travail en Afrique du Sud », **Problèmes économiques**, n°. 2807, 30/04/2003, pp.27-28.

(3) هاين ماريز، **جنوب إفريقيا: حدود التغيير**، ترجمة: صلاح العمروسي وعزة الخميسي (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، ط.1، 2004)، ص ص.163–166.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1990. ويقدر معدل النمو السنوي للدخل ال
3,6٪ في 2002 و2,1٪ في 1990[1].

وكل من الدخلين القومي والفردي في نمو مستمر نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي تطبقها الحكومة خاصة وأن جنوب إفريقيا ذات اقتصاد متطور مقارنة بدول العالم الثالث عامة ودول القارة الإفريقية خاصة، وهي تصنف في قائمة الدول الصناعية رغم كل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد واضطراب النمو الاقتصادي.

ومن خلال الجدول التالي يمكن تبيان مساهمة كل قطاع في الدخل القومي[2]:

السنة / القطاع	1980	1990	1994	1996	2000	2002	2003
الزراعة ٪	17,3	12,5	4,6	4,7	9,6	/	6,2
الصناعة ٪	35	32	39,4	39,4	/	/	24,5
الخدمات ٪	48	54	56	63,9	/	/	65,2

فما نلاحظه أن هناك أولوية كبيرة لقطاع الخدمات وهذا ما تعكسه نسبة مساهمته في إجمالي الدخل القومي والتي وصلت إلى 65,2٪ في 2003 على غرار الصناعة بـــ 24,5 ٪ والزراعة بـــ 6,2٪. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها:

- سبب ضعف مساهمة قطاع الزراعة في الدخل هو موجات القحط والجفاف التي تعرضت لها جنوب إفريقيا.
- وفرة جنوب إفريقيا على الثروات المعدنية يؤهلها لأن تكون دولة صناعية خاصة وأنها تهتم بالصناعات التحويلية.
- المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني راجع إلى مسايرة جنوب إفريقيا للتطورات العالمية من خلال الاهتمام بهذا القطاع.

---

(1) **L'état du monde,** Op.cit., p.186.
(2) Loc.cit.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن جملة النقاط التي يمكن استخلا

1) إن اقتصاد جنوب إفريقيا يعتمد على تصدير السلع مقابل العملات الأجنبية واستيراد السلع الرأسمالية، إلى جانب أنه يتوفر على أنظمة الاتصالات والنقل والمعلومات المتقدمة كل هذا يجعل الدولة في قائمة الدول المتطورة.

2) نمو المراكز الحضرية وتعاظم القطاع الصناعي في جنوب إفريقيا يجعلها في مقدمة دول إفريقيا في المجال الاقتصادي.

3) إن اقتصاد جنوب إفريقيا يعتمد على قطاع الصناعة خاصة الصناعات التحويلية عكس الهند التي يغلب على اقتصادها قطاع الزراعة.

4) في قراءة لاقتصاد جنوب إفريقيا نجد أنه ومنذ القضاء على نظام التمييز العنصري وضعت الدولة نفسها في خدمة الاقتصاد.

5) إن الخيارات التي اتخذتها الدولة لم تكن كافية لتلبية المتطلبات الاجتماعية الضخمة للسكان خصوصا الفئات المحرومة ولم تستطع التخفيض من معدلات البطالة المرتفعة.

6) لازالت جنوب إفريقيا تعاني من مخلفات التمييز العنصري رغم أنها قد خاضت تجربة تحول ديمقراطي ناجحة ولكنها تعاني من التفاوت الاجتماعي وسوء توزيع الثروات بين السكان.

7) إن تزايد معدلات البطالة وتدهور مستويات المعيشة للفقراء وارتفاع معدل العنف والجريمة قد يدخل البلاد في نفق مظلم.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني: البنـــية الاجتماعـ

المطلب الأول: التركيبة العرقيـــة للسكان.

❖ التركيبة العرقية والدينية لسكان الهند:

تعتبر الهند إحدى المراكز العالمية الكبرى المكتظة بالسكان، تأتي بعد الصين مباشرة من حيث التعداد السكاني، وإن كانت تختلف عنها من حيث البنية البشرية المعقدة والمتمثلة في ذلك التباين الذي يسود المجتمع الهندي عرقيا، لغويا، دينيا، وحتى طبقيا.

وعموما يمكن تقسيم الهند من حيث التركيبة البشرية إلى قسمين:

- قسم أول يضم التركيبة الإثنية (العرقية).
- قسم ثان يجمع التركيبة الدينية.

❶ **التركيبة الإثنية(العرقية):** الهند متعددة الأعراق ومن أهم المجموعات نجد[1]:

☑ **الجماعات ما قبل الدرافية:** وهم أقدم سكان الهند، عبارة عن جماعات بدائية يسكنون الجبال والأدغال ويتركز معظمهم في جنوب الهند، وتقطن هذه العشائر جبال الهمالايا و(Nilgirs) وتمثل حوالي 25 مليون من الأفراد بنسبة 6٪ من مجموع السكان، ويسمون (Les animistes) ويوصفون بعبادة الحيوانات، وكبرى القبائل هي "جوند" (Gond) و"بيل" (Bihll) إذ يزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة.

☑ **الدرافيـــون (Dravidians):** "وهم أقدم الشعوب التي سكنت القارة الهندية، والذين يكون من المحتمل أنهم ينتمون لشعوب البحر المتوسط ذوي البشرة

(1) عاطف سعداوي قاسم، تاريخ أهم الطوائف العرقية والدينية في الهند، في:
[Http://www.aljazeera.net/NR/exers/26E-6367-4A9A-AC21-9F2DE080672C.HTM]

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السمراء، وجاءوا إلى الهند من شمالها الغربي [illegible] السند، ازدهرت حوالي عام 2500 قبل الميلاد، ويعتبر الدرافيون ثاني أكبر عرقيات الهند من حيث العدد، حيث يصل عددهم إلى 257,5 مليون أي 25٪ من سكان الهند يقطنون بالجنوب" .

☑ **الهنود الآريون (Indo-aryen)** : وصلت هذه الطائفة إلى الهند عن طريق البنجاب عام1500ق م، وجاءت على الأرجح من المناطق الجنوبية لروسيا الحالية، وكانت مميزة عن الشعوب التي تسكن الهند حاليا بلون بشرتها الفاتح، وتنظيمها الاجتماعي وتقدمها من حيث استعمال الأدوات الصناعية والزراعية وتمكنت على مر القرون من الاستئثار ببعض أجزاء الهند الشمالية ثم أخذوا ينتشرون جنوبا، وأقاموا حضارة برهمية تشكلت فيها الأصول الأساسية للمذهب الهندوسي، ويسكن معظمهم حاليا شمال الهند، ويشكلون أكبر عرقيات الهند حيث يبلغ عددهم حوالي741,6 مليون نسمة (72٪ من مجموع الشعب الهندي)، ولغتهم السانسكريتية قريبة الاتصال باللغة الإيرانية القديمة واللغة الأفغانية.

☑ **المغول** : وهي مجموعة دخلت الهند من شمالها الشرقي، واختلطت بالسكان الأصليين وهم يقيمون بالسفوح في: الهملايا، البنغال، آسام ويشكلون 3٪ من مجموع سكان الهند[1].

❷ التركيـــبة الدينيـــة:

يمثل الدين عاملا محوريا في حياة الشعب الهندي، وعلى الرغم من تعدد الأديان فإن الهند دولة علمانية كما جاء في مقدمة الدستور، و"لا تعني فصل الدين عن الدولة بقدر ما تعني التعددية الاجتماعية والثقافية، والقبول بهذه التعددية كأساس للحياة وهدفها ليس تقليص السلطة الدينية كما في الغرب وإنما تحقيق التعـــايش بين الأديـــان

---

[1] المرجع نفسه.
– ميلاد أ. المقرحي، **تاريخ آسيا الحديث والمعاصر: الهند وباكستان وجنوب شرق آسيا** (ليبيا: منشورات جامعة قان يونس،2001)، ص ص. 100–105.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والثقافـــات المختلفة"[1]. وأهم الأديان الموجودة بالهند هي:

◎ **الهندوسية (Hindus)** : تعتبر الهندوسية دين الأغلبية الساحقة في الهند، حيث يدين بها حوالي 82٪ من سكان الهند، ويصل عددهم إلى 837,4 مليون نسمة، وينتشر الهندوس في جميع الولايات الهندية، كما أنها أقدم الديانات، وهي أسلوب من أساليب الحياة حيث يعترف الهندوس بقداسة "الفيدا"[2]، وينقسم معتنقوها إلى فريق يعبد الآلهة "**شيفا**" وفريق يعبد الآلهة "**فيشنو**" وفريق يعبد الآلهة "**شاكتي**"، والهندوسية برأي معتنقيها دين الخلاص لأن الآلهة أوحوا للبشر طريق الخلاص.

◎ **البوذية (Budhist)** : هي ثاني أقدم ديانات الهند بعد الهندوسية، وهي حركة دينية هندية ظهرت في القرن السادس ق.م، ومع ظهور أول إمبراطورية هندية خالصة(موريا) عام 324 ق.م، أصبحت البوذية ديانة الهند الأساسية تختلط في مظاهرها بالهندوسية، ويصل عدد معتنقيها إلى 10,3مليون (1٪ من مجموع السكان الهنود) ويعيش معظمهم في جبال الهملايا، وقد ظهرت البوذية في الهند كردة فعل على تحجر الدين الفيدي الذي هو دين طقسي في جوهره، وتصور البوذا "غوتاما" الطريق الذي يؤدي إلى خلاص الناس[3].

◎ **الجينية (Jains)** : يقدر أتباع هذا المذهب 1٪ من السكان ومعظمهم من الأغنياء، تعتبر الجينية إحدى الديانات المنتشرة في الهند، أتباعها قليلون، وقد قامت في

---

(1) مي قابيل، "العلمانية الهندية: تداول السلطة وتعايش الأديان"، **السياسة الدولية**، ع.146، أكتوبر 2001، ص.77.

(2) سيراتول تشارجي، **الهند الجديدة**، ترجمة: أمين سلامة وعبد المنعم المسيري (القاهرة: دار الفكر العربي،1955)، ص.15.

- Romila Thapcit, A History of india, V.1 , pp. 38-39.
- G.T. Garratt (ed), **The legacy of India** (Oxford : University Press, 1962), pp. 256-286.

(3) موريس روبان، **تاريخ الأفكار السياسية المقارن** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص ص. 237-238.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقت ثارت فيه الطبقة المحاربة على البراهـ
وكان "مهـــاوبرا" من الطبقة المحاربـــة، فأسس هذه الديانة التي تختلف عن الديانة البراهمية الهندوسية لاسيما في القول بتقسيم الناس إلى طبقات، عدم الاعتراف بآلهة الهندوسية الثلاث، وعدم الاعتراف بمسألة تناسخ الأرواح، وتدعو إلى تجرد الإنسان من شرور الحياة وملذاتها.

◎ **الإسلام (Islam)** : جاء المسلمون إلى الهند من أفغانستان وإيران وآسيا الوسطى، يبلغ عددهم 123,5 مليون نسمة أي ما يعادل 12٪ من سكان الهند. ينقسمون إلى شيعة وسنة وينتشرون في جميع أنحاء الهند لاسيما في مدن الشمال بالإضافة إلى "جامو" و"كشمير" و"جزيرة لاكشاددويب" و"أوتار براديش".

◎ **السيخ (Sikh)** : تعني كلمة "السيخ": التابع، وهم يتبعون تعاليم عشر معلمين روحيين، يحتوي كتاب السيخ المقدس(غودو حرانت حاهب) على تعاليم هؤلاء العشرة، وهم يعارضون الهندوسية والإسلام، ويعتقدون بتناسخ الأرواح، ونظرا لمطالبتهم بالاستقلال، قامت الحكومة الهندية في 1966 بتخصيص ولاية "البنجاب" لهم يحكمونها جزئيا حيث تقع فيها مدينتهم المقدسة (أمرتسار)، ويشكلون حوالي 1,9٪ يعيشون في المناطق الريفية في إقليم "البنجاب".

◎ **المسيحية (Christian)** : بدأت المسيحية تنتشر في الهند مع البعثات التجارية الغربية كما اهتم الإنجليز أيضا بنشرها وانتشرت أكثر في الجنوب، يمثلون 2,3٪ من السكان أي ما يعادل 236 مليون نسمة (كاثوليك/بروتستانت) ويعيشون في المناطق الحضرية مثل "كيرالا"، "تاميل نادو وجياو"، "تاجيلاند"، "ميزورام"، "ميغالاما"[1].

[1] عاطف سعداوي قاسم، المرجع السابق.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❖ **التركيبة العرقية لسكان جنوب إفريقيا:**

يبلغ عدد سكان جنوب إفريقيا 4502600 نسمة، وينقسمون إلى أربع مجموعات عرقية (رسمية)، هي: السود 13,6%، البيض 13,6% الملونون 8,6%: والآسيويون 2,6%. وهم يتكلمون لغات مختلفة منها: الزولو، الإفريقية، السوتو، كوزا، الإنجليزية، تسوانا، تسونغا، فوندا، سوازي، ندبل. وهي مدونة في الدستور. ويدينون بديانات مختلفة منها المسيحية 68%، الإسلام 2%، 1,5% هندوس. ويمكن التفصيل في هذه المجموعات العرقية كما يلي:

① **الإفريقيون** : وهم سكان البلاد الأصليون، وينقسمون إلى قبائل منها: البانتو وكوزا في منطقة الكاب والزولو في الناتال وسوتو في أورانج وسوزاي في ترانسفال وهناك بقايا من البوشمان والهوتنتوت[1].

فمعظم الإفريقيين من عناصر البانتو، وهم من الوجهة الثقافية والعرقية متباينون، ويضمون أربع مجموعات لغوية رئيسية وأكبرها: نجوني، وتشتمل على قبائل زولو، أكسهوسا، نديبيلي وسوازي. ومجموعة لغوية سوثو والتي تشمل تسوانا، بيدي، سوتو الجنوبيون أو باسوتو.أما المجموعتان اللغويتان فهما: ڤيند وشانجانا وتسونجا[2] .

② **البيض** : ويطلق عليهم أحيانا اسم الأوربيون، يعودون إلى سلالات الهولنديين والفرنسيين والإنجليز والألمان. فالهولنديين يتكلمون اللغة الهولندية المتأثرة بتأثيرات صوتية من لغة البانتو الإفريقية. وهم الذين استولوا على أفضل المناطق الزراعية. أما الإنجليز فقد حملوا للبلاد الثورة الصناعية واللغة الإنجليزية. ويعتنق البيض بحدود 94% الديانة المسيحية ومعظمهم يتبع الكنيسة الهولندية، والباقون الكنيسة الإنكليكانية.

---

[1] نعيم قداح، **التمييز العنصري وحركة التحرير في إفريقيا الجنوبية** (الجزائر: الشركة الوطنية للطبع والتوزيع، ط.2، 1975)، ص.18.

[2] جودة حسنين جودة، **جغرافية إفريقيا الإقليمية** (بيروت: دار النهضة العربية، 1981)، ص ص.68-69.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهناك أقليات من الروس والسويديين والعر

العرقية الكبيرة الثانية، ويختلفون عرقيا وثقافيا، ورغم أنهم لا يمثلون إلا 13,6% من جملة السكان إلا أن بيدهم مقاليد الأمور كلها في جنوب إفريقيا، وهم يتمتعون بأعلى مستوى معيشة بين المجموعات العرقية في الدولة، ويسيطرون على الغالبية العظمى من الثروة والموارد المعدنية والصناعة والأرض.

③ **الملونون** : وهم نتيجة اختلاط بين البيض والزنوج في مراحل الاستعمار الأول أو نتيجة تزاوج بين البيض والآسيويين، وهناك كذلك المهاجرين من الملايو الذين استطاعوا الاحتفاظ بصفاتهم العرقية لأجيال عديدة. يتكلمون اللغة الإنجليزية أو لغة المتأفرقين (البويرAfrikaans)، يدينون المسيحية، ويعتنق بعضهم الإسلام (نسبة5%). يقطنون بصفة أكبر في منطقة "الكاب" ويعملون في الزراعة والخدمات العامة والصناعات الحرفية ويتميزون بالسمسرة[2].

④ **الآسيويون** : أصغر مجموعة عرقية، يعود أصلهم إلى العمال الهنود الذين جلبهم الإنجليز للعمل في مزارع قصب السكر، وهم الغالبية العظمى من السكان الآسيويين في جنوب إفريقيا. يعتنقون الإسلام والديانة الهندوسية. ويتكلمون اللغات الهندية رغم أن الإنجليزية هي لغة التخاطب بينهم. كانوا في البداية يعملون في الزراعة ثم اتجهوا نحو العمل في مجال الصناعة والتجارة والمال[3].

❖ سياسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا قبل سنة1994 :

لقد عرف كل من الملونين والإفريقيين والآسيويين ما يعرف بسياسة التمييز العنصري من قبل البيض، وهي سياسة الفصل التدريجي بين المجموعات العرقية

---

(1) نعيم قداح، المرجع السابق، ص ص. 17-18.
(2) المرجع نفسه، ص.19.
(3) جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص ص.475 - 476.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الرئيسية في الدولة وتعرف باسم "**الأبارتيد**" (l
"Afrikaaners" وتعني الفصل أو العزل « Apartness of Separateness » [1].

وتهدف حكومة الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا بهذه السياسة إلى الفصل بين المجتمعات الأربعة الرئيسية فصلا سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا وإقليميا.

وظهرت بذلك فكرة إنشاء مواطن دائمة لغالبية السكان الأفارقة (السود) في عام 1913 سميت بالمعازل وأكبرها معزل ترانسكاي (Transkei)– سيسكاي (Ciskei)– كوازولو (Kwa Zulu)– بوفوتاتسوانا(Bophuthatswana)– ليبوا(Lebowa)–فيندا(Venda)–جازانكولو(Gazankulu)–باسوتوكواكو (Basotho Qwaqwa)– سوت نديبلي (South Ndebele)– سوازي(Swazi). وهذه المعازل تتباين من حيث المساحة والموارد وعدد السكان وفي تخطيط الحدود[2].

قامت سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا على قوانين ولوائح وتشريعات تفصل بين البيض وبقية الأجناس من حيث المعاملة، العمل، الأجور، السكن، التعليم وحرية النقل[3]. هذه القوانين كانت تفرق بين الأفارقة والطبقات الأخرى وتعطيهم أدنى المرتبات وتعزلهم في مناطق محددة لا يمكن مغادرتها إلا بتصريح مع حرمانهم من تملك الأراضي وغيرها كثير، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر[4]:

---

(1) المرجع نفسه، ص. 476.

(2) المرجع نفسه، ص. 278.

-(Texte sans auteur), «Au Royaume de l'Apartheid: L'Etat-prison», **Révolution Africaine**, n°.409, Décembre 1971, pp.19-34.

(3) وهبي البوري، **خطر النفط على جنوب إفريقيا** (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1983)، ص.09.

(4) للتفصيل في هذه القوانين أنظر :

– إحسان الكيلاني، **العنصرية والفصل العنصري في جنوب إفريقيا وإسرائيل.:دراسة مقارنة** (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط.1، 1987)، ص ص.47–101.

– زاهر رياض، **جنوب إفريقيا: دراسة سياسية واقتصادية** (القاهرة: دار المعرفة، 1961)، ص ص.107–121.

-Mohamed Abercane, « Le Livre "blanc" de l'Apartheid », **Révolution Africaine**, n°.822, pp.19-34.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قوانين مناطق الريزرف (Réserve) أو البانتو

قانون السلامة العامة 1953، قانون التخريب 1962، قانون الأمن الداخلي 1976، قوانين الأمن والطوارئ والحكم العسكري والمناطق المغلقة والقمع، قوانين الهجرة والجنسية، قوانين الملكية والأراضي، قوانين الزواج، قوانين الحقوق السياسية والنقابية والثقافية.

ودام الصراع بين السكان الأفارقة الأصليين والمستوطنين البيض عشرات السنين في جنوب إفريقيا، خاصة بعد إصرار البيض على فرض التمييز والسيطرة البيضاء على كافة مجالات حياة السود. وبناء على ذلك فرضت حكومة الأقلية البيضاء حالة الطوارئ في 1985 قصد قهر الصمود الشعبي وإزالة المعارضة السلمية[1](التي قادتها الجبهة الديمقراطية المتحدة) والمكونة من نقابات عمال وتنظيمات طلابية ومدنية وكنائس وقد قوبلت بالعنف، ثم ظهر إلى الوجود الحركة الديمقراطية الجماهيرية بعد حظر الجبهة الديمقراطية المتحدة.

تمحورت مطالب السود حول إعادة توزيع الثروة الاقتصادية والموارد والاهتمام بقطاعات التعليم، الصحة، السكان وإعادة توزيع الأرض وإقرار مبدأ صوت لكل مواطن. وتواصلت إضرابات العمال السود مما أثر على اقتصاد جنوب إفريقيا سلبا، وكانت هذه الإضرابات من قبل تنظيمات نذكر منها:

"حركة الوعي الأسود"، المؤتمر الإفريقي الجامع"، المنتدى الوطني"، "منظمة الشعب الأزاني"[2].

---

[1] Odette Guitard, **L'apartheid** (Paris : Presse universitaire du France, 2 ed., 1986), pp.107-124.

[2] لمزيد من التفصيل أنظر:

- محمد عيسى الشرقاوي، "مرحلة جديدة للصراع في جنوب إفريقيا"، **السياسة الدولية**، ع.62، أفريل 1980، ص ص.159-162.

- Toyin Falola, « L'Afrique en Perspective », in Stephen Ellis (ed.), **L'Afrique Maintenant** (Paris: Editions Karthala, 1995), p.32.

-(Texte sans auteur), " L'Apartheid en question : Ségrégation sans cesse renforcée ", **Révolution Africaine**, n°.721, Décembre 1977, pp.39-44.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما نجد حزب المؤتمر الوطني الإفر

الحكومة الإفراج عن "**نلسون مانديلا**" وبقية المساجين السياسيين ورفع الحظر عليه، واستبدال البرلمان ثلاثي الغرف للبيض والملونين والهنود ببرلمان واحد يعطي حق التصويت للسود، كما طالب بحماية حقوق الإنسان وبدولة مركزية موحدة وحقوق للعمال والمرأة وإعادة توزيع الثروة الاقتصادية[1].

وبعد الإفراج عن "**نلسون مانديلا**" في 1990 طالب بإنهاء حالة الطوارئ والإفراج عن باقي المعتقلين السياسيين. وفي 1991 التقى مع "بوتو ليزي" واتفقا على العمل على وقف العنف المتصاعد فيما بين التنظيمات السوداء، بعدما رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر الإفريقي الجامع والحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا في 1990. وألغيت العديد من القوانين منها: قانون مناطق المجموعات العرقية، قوانين حظر الزواج والعلاقات الجنسية فيما بين المجموعات العرقية، قوانين المرور، قانون قصر الوظائف على البيض، حق الإضراب للعمال السود، إنهاء التمييز العنصري في التعليم، وسواسية المواطنين أمام القانون[2].

وبعد العديد من المفاوضات توصل الطرفان إلى إلغاء سياسة التمييز العنصري نهائيا في 1994 وإعطاء الحكم للأغلبية[3]، خاصة بعدما تعرضت له جنوب إفريقيا من كساد اقتصادي نتيجة للعقوبات الدولية المفروضة عليها والحظر البترولي "**لقد استطاع المجتمع الدولي على مدى سنوات أن يفرض حصارا اقتصاديا وسياسيا حقيقيا وناجحا على حكومة الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا شجع هذا الحصار الأغلبية السوداء على الاستمرار في نضالها ضد نظام التفرقة العنصرية وأقنع الأقلية البيضاء باستحالة الاستمرار في احتكار السلطة**"[4] .

---

(1) وليد محمود عبد الناصر، "جنوب إفريقيا وتصفية الأبارتيد"، **السياسة الدولية**، ع.105، جويلية 1991، ص ص.62 – 66.

(2) Anne-Marie Goguel, « La crise du système éducatif sud-africain », **Politique Africaine**, n°.25, Mars 1987, pp.25-26.

(3) وليد محمود عبد الناصر، المرجع السابق، ص ص.67-74.

(4) جميل مطر، **تأملات في السياسة الدولية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995)، ص.209.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: التعليم والصحة والتصحر.

عادة يكون للتخلف بعض السمات الأساسية والتي من خلالها نحكم على الدولة، ونجملها في سمات اقتصادية واجتماعية وسياسية[1].

فالسمات الاقتصادية تتعلق باختلال العلاقة بين الموارد المادية والبشرية، واختلال الهيكل الإنتاجي، واختلال هيكل الصادرات.

أما السمات السياسية فتتناول فعالية وشرعية الأنظمة السياسية وعلاقتها بالجماهير.

وفيما يخص السمات الاجتماعية فإنها تنحصر في انخفاض المستوى الصحي والتعليمي، وسيادة الجهل والأمية، ووجود عادات وتقاليد بالية تعكس تقليدية وبدائية هذه المجتمعات. وهذا ما يهمنا في هذا المطلب إذ أن التعليم والصحة تعد من مقومات التنمية السياسية والاقتصادية معا، فعلى التعليم يتوقف بناء الأمم الحديثة فهو يعد أفضل استثمار، فتطوير القدرات البشرية تعد مصدرا للتغيير ولا يتم دون وجود هذه الأفراد المتعلمة.

أما عن التحضر وظهور المدن فإنهما مرتبطان بالتراكم الرأسمالي، ويعتبران من الوسائل الضرورية لتحقيق التنمية والتقدم وهذا ما أثبتته التجربة الأوربية، لكن بالنظر إلى الواقع المعاصر نجد أن المدن منتشرة حتى في الدول المتخلفة دون أن ترتبط بتحقيق التنمية، لأنها جاءت نتيجة للفقر في الريف والفجوة الواضحة في مستويات المعيشة بين الريف والمدينة[2].

---

[1] للتفصيل في هذه السمات أنظر:
- وديع شرايحية، **مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان حديثة النمو** (مصر: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969)، ص.54.
- أحمد بريهي العلي، «التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمستوى المعيشة»، **مجلة البحوث الاقتصادية الإدارية**، ع.1، 1978، ص. 132.
- سعد الدين إبراهيم،«أثر الدول الكبرى على أنماط التنمية في الوطن العربي»، **مجلة دراسات عربية**، ع.11، 1981، ص. 6.
- صمؤيل هانتغتون، المرجع السابق، ص. 8.

[2] عارف، المرجع السابق، ص ص.387-389.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❶ التعليم والصحة والتحضر في الهند:

التعليم:

فالهند تمتلك الرأسمال البشري إلا أنه لن تكون لوجود الكتل البشرية فائدة اقتصادية معينة، إلا حين يتمكن المجتمع من أن يوفر لها التعليم الرفيع. ويعتبر بعض علماء اقتصاد التنمية أن الهند تخصص قسما أكبر مما يجب من مواردها المحدود للتعليم العالي، خاصة الحقوق والاقتصاد والعلوم الإنسانية، مقتدية بالنموذج الإنجليزي، فيما المطلوب فعليا أن تستخدم أموالها لتحسين التعليم الابتدائي والثانوي، ولتشجيع الحرف والتعليم التقني، أي ما يلب فعليا حاجات البلد الأساسية[1].

فمنذ أن حصلت الهند على الاستقلال بدأت تبذل جهوداً جبارة لكي تعيد بناء نظامها التعليمي، خاصة وأن دستور الهند المستقلة عام 1950 صاغ بصورة تشريعية الحق في التعليم[2]. مما اقتضي نضالاً عنيفاً ضد متناقضات عديدة منها: الكثافة السكانية العالية جداً، وعجز أولياء الأمور متوسطي الدخل عن إلحاق أبنائهم بالمدارس أو إبقائهم بها لفترة طويلة، يضاف إلى ذلك قلة عدد المدرسين المؤهلين والمعدات الفنية، كما أن تباين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتعدد اللغات شكل عقبات اقتضت مجهوداً مضاعفاً من أجل تخطيها، وبرغم كل هذه العقبات إلا أن الهند حققت إنجازات لا بأس بها خلال فترة ما بعد الاستقلال.

التعليم في الهند إجباري حتى سن 14 سنة، حيث إن مدة التعليم الإجباري ثماني سنوات. وطبقا لتقديرات عام 1996 بلغت تكلفة التعليم 3.2% كنسبة من الناتج الإجمالي القومي. وطبقا لتقديرات 1997 بلغ عدد التلاميذ 47 تلميذا لكل معلم. وعام 2001 بلغت نسبة المتعلمين في الهند حوالي 73%. وتدير الولايات نظام التعليم بها

---

[1] بول كينيدي، **الإعداد للقرن الواحد والعشرين (التحولات الإقليمية)**، ترجمة: نظير جاهل، ج. 1(بيروت: دار الأزمنة الحديثة، ط.1، 1996)، ص ص. 306-307.

[2] دريير، **التحولات الثقافية في البلدان النامية**، ترجمة: آرام أوهانيس بايراميان (موسكو: دار التقدم، 1976)، ص.241.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مع بعض المساعدة والإشراف من الحكومة المركزية. وسنوات التعليم تبلغ عشر سنوات للابتدائي والثانوي، وسنتين للتعليم الثانوي العالي، وثلاث سنوات للتعليم الجامعي. وبجانب التعليم الحكومي يوجد تعليم خاص في جميع مستويات التعليم من الابتدائي حتى الجامعي. وعام 1996 بلغ عدد المقيدين بسنوات التعليم قبل الجامعي حوالي 170 مليون تلميذ[1]، في حين بلغ عدد المقيدين في التعليم العالي حوالي ستة ملايين طالب. لأنه في سنة 1968 تبنت الحكومة الهندية سياسة قومية للتعليم بهدف تحسين نوعية الخدمة التعليمية ووصولها إلى قطاعات عريضة من الجماهير، بالإضافة إلى الاهتمام بتعليم الفتيات بوصفهن أكثر الفئات حرماناً من التعليم وتعزيز التراث الثقافي الهندي في عقول الأجيال الجديدة من خلال خطة تعليمية وضعت خصيصاً من أجل تحقيق هذه الأهداف. وتم تطوير السياسة القومية للتعليم عام 1986 لتصبح أكثر شمولاً، ومن المتوقع أن يستمر تنفيذ هذه السياسة حتى نهاية هذا القرن. وقد أضيف إلى هذه السياسة في عام 1992 برنامج عمل يحدد سبل تنفيذ السياسة القومية للتعليم وتمويلها. وتركز هذه السياسة المعدلة على أولويات الخطط المستقبلية التعليمية مع مواجهة ما يجد من تحديات، ومن أهم أهداف هذه السياسة استثمار 6% من إجمالي الدخل القومي للهند تستثمر في مجال التعليم، حيث أن الميزانية المخصصة للتعليم من إجمالي الدخل القومي حتى الوقت الحالي 4.1% بينما كانت 0.8% في عام 1952م. وقد زادت نفقات التعليم في ميزانية الدولة لتصل إلى 300 ألف مليون روبية عام 1996م، بينما كانت في عام 1952م 744.6 مليون روبيه فقط[2]، وبذلك بلغت نسبة المخصصات التعليمية في ميزانية الدولة لعام 1996م 11.1% بينما كانت نسبتها عام 1952م /7.9%، ووصلت الآن إلى 12.7%[3]. لكن هذا لا يعني عدم وجود الأمية

---

[1] (بدون كاتب)، « التعليم في الهند: رؤية متكاملة»، المعرفة، ع. 44 ، مارس 1999 .
[2] المكان نفسه.
[3] تقرير التنمية البشرية 2004، المرجع السابق، ص.174.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في الهند حيث هناك حوالي 200 مليون راشد أمي لا يتقنون القراءة والكتابة، وحسب إحصائيا 2002 هناك 61.3%.

◄الصحة:

من بين الإجراءات الأولى التي اتخذتها الهند بعد استقلالها تنظيم مصلحة الصحة العامة على نحو معاصر رم أن مبلغ الإعتمادات المخصصة لهذا الغرض لم يكن يناسب حتى الحد الأدنى من الحاجات الضرورية. غير أن هذا لم يمنع من انخفاض عدد المصابين بالأمراض كما اتسعت شبكة المؤسسات الطبية وازداد عدد العاملين في مجال الطب[1].

يقدر معدل الإنفاق الصحي في القطاع العام بـــ 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2001، وفي القطاع الخاص 4.2%، وعدد الأطباء لكل مئة ألف 51 سنة 2003[2]، بلغ معدل الوفيات بين الأطفال طبقا لتقديرات عام 2001 حوالي 63 طفلا في الألف.

وقد ساعدت المؤسسة الدولية للتنمية الهند على مكافحة وفيات الأمهات والأطفال والأمراض المعدية وعلى بناء المؤسسات، وبفضل المساندة التي قدمها مشروع مكافحة السل الذي مولته المؤسسة الدولية للتنمية يعيش 703 مليون مواطن هندي في مناطق يغطيها برنامج قادر على تقديم أدوية، كما تم تخفيض معدل انتشار مرض الجذام من 5.3% إلى 1.3%. ولكن يمثل مرض الإيدز تهديدا خاصا للمكاسب التي حققتها الهند في المجال الصحي وكذلك لنموها الاقتصادي ويقدر حاليا عدد الإصابات بحوالي 5.2 مليون حالة أي بمعدل انتشار 0.9% بين السكان الذين يتراوح أعمارهم بين 15-49 سنة[3].

---

(1) دريير، المرجع السابق، ص.297.
(2) تقرير التنمية البشرية 2004، المرجع السابق، ص. 158.
(3) تقرير البنك الدولي للتنمية، أفريل 2007، ص.09.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التحضر:

الهند مقسمة إلى 28 ولاية وسبع مناطق اتحادية بما فيها مدينة **دلهي**، العاصمة **نيو دلهي**، وكبرى المدن هي **مومباي، مدراس، حيدر آباد، كالكوتا، بنغالو، هيماشال براديش، جامو، راجستان، جيبور، بوندي، أودايبور، بوندي، أورانغاباد، بنجيم، جوليور، شيفبوري، شيناي، بوندشيري** ...الخ.

ترتبط **نيو دلهي** ارتباطا جيدا بكافة أنحاء البلاد بواسطة شبكات الخطوط الجوية والسكك الحديدية والطرق البرية، بها متاحف وصالات العرض الفنية والمراكز الثقافية والفنادق الفاخرة، فيها كذلك أضرحة ملوك اللوذي التي تعود إلى القرن 13، مبنى البرلمان يوجد بها وقصر الرئيس. أما **بهارت بور** فتشتهر بحديقة الطيور الآسيوية، وتعرف **أغرا وفتبور سيكري** بضريح تاج محل وحصن أغرا وسكيندرا ورام باغ وحصن اعتماد الدولة. وتعتبر ولاية **البنجاب** المصدر الإنتاجي للقمح، ومدينة شانديغار نموذج للشوارع الواسعة والمجمعات الكنية الرحبة. أما **جامو** فتحيط بها المعابد المشهورة ومنتجعات الغابات الكثيفة[1].

فالهند بلد متنوع الثقافات، يقترن التنوع الطبوغرافي فيها بتنوع ثقافي وحضاري نتج عنه تعايش عدد الأديان والتقاليد المحلية، فهي اليوم موطن واحد لحياة قبلية ذات المفارقة التاريخية وللحياة العصرية المترفة والمتطورة على حد السواء.

وفيما يخص شبكة الاتصالات، فيوجد في الهند عدد أجهزة الراديو لكل ألف من السكان 120 جهازا، وعدد من يملكون أجهزة تلفزيون 65 لكل ألف من السكان، وعدد من يملكون خطوط الهواتف الثابتة 40 لكل ألف من السكان، والمشتركون في الهاتف

---

[1] (بدون كاتب)، «الهند، أمة واحدة ووجهات لا تحصى»، **الهند**، ع. 1، ص ص.04-21.
- محمد حامد، «ولاية سيكيم...سحر الطبيعة فوق الجمال»، **صوت الشرق**، ع. 434، ماي 2003 ، ص ص. 22-25.
- أشوني لوهاني، «ولاية مادهيا براديش»، **صوت الشرق**، ع. 443، ديسمبر 2004، ص ص. 20-23 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لخلوي 12 لكل ألف، ومستخدمو الإنترنيت 15.9 لكل ألف طبقا لتقديرات عام 2002[1]. ويظل هذا العدد قليلا إذا ما نسب إلى العدد الإجمالي لسكان الهند. وإن كان من بين مبررات ذلك ارتفاع معدلات الفقر في الهند، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية، ويكفي أن نعرف أن عدد أجهزة الحاسبات لكل ألف شخص بلغت 0.32 طبقا لتقديرات عام 2002.

❷ التعليم والصحة والتحضر في جنوب إفريقيا:

❍ التعليم:

التعليم في الدول والمجتمعات التي تعاني تمايزات عنصرية وعرقية، دائماً ما يحمل في فلسفته ومناهجه، ونظمه، ومضمونه أثقال التركيبة المجتمعية المتوترة، وينعكس ذلك في الحياة التي يعيشها الناس يوماً بيوم في أماكن العمل، والأسواق، وفي المواصلات والمحاكم والمدارس.

هذه المعاناة المجتمعية عاشتها جنوب إفريقيا، قبل إنهاء نظام الأبارتيد، ومازالت انعكاساتها سارية حتى الآن رغم ما يشهده المجتمع من عملية تغيير سياسي واقتصادي هائلة يوماً بعد يوم نحو اكتمال مجتمع لا عنصري.

كانت السنوات من 1991 إلى 1995 مزدحمة بالمناقشات على المستويات كافة، لإجراء تعديلات دستورية تمهد للوصول إلى مجتمع غير عنصري، وكان التعليم إحدى قضايا هذه المناقشات. وظهر ذلك جلياً في المشروع الذي تقدمت به الحكومة آنذاك فيما يسمى «إستراتيجية تجديد النظام التعليمي» كما أن المقترحات التي تقدم بها المؤتمر الأفريقي الوطني، أكدت أن تغييرات جوهرية في النظام التعليمي في البلاد أمر مهم لإحداث تغييرات مجتمعية مطلوبة.[2]

---

[1] تقرير التنمية البشرية 2004، المرجع السابق، ص. 182.

[2] Jonathan Jansen- Nick Taylor, « Educational change in South Africa 1994-2003 : case studies in large- scale education reform », **Country studies**, V.11, n°. 1, October 2003, p.5.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتتسم جنوب أفريقيا بتنوع عرقي وثق
التي تواجه نظم التعليم.

مشكلة التعليم في جنوب أفريقيا يصعب انتزاعها من أسس وبناء النظام العنصري الذي كان سائداً حتى عام 1994. فالصفة الأساسية للتعليم في تلك البلاد الإفريقية مستمدة من فلسفة «الفصل العنصري التعليمي» لمختلف المجموعات العرقية. وقد بدأ هذا بصورة رسمية بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء إدارات منفصلة للتعليم الخاص بالسود «التعليم الخاص بالبانتو».. وقد كان لكل مجموعة سكانية أساسية مدارس منفصلة. فللبيض مدارسهم، وللسود مدارسهم، وللآسيويين مدارسهم، كما للملونين مدارسهم الخاصة. ففي عام 1990 كان من بين سكان البلاد البالغ عددهم 30.8 مليون نسمة 21 مليون مواطن أسود، و3.2 مليون ملون، و5 ملايين رجل أبيض، و956 ألف آسيوي.[1]

وفي مواجهة التعنت العنصري صدرت مشروعات عدة مقترحة لإصلاح التعليم، في جوان 1991 في شكل «إستراتيجية تجديد التعليم»، وفي نوفمبر من العام نفسه صدر «نموذج لمنهج تعليمي» أعدته لجنة رؤساء التعليم. هذه المقترحات اتبعت منهجاً وظيفياً يعتمد على معرفة مناطق المشكلات الأساسية، وأشارت هذه المشروعات إلى أنه بعد مشاورات واسعة ومكثفة مع الخبراء، والهيئات التمثيلية يمكن أن تصدر المقترحات لإستراتيجية الإصلاح التعليمي. وخلصت مقترحات الإصلاح التعليمي في أربع نقاط هي:[2]

* أن يكون التعليم غير عنصري ولا تمييزي.
* أن يمنح فرصاً تعليمية متساوية.
* أن يحوز قبول ودعم أغلبية الناس.

---

[1] Ibid, pp. 15-18.
[2] Ibid, pp. 15-27.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

* أن يترك مجال للتعليم الذي يعتمد

استمرت التطورات في حقل التعليم إلى أن تسلم السود مقاليد حكم بلاده، وأدخلت تعديلات كثيرة لإصلاحه، وإن كان تطبيقها ما زال يسير ببطء، لأن «المجتمع العنصري» الذي سادت قوانينه وتقاليده سنوات طويلة ما زال يرسم حتى الآن بآثاره خطوط العلاقات بين البيض، والسود والملونين والآسيويين في جنوب أفريقيا.

والدستور الحالي لجنوب إفريقيا يقر بالحق في التعليم للجميع، حيث يوجد حوالي 12.3 مليون متعلم، 386600 معلم، 26292 مدرسة، 390 مدرسة خاصة، 1000 مسجل فيها، إنفاق حكومة جنوب إفريقيا على التعليم يقدر بـــ 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

ولقد سجلت الإحصائيات أنه في الجامعة يبلغ عدد الطلبة البيض 4,6 أضعاف الطلبة السود، ويحصل على الدبلوم حوالي 20% من البيض و18% منهم يتخرجون من التخصصات التقنية مقابل 15% و10% من السود على التوالي، ويبلغ عدد الأساتذة البيض في الجامعة حوالي 68٪ أما السود فيبلغ عددهم 23%[2] . تقدر نسبة الأمية بـــ 86% لدى البالغين من 15 سنة فما فوق.

ورغم هذه الإصلاحات إلا أن الفصول الدراسية المرممة في النواحي مكتظة، وزاد العبء على المدرسين، وأجبرت إدارة التعليم على تخفيض فاتورة المرتبات. كما أن تخفيض الدعم ونقص المنح للطلاب يعد واحدا من العوامل المسببة لنقص عدد الطلاب المسجلين في كل الجامعات عدا بعض المعاهد، وارتفعت المصاريف المدرسية بسرعة في بعض المناطق، والطلاب يكونوا محظوظين كثيرا إذا حصلوا على الكتاب المدرسي بعد أن ينتظروا حتى منتصف العمل الدراسي[3].

---

[1] تقرير التنمية البشرية 2004، المرجع السابق، ص. 204.

[2] Alan Peter, " Les blancs pèsent encor", **Projet**, n°.286, 05/2005, p.75.

[3] هاين ماريز، المرجع السابق، ص. 293.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لهذا يعد نظام التعليم في جنوب إفريقيا [illegible] لأنه يحتاج إلى نزع طابع العنصرية عنه، ومماشاته مع المهارات التي يحتاجها الاقتصاد والمجتمع، بل لأنه يتطلب إعادة تقويم التفاوتات الهائلة الموروثة عن العهد السابق في مجال إتاحة أماكن التعليم والتعلم والوسائل التعليمية وهيئة التدريس.

الصحة:

قطاع الصحة هو الآخر لم يسلم من نظام التمييز العنصري، فقد كان هذا النظام يفرض على السكان الخدمات الصحية لكل طائفة بشكل منفصل، بحيث أن الأطباء البيض لا يعملون في الخدمات الصحية للإفريقيين المحتاجين دوما للعناية، أما الأطباء الآخرين من الأجناس الأخرى فهم يؤدون الخدمات لأبناء جلدتهم، وهناك كذلك التفاوت في عدد الأطباء بين المقاطعات، فعلى سبيل المثال في منطقة "الترانسكاي" يوجد طبيب واحد[1].

ومع نهاية نظام التمييز العنصري أدخلت تعديلات على قطاع الصحة والتي أصبحت حقا للجميع، حيث أصبح يخصص 2.8 طبيب لكل 1000 شخص حسب سنة 1999 في كاب الغربية في حين هناك 0.94 طبيب لكل 1000 شخص قي كاب الشمالية[2]. ولكن الملاحظ في المراكز الصحية أنها لا تتوفر على عدد كافي من الممرضين والأطباء، خاصة تلك التي توجد في المناطق الريفية، فضلا عن افتقادها لمعظم الأدوية الأساسية.

لهذا أصبح القطاع الصحي في جنوب إفريقيا أكثر انقساما بين الخدمات الصحية العامة التي تعمل في ظل نظام الرعاية الصحية الأولية وبين نظيره القطاع الصحي الخاص الموجه للسوق والخاضع لرأس المال الخاص[3].

---

(1) زاهر رياض، المرجع السابق، ص. 52.

(2) David Johnson, « South Africa », **A paper produced by DFID's Health systems resource centre for the UK Department for internationa developpement** 2001,pp. 1-4.

(3) هاين ماريز، المرجع السابق، ص. 294.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويقدر الإنفاق العام على الصحة بـــ [illegible] في 1999، أما متوسط العمر المتوقع لدى الولادة فيبلغ 48.8 سنة حسب سنة 2002[1].

ولكن جنوب إفريقيا تصنف في المرتبة الأولى من حيث عدد المصابين **بالإيدز**، ففي نهاية سنة 2003 بلغ عدد المصابين بهذا الداء في الفئة العمرية مابين 15-49 سنة حوالي 21,5٪ (عدد المصابين 5100000 شخص من بينهم 2900000 امرأة)، ويبلغ عدد الحاملين للفيروس 5300000 عند الأقل من 50 سنة، أما عدد الموتى فبلغ 370000 في صفوف الأطفال والمراهقين[2]، مع معدل انتشار يزيد عن 22٪ على المستوى القومي وتعدى مؤشر 40٪ في بعض التجمعات خاصة في المناجم، لهذا صنفت هذه المشكلة من الأولويات للحكومة حتى أواخر 1998 حينما شنت حملة أكثر نشاطا. ففي بداية سنة 2000 ظهر أن مصلحة الصحة فشلت في إنفاق 40٪ من الميزانية المخصصة لمواجهة هذا الداء في الوقاية والاستشارة والرعاية، وفي نفس الوقت انخفض تمويل خدمات الإيدز إلى 43٪ بعدما كانت 80 مليون راند (13 مليون دولار) في 2001، كما امتنعت الحكومة عن تمويل المضاد الفيروسي AZT لمعالجة الحوامل والأمهات المصابات به بدعوى أن الحكومة لا تستطيع تحمل كل أعباء هذا المبلغ[3].

التحضر:

يقول الجغرافيون دائما أن المدن والحواضر هي استجابة لحاجات الأقاليم. وينبغي أن نتوقع هنا نموا حضريا أسرع وأكبر من غيره في دول إفريقيا، بسبب التقدم الكبير في مختلف مجالات النمو الاقتصادي بجنوب إفريقيا. لكن الملاحظ أن كل المدن الصناعية الرئيسية والمراكز الحضرية تقع في المناطق التي يسكنها البيض، لهذا لجأت

---

(1) تقرير التنمية البشرية 2004، ص ص. 141-175.

(2) Neeraj Mistry, "Hiv et Sida", **Projet**, n°.286, 05/2005, pp.78-79.

(3) هاين ماريز، المرجع السابق، ص ص. 294-295.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحكومة إلى إنشاء مدن جديدة في مختلف
الضغط السكاني على الأرض السوداء، وإنشاء هذه المدن من أجل مشاريع تنموية، لكنها تفتقر للمرافق العامة وتنقصها المدارس والمستشفيات والخدمات الاجتماعية مقارنة مع المدن التي يسكنها البيض، فهي موقع للتغير الاجتماعي وتتواجد بها مختلف الصناعات الرئيسية والمؤسسات المالية والجامعات والقدرة التكنولوجية[1].

ومن أبرز المدن في جنوب إفريقيا هناك[2]:

جوهانسبرغ العاصمة الإقليمية لإقليم جوتانغ (مكان الذهب) وهذا الإقليم هو القلب التجاري والمالي والصناعي للبلاد، وتحتضن مدينة جوهانسبرغ مقر البورصة. و**بريتوريا** العاصمة الوطنية والإدارية والتنفيذية وتقع على بعد 50 كيلومتر إلى الشمال من جوهانسبرغ. وتقع في وسط المدينة المكاتب الحكومية والسفارات والبعثات الدبلوماسية . و**بلومفونتين** تتمتع بمزيج من السحر القديم الفاتن والتطور التكنولوجي الرفيع، وهي مركز ثقافي هام يوفر خيارا للتسلية والتجديد . **نلسبروت** عاصمة إقليم مبومالانغا، تتوفر في هذه المدينة العديد من المواقع السياحية الجذابة مثل حدائق لوفيلد بوتانكال وغابتها الممطرة التي صممت حديثا . **ايست لندن** تعتبر هذه المدينة ميناء جنوب إفريقيا النهري الوحيد وتعتبر شواطئها من أجمل شواطئ العالم .ومن بين المواقع السياحية العديدة في المدينة متحف ايست لندن . **بورت إليزابيث** وهي اكبر مدينة ساحلية تقع بين كيب تاون ودوربان. وفي هذه المدينة تتوفر الصناعات المتعلقة بصناعة المركبات. **شبه جزيرة وست كوست** تتمتع هذه المنطقة بمواقع صناعية وسكنية منخفضة التكاليف في أكثر الشواطئ المثيرة للدهشة والجمال في جنوب إفريقيا. يوفر هذا الخليج مسابح آمنة وفرصا للتمتع بقيادة اليخوت والصيد وهو بمثابة جنة للراغبين في التزحلق فوق المياه . **كيب تاون** العاصمة التشريعية وهي من اقدم المدن في البلاد، يلاحظ الزائر لمدينة كيب نصبا تذكارية وطنية إضافة إلى قلعة الأمل

---

[1] جودة حسنين جودة، المرجع السابق، ص ص. 497-498.

[2] (Text without author), "Digital village, Soweto, South Africa", Community based training centre, pp. 1-5.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الطيب ومن المواقع السياحية أيضا جزيرة روبن [illegible] عقود من الزمن.

يمكن الدخول إلى أي مكان في جنوب إفريقيا عن طريق شركات الطيران أو الطرق البرية. وتوجد في المدن الرئيسية مطارات دولية وتقدم الخطوط الجوية الجنوب افريقية SAA شبكة واسعة من الخدمات الجوية بين كل المدن الكبرى والمراكز في جنوب إفريقيا وبين جوهانسبرغ وبعض الدول الإفريقية المجاورة وبين جنوب إفريقيا والمدن الكبرى في الخارج .

وفيما يخص شبكة الاتصالات، فعدد من يملكون خطوط الهواتف الثابتة 107 لكل ألف من السكان، والمشتركون في الهاتف لخلوي 304 لكل ألف، ومستخدمو الإنترنيت 68.2 لكل ألف طبقا لتقديرات عام 2002[1].

[1] تقرير التنمية البشرية 2004، المرجع السابق، ص. 182.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثالث: البنـــي

المطلب الأول: نظـــــام الحكـــــم.

- **نظام الحكم في الهنـــد:**

– **الدستـــور:**

مع تولي "جواهر لال نهرو" مقاليد الحكم في الهند، قام بوضع دستور لضمان وحدة البلاد في 25 جانفي 1950، كان من أهم خصائصه أنه استوحى أحكامه من الدساتير الأنجلو ساكسونية (البريطانية والأمريكية)، حيث قسم الهند إلى مجموعة من الولايات خاضعة للإتحاد الفيدرالي وأقاليم تدير شؤونها الحكومة الفيدرالية وعلى رأس كل دولة حاكم يعينه رئيس الهند ومجلس الوزراء ومجلس تشريعي ونظام قضائي خاص. وفي سنة 1955 وضع قانون الجنسية الهندية، ويسمح بإعطاء الجنسية للمهاجرين من باكستان وللهنود القائمين في خارج الهند، ويكفل الدستور الحقوق الأساسية لجميع المواطنين دون تمييز بسبب العنصر أو الدين كما أنه ألغي نظام طائفة المنبوذين نهائيا. وينص الدستور على سبع مبادئ أساسية هي[1]:

1. الهند دولة ديمقراطية برلمانية.
2. الهند دولة اتحادية.
3. الهند جمهورية.
4. للهند دستور مكتوب.
5. الهند عضو في الكومنولث.
6. الهند دولة علمانية.
7. الهند دولة رفاهية.

---

[1] نورمان د.بالمر، **النظام السياسي في الهند**، ترجمة: محمد فتح الله الخطيب (القاهرة: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1965)، ص ص.134–151.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- **نظام الحكم في جنوب إفريقيـــا:**

- الدستور:

في السابق كانت جنوب إفريقيا تتألف من أربع ولايات هي: الأورانج في الوسط، الناتال في الشرق، الترانسفال في الشمال، والكاب في الغرب. ومع نهاية نظام الأبارتيد في 1994 أعيد تقسيمها إلى تسع مقاطعات رئيسية هي:

الكاب الغربية، الشمالية الغربية، بريتوريا، دولة أورانج الحرة، الترانسفال الشمالية، كاب الشمالية، كوازولو، الترانسفال الشرقية، كاب الشرقية[1].

وهذا بناء على ما جاء به الدستور الجديد والذي تضمنت مسودته التي نشرت في 26 جويلية 1993 مجموعة من المبادئ تنص على إقامة دولة فدرالية، وإنشاء برلمان من غرفتين، وحق جميع السكان في التصويت في الانتخابات دون التمييز بينهم في العرق أو اللغة أو الدين أو المنطقة الجغرافية والتوزيع العادل للثروات[2]، وكان هذا الدستور الجديد نتيجة لثمرة عمل "الجمعية التأسيسية" التي تكونت إثر انتخابات 1994 والمرتبطة بالمبادئ الدستورية 34، والتي تشكل قواعد "**اتفاق السلام والتصالح الذي أقرته كل المنظمات السياسية الكبيرة وكذلك التنظيمات الاجتماعية عام 1993، تمخض ذلك عن بروز دستور للبلاد بدأ إعداده في عام 1993، كان ميلاده في شهر ماي 1996 بتحريك من اثنين من المتفاوضين المسؤولين وهما "سيريل رامافودا" من حزب المؤتمر الإفريقي (ANC) و "ردلف ماير" من الحزب القومي (NP) وجاء ثمرة عمل طويل وممتد اشتركت فيه جموع السكان التي تقدمت للجنة بما يقرب من 2 مليون اقتراح**"[3].

---

[1] Philippe Gervais-Lambony, **L´Afrique du Sud et les états voisins** (Paris: Armand Colin, 1997), p.

[2] Jean Copans, **La Longe Marche da Modernité Africaine : Savoirs intellectuels & Démocratie**, (Paris : Karthala, 2 ed., 1998), p.270.

[3] سفير – حسين شريف(ترجمة وتعليق) عرض وتحليل مؤسسة لاديكوفرت، **أوضاع العالم على مشارف القرن 21 عام 1998**، ج.1 (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000)، ص. 275.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عرض مشروع الدستور في سبتمبر

يتطابق مع المبادئ 34 التي يجب أن يتضمنها الدستور، مما اضطر المفاوضين إلى إعادة العمل، وفي فبراير 1997 أقر المشروع رسميا. فهذا الدستور كان نتيجة لاتفاق وتراض بين كل الشخصيات السياسية بعد مساومات عديدة وموافقة المنظمات الاجتماعية، ودرسته الهيئة القضائية وتعهدت بتنفيذه الحركات السياسية والاجتماعية بالبلاد. وينص الدستور على نظام حكم تعاوني وأن حكومة الأغلبية ليس من حقها أن تحكم وتدير شؤون البلاد بعيدا عن رغبات الأقليات السياسية، لأن النقطة الرئيسية التي كانت تركز عليها حكومة بريتوريا هي "**مبدأ حماية الأقليات، وهدفها أن يتحقق ضمان لحماية قيم ومستوى معيشة الأقليات بالأساليب التي تحتفظ لهم بالإطار المعيشي ولكن على أساس غير عنصري**"[1]. وبين الدستور كيفية إشراكها في اتخاذ القرار، وجميع الأقاليم تشترك عن طريق مجلس قومي للأقاليم، وهذه الحكومة التعاونية قائمة على المستوى المركزي والإقليمي والمحلي تسمح للأقليات السياسية والمجتمعات الثقافية بالمساهمة على ألا يكون دورها هامشيا، وتأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الجغرافية والإقليمية للدولة ويمنحها سلطات ذاتية تضمن لها استقلاليتها خصوصا في الشؤون الاقتصادية[2].

فالدستور الجديد ركز على القضاء نهائيا على كل أشكال التمييز العنصري ومسألة الحقوق والحريات العامة، ومن جملة هذه الحقوق تلك المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية كالحق في السكن، الحق في الأرض، الحق في الثروات ومحيط ملائم للعيش إلى غير ذلك من الحقوق المسماة بحقوق الجيل الثالث[3]. وأصبحت الآن الجمعية الدستورية هي التي تتبنى الدستور بأغلبية الثلثين. ولضمان

---

(1) أحمد طه محمد، "جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتيد"، **السياسة الدولية**، ع.106، أكتوبر 1991، ص.129.

(2) سفير – حسين شريف، المرجع السابق، ص ص.277–278.

(3) David Fig, « L'environnement en Afrique du sud : L'état et la société civile face aux nouveaux enjeux », **Revue Tiers Monde**, T.XL, n°.159, Juillet-Septembre1999, p.587.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حرية الانتخابات اتفق على إنشاء لجنة انتخابي
والإشراف على العملية الانتخابية سواء على المستوى القومي أو الإقليمي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: المؤسسات

✓ **المؤسسات السياسية في الهند:**

لقد تأثر النظام السياسي الهندي في بنيته المؤسساتية بالنظام البرلماني البريطاني، واقتبس الكثير من مؤسساته بحكم الخضوع للسيطرة البريطانية في منتصف القرن 19. ويجمع الفقهاء الدستوريون والمحللون السياسيون على أن الهند تشكل بتبنيها للنظام البرلماني الديمقراطي حالة خاصة في دول العالم الثالث، كما أنها استطاعت تطبيق هذا النظام خارج ثنائية الحزب[1].

ولقد طبع قيام الإتحاد الفيدرالي في الهند المؤسسات الدستورية بأشكال النظام الأمريكي وإن خضعت في علاقاتها على الصعيد المركزي إلى النظام البريطاني البرلماني الهندي وتتوزع السلطات كما يلي[2]:

- **على الصعيد المحلي (الولايات):** تتكون الهند من 28 ولاية تشكل الإتحاد الفيدرالي الهندي و7 أقاليم اتحادية، ويتم تشكيل حكومات الولايات بعد تشكيل الحكومة المركزية، وكل ولاية من الولايات لها تشريع يحكم شؤون الولاية، أما أقاليم "دلهي" و"بوند يشيري" الاتحاديان فلهما تشريعاتها الخاصة. هذه الوحدات الثلاثون يترأس كل منها حاكم يعينه رئيس الهند لمدة 5 سنوات وتشبه اختصاصات هؤلاء الحكام اختصاصات رئيس الدولة، وأهم مهام الحاكم دعوة رئيس الحزب الحاصل على الأغلبية في الانتخابات التشريعية للولاية إلى تشكيل الحكومة.
- **على الصعيد المركزي (الفيدرالي):** نجد مؤسسات مماثلة تمثل فيها مؤسسات الولايات أي أن النظام الهندي أخذ بازدواجية حق الحكم الذاتي وحق المشاركة كالنظام الأمريكي، ولكنه أخذ في علاقات مؤسسات الحكم بعدم مسؤولية رئيس الدولة وممارسته لسلطات محدودة إن لم نقل رمزية، وتميز حكمه بوجود زعيم أغلبية

---

[1] عبد الهادي بوطالب، **النظم السياسية العالمية المعاصرة** (الدار البيضاء: دار الكتاب، ط.1، 1981)، ص.41.

[2] المرجع نفسه، ص ص.43-44.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المجلس على رأس الحكومة كوزير أول له نفس [illegible] البريطاني، وحكومته مسؤولة أمام المجلس ويملك حق الحل.

❖ **المؤسسة التشريعيـــة:** تتمثل المؤسسة التشريعية في مجلسين:

- **مجلس الشعب (لوك سابها):** يتكون حاليا من 552 عضو (530 لتمثيل الدولة و20 لتمثيل الأقاليم الاتحادية و2 يعينهما رئيس الدولة لتمثيل مجتمع الهنود الإنجليز)[1].ينتخب أعضاء مجلس الشعب بالاقتراع المباشر العام ويتناسب عدد المقاعد المخصصة لكل ولاية واتحاد إقليمي مع عدد السكان، مدة دورة المجلس خمس سنوات ويمكن للرئيس حل المجلس بناء على توصية رئيس الوزراء أو نتيجة سحب الثقة من الحكومة.

- **مجلس الولايات (راجيا سابها):** حدد الدستور على أن مجلس الولايات يتكون من 250 عضو، 12 منهم يعينهم الرئيس ممن يتمتعون بالخبرة العلمية في مختلف العلوم و238 ينتخبهم أعضاء المجالس التشريعية يمثلون الدولة والأقاليم الاتحادية [2]. ويتم اختيار الأعضاء المنتخبين بنظام التمثيل النسبي لدورة مدتها 6 سنوات، يتم انتخاب ثلث الأعضاء كل عامين.

أغلبية الثلثين مطلوبة لبعض التعديلات الدستورية وبعضها يتطلب تصديق نصف الولايات.

❖ **المؤسسة التنفيذيـــة:** تتكون المؤسسة التنفيذية من رئيس الدولة ومجلس الوزراء، فرئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية وهو شبيه بالملك في النظام

---

[1] Smita Vats Sharma (ed.), **India 2005** (A reference annual, edited by: Research reference and training division) (New Delhi: Ministry of information and broadcasting government of India), p.27.
– كان في السابق عدد أعضاء مجلس لوك سابها 545 عضو لكن حسب هذا المرجع الذي أصدر في 2005 أصبح عدد الأعضاء 552.

[2] Ibid, pp. 26-27.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

البرلماني البريطاني، وينتخب لمدة 5 سنوات [illegible] الذي يضم الأعضاء المنتخبين من المجالس التشريعية القومية والمحلية(*). كما ينتخب نائب الرئيس بنفس الطريقة ويتولى مهام الرئيس في حالة عجزه عن القيام بها أو لشغور المنصب(1).

ويوجد بجانب الرئيس مجلس الوزراء الذي يترأسه وزير أول، يتم اختياره من قبل رئيس الدولة بناءا على توصية رئيس الوزراء، ومجلس الوزراء مسؤول أمام البرلمان، ويترأس كل عضو في المجلس قسما إداريا في الحكومة المركزية التي لها سلطات موسعة على حكومات الولايات.

والوزير الأول هو زعيم أغلبية مجلس الشعب دائما، وتضم الحكومة الهندية عادة مابين 50 و60 عضوا يراعى في تعيينهم تمثيل الولايات والأقليات الاجتماعية المختلفة السلالات. ويشترط أن يكون الوزراء برلمانيين وهم مسؤولون فرادى وجماعات أمام مجلس الشعب الذي لا يلجأ الوزير الأول إلى حله إلا نادرا لتوفره على أغلبية تابعة للحكومة(2).

❖ **المؤسسة القضائيـــة:** يوجد على رأسها المحكمة العليا التي تراقب دستورية القوانين، ويتمتع القضاة بالحصانة. وتتحقق العدالة في القضايا المدنية على يد قضاة من مراتب مختلفة يعينون في القسم الإداري وعلى رأسهم قاض. أما القضايا الجنائية الهامة فتعرض أمام قضاة أكبر منزلة للفصل فيها(3).

وهناك **لجنة الانتخابات** التي هي عبارة عن جهاز خاص يسهر على سلامة الانتخابات ويبث في مدى نزاهتها وله فروع تابعة في الأقاليم والجهات وعلى رأسه مندوب سام

(*) السجل التاريخي للهند أثبت أن بعض الرؤساء تمكنوا من الحصول على بعض السلطات وأحيانا ممارسة نفوذهم في القرارات الحكومية

(1) نورمان د.بالمر، المرجع السابق، ص ص. 158-154.

(2) عبد الهادي بوطالب، المرجع السابق، ص.45.

(3) المكان نفسه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يتمتع هو وممثلوه بالضمانات التي تتوفر عادة

ورغم أنه هناك تأكيد على استقلالية القضاء إلا أن التقرير 14 الذي نشرته الهيئة الدستورية في 1958 أكد فيه أن السلطة التنفيذية لها تأثير على السلطة القضائية خاصة في تعيين القضاة.

أما عن العلاقة بين المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية فإن الرئيس لا يجوز له ممارسة أية سلطة دستورية بطريقة مباشرة لأنها من اختصاصات رئيس الوزراء، وهو المسؤول أمام البرلمان الذي إذا اتخذ قرارا ضد الوزارة فإن عليها أن تستقيل[2].

ومن الملاحظ أن البناء المؤسسي الرسمي للسلطة السياسية في الهند سواء على المستوى المركزي أو مستوى الولايات يقوم على أسس النظام الديمقراطي، ولكن بمراعاة التعددية التي يحويها المجتمع الهندي حيث أن الدستور قد عمل على استيعاب كافة القوى السياسية والاجتماعية في إطار مؤسسات النظام السياسي الرسمية[3]. ويعد هذا النهج في نظري أفضل حل نظرا لما تحتويه الهند من تعددية دينية وثقافية وعرقية لا يمكن استيعابها إلا ببناء نظام ديمقراطي كفيل بأن لا يكون هناك تهميش أو إقصاء، رغم أن هذا لم يمنع من حدوث نزاعات طائفية ووجود الطبقية ومشاكل أخرى يعاني منها النظام السياسي الهندي.

---

(1) لمزيد من التفصيل في عمل اللجنة الانتخابية أنظر:
T.S.Krishna Murthy, "Election commition and electoral reforms", in G.C.Malhotra (ed.), **Fifty years of Indian parliament** (New Delhi: Lok Sabha Secretariat, 2002), pp.685-692.

(2) للنظر في العلاقة مابين السلطتين أنظر:
M.N.Kaul-S.L.Shakdher-C.C.Malhotra, **Practice and procedure of parliament** (New Delhi: Lok Sabha secretariat, 5ed., 2001), pp.18-34.

(3) محمد سعد أبو عامود، "الديمقراطية في الهند: الواقع والمستقبل"، **السياسة الدولية**، ع.146، أكتوبر 2001، ص.72.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

✓ **المؤسسات السياسية في جنوب إفريقيا**

- **المؤسسة التنفيذيـــة:** يمثل المؤسسة التنفيذية الرئيس والذي يمثل رجل الدولة وهو المسؤول على حماية الدستور والدفاع عنه ويكون منتخبا من قبل الجمعية الوطنية في أول جلسة لها. ويوجد بجانبه نائب الرئيس الذي من شروط التحصل على هذا المنصب أن يحصل الحزب على 80 مقعد في الجمعية الوطنية، ونائب الرئيس يعمل بجانب الرئيس على تنفيذ المهام الموكلة إليه والتي ينص عليها الدستور أو يوكل له الرئيس فعلها حسب ما تنص عليه المادة 84-6 من الدستور. والسلطة التنفيذية مستقلة عن الجمعية الوطنية في عملها. والرئيس ينفذ سلطاته بالموازاة مع مجلس الوزراء (الذي يمكن اختصاره في مكتب الحكومة Cabinet) ماعدا تلك المهام التي ينص عليها الدستور والتي تخول لقائد الدولة وحده.

يتكون مجلس الوزراء من الرئيس ونوابه ونحو27 وزيرا على الأكثر[*] ويتم اتخاذ القرارات بالأغلبية العادية، ويمارس مجلس الوزراء سلطاته مع الرئيس. ويلزم الدستور الرئيس بنشر القوانين المنتخبة من قبل البرلمان[1].

- **البـــرلمـــان:** يتكون البرلمان من غرفتين: **الجمعية الوطنية** (400 عضو) 200 عضو يتم انتخابهم من قائمة قومية و200 عضو يتم انتخابهم من قوائم المقاطعات، وتتخذ القرارات بالأغلبية العادية على أنه في حالات معينة يتطلب الأمر أغلبية خاصة. والغرفة الثانية للبرلمان هي **مجلس الشيوخ** (90 عضوا) 10 أعضاء من كل مقاطعة يتم انتخابهم من قبل المجالس التشريعية على أساس التمثيل النسبي.

---

[*] في مجلس الوزراء يتم توزيع المناصب الوزارية طبقا لنسبة تمثيل كل حزب في الجمعية الوطنية، وكل حزب يحصل على نسبة 5% على الأقل من جملة أصوات الناخبين يحق له أن يمثل بمنصب وزاري.

[1] Pierre François Gouidec, **Les système politique Africains : Les nouvelles démocraties** (Paris : Libraire générale de droit et de juris prudence, 3 ed., E.J.A ,1997), pp.148-152.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويعمل البرلمان وفقا لثلاث مبادئ أس
السوسيو اقتصادية[1]. ويمثل السلطة التشريعية في البلاد يعمل على تشريع القوانين والموافقة عليها بغرفتيه، ويمكن للرئيس أن يحل البرلمان في أي وقت شاء لتشكيل واحد آخر منتخب. ويعقد البرلمان دوراته من جانفي حتى جوان عادة في مدينة الكاب.

وهناك مجالس المقاطعات وتتألف من 30 إلى 100 مقعد حسب حجم كل مقاطعة.

- **المؤسسة القضائية:** إن المؤسسة القضائية مستقلة حسب ما جاء به الدستور، ونظريا لا يحق لأي سلطة سياسية في الدولة التدخل في تخصصات السلطة القضائية ولكن عمليا المحاكم مرتبطة بالسلطة التنفيذية لأن الرئيس هو الذي يعين القضاة بعد استشارة لجنة الخدمات القضائية والأحزاب المكونة للجمعية الوطنية ، ويمكن للرئيس إنهاء مهام بعض القضاة في حالة سوء التصرف[2].

عموما ينص الدستور على ضرورة الفصل بين السلطات، الفصل بين حكم الأغلبية والمعارضة، الفصل بين سلطة المواطنين وسلطة الدولة، الفصل بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. على أن تكون هناك المراقبة لكل السلطات[3].

أما عن العلاقة بين المؤسسة التنفيذية والبرلمان فإن الرئيس يمارس كل سلطاته ماعدا تلك المتصلة بمجلس الوزراء، أما الوزراء فهم مسؤولون شخصيا أمام الرئيس وكذا البرلمان، كما أن كل أعضاء مجلس الوزراء مسؤولون جماعة عن مهامهم داخل الحكومة المركزية[4].

---

(1) H.J.Kotzé, « L'état et le changement social en Afrique du Sud », **Revue internationale des sciences sociales**, n°.163, 03/2002, pp.93-99.
(2) Pierre François Gouidec, Op.cit., p.151.
(3) Loc.cit.
(4) Michel Lobba, "Un accord négocié: le processus constitutionnel en Afrique du Sud depuis 1991", **Revue du droit public**, n°.1, 1997, P.90.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثاني:

دور الفواعل الأساسية في تحريك عملية التنمية في الهند وجنوب إفريقيا

المبحث الأول: دور الفواعل الداخلية.

المطلب الأول: النظام الحزبي والانتخابات.
المطلب الثاني: دور جماعات المصالح.
المطلب الثالث: واقع المجتمع المدني.
المطلب الرابع: وضعية حقوق الإنسان والحريات العامة.

المبحث الثاني: الضغوطات الخارجية والتحول السياسي.

المطلب الأول: الهند.
المطلب الثاني: جنوب إفريقيا.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يتناول الفصل الثاني دور الفواعل الأ
وجنوب إفريقيا، وهي تنقسم إلى فواعل داخلية وفواعل خارجية، من خلال الحديث عن دور كل من الأحزاب وجماعات المصالح في الحياة السياسية للبلدين، مع الإشارة إلى واقع المجتمع المدني ووضعية حقوق الإنسان وكذا الانتخابات في كليهما، دون إغفال دور العامل الخارجي في التنمية.

المبحث الأول: دور الفـــواعـــل الـــداخليـــة.

المطلب الأول: النظام الحزبي والانتخابات.

❶ الأحزاب السياسية في الهند:

تلعب الأحزاب السياسية دورا بارزا في تفعيل المشهد الديمقراطي الهندي، ورغم سيطرة حزب المؤتمر الهندي فترة طويلة على الحكم غير أن التعددية الحزبية وما أسفرت عنه الانتخابات الأخيرة من صعود أحزاب المعارضة الهندية تكشف عن تفاعل الظاهرة الحزبية في الهند وفعاليتها في رسم آليات التداول الديمقراطي على السلطة. وتتمثل أهم هذه الأحزاب فيما يلي:

1.حزب المؤتمر القومي الهندي (Parti du Congrès): (PC)

هو أقدم حزب سياسي تأسس في سنة 1885، قاد كفاح الهند نحو الاستقلال، وكان الحزب المسيطر على الساحة السياسية آنذاك[1]، ترأسه العديد من الشخصيات البارزة في تاريخ الهند مثل "غاندي"، "نهرو" و"ناراسيما راو"، أمسك السلطة من 1947 حتى 1977 رافعا شعار الاشتراكية وإن كان قد طبق سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ التسعينيات. خسر لأول مرة في الانتخابات العامة التي أجريت في 1977 بعد سنتين من حالة الطوارئ التي أعلنتها "أنديرا غاندي" والتي أدت إلى ظهور المعارضة ضد

[1] Charle Bettelheim, **L'inde indépendante** (Paris: France Maspero, 1971), p.145.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المؤتمر. تترأسه الآن "سونيا غاندي" بعد انتخابات 2004 والتي حصل بموجبها على 145 مقعدا في مجلس الشعب[1]، يركز على النهج العلماني للدولة والطابع الديمقراطي، ويعد حزب المؤتمر الوطني هو الحزب المسيطر في الهند تاريخيا رغم أن شعبيته قد تدهورت بسبب تورط بعض قادته في الفساد.

2.حزب بهارتيا جاناتا(parti du peuple indien): (BJP)

تأسس الحزب في 1980 منبثقا عن حزب جاناتا (الشعب) الذي كان عبارة عن تحالف لأحزاب المعارضة، تشكل في 1977 وتفكك في 1979، لمواجهة حزب المؤتمر وإلغاء حالة الطوارئ التي فرضتها "أنديرا غاندي" في 1975.

"يعتبر هذا الحزب أكثر الأحزاب الهندية تشددا، وهو حزب يميني متطرف يدعو صراحة إلى تهنيد الهند وفرض اللغة الهندية على الجميع ويعمل على أن يسود الهندوس وحدهم في دولة الهند"[2].

يركز هذا الحزب على القومية الهندية ويدعم الأهداف الاقتصادية الاشتراكية، وهو نفس الحزب الذي دخل في صراع دموي مع عدد كبير من السكان المسلمين بسبب رغبته في هدم مسجد وإقامة معبد هندوسي مكانه[3].

تحصل على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان في انتخابات 1996، كما شارك في انتخابات 1998 و1999 والتي دخل فيها كشريك أساسي في التحالف الوطني الديمقراطي الذي ضم معه 13 حزبا. ومنذ انتخابات 2004 يعد أول حزب معارضة تحصل على 138 مقعدا و543 في مجلس الشعب، يترأسه "لال كريسانا أدفاني" (Lal Krishna Advani).

---

(1) Un article de **Wikipédia**, l'encyclopédie libre, in: [http://fr.wikipedia.org/wiki/Politique_de_l%27Inde].

(2) أحمد الأبرا شي، "انتخابات الهند ... ومستقبل حزب المؤتمر"، **السياسة الدولية**، ع.99، جانفي 1990، ص. 218.

(3) أحمد الإبراشي، "الانتخابات الهندية والاستقرار السياسي الغائب"، **السياسة الدولية**، ع.105، جويلية 1991، ص.169.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3.الحزب الشيوعي الماركسي الهندي:

انبثق هذا الحزب من الحزب الشيوعي الهندي في 1964، يحظى بتأييد العمال في الريف والحضر، له قواعد في كيرالا والبنغال الغربي وتريبورا وآنديرا براديش وآسام، شارك في الانتخابات متحالفا مع الأحزاب اليسارية ويشترك مع وجهة نظر حزب المؤتمر في كون حزب باهارتيا جاناتا باعتباره حزبا طائفيا[1].

4. الحزب الشيوعي الهندي:

تأسس في 1925 وبدأ العمل قانونيا في 1942، ويعتمد في نشاطاته على منظمات جماهيرية ويحظى بدعم في البنغال الغربي وكيرالا وتريبورا[2].

- ولكن بالإضافة إلى هذه القائمة من الأحزاب توجد أحزاب أخرى نذكر منها حزب ساماجوادي، راشتريا جاناتا دال، حزب باهوجان ساماج، درافيدا مونيترا كازاجام، شيف سينا، ... .

(1) Un article de **Wikipédia,** Op.cit.
(2) Loc.cit.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❷ الأحزاب السياسية في جنوب إفريقيا:

تتعدد التشكيلة الحزبية في جنوب إفريقيا ما بين أحزاب تقف متحالفة مع النظام السياسي وأخرى تشكل المعارضة، وما يلاحظ عليها سيطرة للمؤتمر الوطني الإفريقي منذ نهاية عهد التمييز العنصري. ويمكن ذكر أهم الأحزاب التي تشكل الحياة السياسية في جنوب إفريقيا في جزء منها فيما يلي [*]:

1. المؤتمر الوطني الإفريقي(African National Congress):(ANC)

تأسس الحزب في 8 جانفي 1912 للدفاع عن الأغلبية السوداء ضد هيمنة الأقلية البيضاء، أعتبر خارجا عن القانون إبتداء من 1960 من طرف الحزب الوطني نتيجة لمعارضته لنظام الأبارتيد. انضم إليه النساء السود في 1931 بعد إصدار "هيرتزوغ" حق الانتخاب للنساء البيض. في 1952 نظم (ANC) مع منظمات أخرى حملات تناهض التمييز العنصري في مختلف المجالات ولكن في 1953 صدر قانون يمنع التجمعات السياسية. وفي 1959 انشق عن الحزب حزب آخر هو **المؤتمر الإفريقي الجامع** (PAC) بقيادة "روبر سوبوكوي" (Robert Sobukwe) والذي ناضل بدوره ضد نظام التفرقة العنصرية وتعرض للحظر ليتم رفعه في 1990، وقد شارك هذا الحزب في الانتخابات إلا أن مشاركته باءت بالفشل وهو يدافع دائما عن الوطنية الإفريقية ويرفض فكرة الاندماج القومي في جنوب إفريقيا[1] ، لأنه يعتبرها دولة للسود والبيض هم غرباء عنها.

في 1960 أصبح حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مع منظمات أخرى خاصة بالسود محظورة بعد مجزرة "شاربفيل" (Sharpeville) واعتقل العديد من مناضلي

---

[*] تم التوسع في دراسة الأحزاب السياسية الإفريقية مقارنة بالأحزاب السياسية الهندية نظرا للاضطرابات التي عرفتها جنوب إفريقيا قبل 1994، لأن الأحزاب التي تمثل السود كانت محظورة آنذاك. في حين أن الهند تعرف نوع من الاستقرار السياسي لأنها بلد ديمقراطي.

[1] وليد محمود عبد الناصر، المرجع السابق، ص.66.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحزب مثل "نلسون مانديلا" و"والتر سيسيلي" ل

1979 أعاد الحزب تنظيمه مع العديد من المنظمات المناهضة للتمييز العنصري ليشكلوا الجبهة الديمقراطية المتحدة (UDF) وواصلوا مناهضتهم لنظام الأبارتيد ونظمت حملة جماهيرية لجمع مليون توقيع ضد نظام "التمييز العنصري" واستطاعت أن ترسي قاعدة صلبة تستند عليها عناصر الأحياء النشطة في أداء عملها[1] ، وفي 1990 أطلق سراح "نلسون مانديلا" ليتم التفاوض بينه وبين الحكومة والحزب الوطني وبعض منظمات السود حول مستقبل جنوب إفريقيا بعد أن تسلم إدارة الحزب في 1991 وفي نفس السنة تم إلغاء نظام التمييز العنصري من قبل "دي كلارك"، وأسفرت المفاوضات على وضع مشروع دستور جديد وتشكيل حكومة وحدة وطنية وكان هذا في 1994، وتم إجراء انتخابات نزيهة فاز فيها حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وتسلم "نلسون مانديلا" إدارة الحكم في جنوب إفريقيا وهي أول مرة لا يتسلم فيها الحزب الوطني حكم جنوب إفريقيا، وفي انتخابات 1999 تولى "تابو مبيكي" حكم جنوب إفريقيا، ليعلن الحزب الوطني الجديد في 2004 اندماجه مع المؤتمر الوطني الإفريقي[2]، ويبقى هذا الحزب هو الحاكم لحد الآن.

2. الحزب الوطني(National Party): (NP)

تأسس في 01 جويلية 1914 من طرف جنيرالات البوير المعارضين لسياسة التسوية والتعاون مع البريطانيين، ترأسه الجنيرال "لويس بوتا" (Louis Botha) . في الانتخابات التشريعية في 1915 دخل الحزب الوطني إلى البرلمان بـــ 27 نائبا ثم في 1920 أصبح القوة السياسية الأولى بـــ 44 نائب، لكن حزب جنوب إفريقيا بزعامة "جان سميتس" (Jan Smuts) يحوي 41 مقعد نتيجة لاتحاده مع أحزاب صغرى[3].

---

(1) Ineke Van Kessel, " Le United Democratic Front en Afrique du Sud: un mouvement de transition ? ", **Politique Africaine**, n°38, Juin 1990, pp.126-129.
(2) Un article de **Wikipédia**, l'encyclopédie libre, in: [http://fr.wikipedia.org/wiki/Congr%C3%A8s_national_africain].
(3) Un article de **Wikipédia**, l'encyclopédie libre, in: [http://fr.wikipedia.org/wiki/Parti_National].

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي انتخابات 1948 ومع تأزم الأو

إفريقيا "حصل الحزب الوطني الذي يتزعمه "مالان" على أغلبية المقاعد النيابية، واستطاع الحزب أن يفرض سياسة الأبارتيد (الفصل بين الأجناس) التي تطبق لأول مرة في تاريخ جنوب إفريقيا، واستطاع بذلك الحزب أن يتحصل على الأغلبية الساحقة في تلك الانتخابات على منافسه حزب الاتحاد، الذي كان يدعوا إلى الإدماج الجزئي للسود[1]، كما استطاع أن يقوي نفوذه بعد الأزمة الدستورية (1951-1956) وأن يفوز بالانتخابات التشريعية التي جرت تباعا في 1953-1958-1961-1966، وقد نفذ رؤساء الوزراء المتعاقبون سياسة الأبارتيد بكل شدة وسحقوا معارضة غير البيض الذين اضطروا إلى مواصلة نضالهم سرا إبتداء من عام 1960"[2]. حتى سنة 1994 ورؤساء الوزراء من الحزب الوطني.

وفي 1990 أطلق "دي كلارك" سراح "نلسون مانديلا" ودخل في مفاوضات معه حول الصياغة الجديدة للدستور، وفي ديسمبر من نفس السنة غير الحزب الوطني إستراتيجيته وقرر فتح الانتخابات القادمة أمام مشاركة السود[3]. ونتيجة لما سبق من الأحداث المتعلقة بمشكلة التمييز العنصري تشكلت حكومة وحدة وطنية بين الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الإفريقي، ولكن في 1996 وبعد التصديق على الدستور الجديد تحول الحزب الوطني إلى المعارضة. وفي 1997 قرر "فريديريك ديكلارك" (Frederik De Klerk) نقل قيادة الحزب إلى شخص آخر فاختير"جيرالد موركار" (Gerald Morkell). ليعلن فيما بعد "مارتينيس فان شالكويك" (Marthinus Van Schalkwyk) على قيام الحزب الوطني الجديد(NNP) في سنة

---

(1) (Texte sans auteur), «Au Royaume de l'Apartheid: L'Etat-prison», **Révolution Africaine**, n°.409, Décembre 1971, pp.19-34.

(2) عبد الوهاب الكيالي وآخرون ...، **موسوعة السياسة**، ج.2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.1، 1981)، ص. 105.

(3) Bertil Oden- Thomas Ohlson- Qlex Davidso…, **The South Africa tripod (studies on economics politics and conflicts)** (Sweeden: Motala grafiska AB, 1994), p.27.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2000 ليعلن في 2001 أنه قد شكل إتحادا مع يتحصل هذا الحزب سوى على 1,9 % من الأصوات.

3. الحزب الديمقراطي(Democratic Party): (DP)

هو أقدم حزب ليبرالي تأسس في 8 أفريل 1989 تعود جذوره إلى سنة 1959 مع ظهور الحزب التقدمي والحزب الاتحادي[1]. تحصل في انتخابات 1989 على 33 مقعدا بنسبة تصويت تقدر بـــ 42% في صفوف الأنجلوفونيين و9% في صفوف الإفريقيين، لعب دورا حيويا إلى جانب الحزب الوطني فيما يخص التفاوض حول مشروع الدستور الجديد والإصلاحات الدستورية. في انتخابات 1994 لم يتحصل الحزب الديمقراطي سوى على 1,7 % من الأصوات و10 مقاعد في البرلمان، "توني ليون" (Tony Leon) الزعيم الجديد للحزب والذي حاول جذب المتعاطفين الإفريقيين مع الحزب الوطني بعد استلام المؤتمر الوطني الإفريقي(ANC) لمقاليد الحكم في جنوب إفريقيا هذا ما جعله يتحصل على 44 مقعدا في البرلمان في انتخابات 1999 بنسبة تصويت تقدر بـــ 9,6 %، وشكل تحالفا مع الحزب الوطني لإدارة شؤون حكم مقاطعة الكاب الغربية، ويبقى الحزب الديمقراطي حزبا ليبراليا محافظا تتشكل قاعدته الانتخابية أساسا من السكان البيض والأغلبية من الإفريقيين، في سنة 2000 اندمج الحزب الديمقراطي مع الحزب الوطني الجديد (Marthinus Van Schalkwyk) فيما يسمى **بالتحالف الديمقراطي(DA)** برئاسة "توني ليون"(Tony Leon)[2] الذي يقود المعارضة.

وفي 2001 نتيجة للخلافات الداخلية في كلا الحزبين قرر الحزب الوطني الجديد عقد تحالف مع المؤتمر الوطني الإفريقي مما أدى بالحزب الديمقراطي إلى فقدان حوالي 54% من أعضاء (NNP) وفقد السيطرة على مقاطعة كاب الغربية

---

(1) Ibid, pp. 43-44.
(2) Un article de **Wikipédia**, l'encyclopédie libre, in: [http://fr.wikipedia.org/wiki/Parti_d%C3%A9mocratique_%28Afrique_du_Sud%29].

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبعض البلديات مثل كاب تاون وستيلانس بوز

التي جرت في 14 أفريل 2004 أحرز DA على 50 مقعدا وتصويت يقدر بـــ % 12,4 مؤكدا بذلك مكانته في قائمة أحزاب جنوب إفريقيا مقابل (NNP) الذي حصل فقط على 1,9 % من التصويت[1].

4. حزب المحافظين: (Conservative Party) :(CP)

تأسس في 20 مارس 1982 لتحقيق الحماية لنظام التمييز العنصري ورفض الاعتراف بلغة الأفارقة كلغة رسمية، شكل في سنة 1987 المعارضة الشكلية في البرلمان بعد الانتخابات العامة، حقق رواجا سياسيا بحيث أصبح لديه 39 نائبا في البرلمان في سنة 1989، رفض هذا الحزب الإصلاحات التي كان يقوم بها "دي كلارك" لإنهاء التمييز العنصري في 1990 ودافع عن هيمنة السكان البيض، ولكن مع الاستفتاء الخاص بالإصلاحات الدستورية والذي حاز على أكثر من 68% صوت، وضع حزب المحافظين أمام الأمر الواقع وقرر الحزب الدخول في المفاوضات حول الدستور الجديد. في أفريل 2003 استلم "فرديناند هارتزانبرغ" (Ferdinan Hartzenberg) قيادة الحزب خلفا "لأندريه ترارنيتش" (Andries Treurnicht)، وقد قرر الإتحاد مع حركة المحافظين السود مثل "إنكاثا" وتشكيل إتحاد ليبرالي. ولكن لم يكتب لهذا الأخير الاستمرار حيث حل في 1994 ليقرر بعدها حزب (CP) عدم المشاركة في الانتخابات مما أدى بـــ"كونستاند فيلجوان" (Constand Viljoen) إلى تشكيل حزب آخر للمشاركة في الانتخابات وهو **جبهة الحرية** (FF) والتي تحصلت على 9 مقاعد. وفي 2003 قرر "هارتزانبرغ" جمع بقايا حزب (CP) وضمها إلى جبهة الحرية والتي تحصلت على 4 نواب في انتخابات 2004[2] ، واهتمت جبهة الحرية بتمثيل صوت الفقراء البيض.

---

(1) Un article de **Wikipédia**, l'encyclopédie libre, in: [http://fr.wikipedia.org/wiki/Parti_National].

(2) Un article de **Wikipédia**, l'encyclopédie libre, in: [http://fr.wikipedia.org/wiki/Parti_conservateur_d%27Afrique_du_Sud].

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

5. **حزب الحرية إنكاثا (reedom Party**

كان ميلاد هذا الحزب في سنة 1975 على يد "مانغوستو بوتوليزي" (Mangosuthu Buthelezi)، كان هذا الحزب في السابق منظمة تتمركز داخل قبائل الكوازولو وإقليم ناتال، كان الإداريون والمعلمون الذين ينحدرون من إثنية "الزولو" (باعتبارها حركة عرقية تضم السكان الذين ينحدرون من إثنية "الزولو Zulu") كلهم تقريبا أعضاء في هذه المنظمة ولتي استغلت النزعة الإثنية لتجنيد العديد من العمال وإقناعهم بالانضمام إلى منظمة النقابات الفدرالية المتحدة التي أسسها في سنة 1986 لمنافسة نقابة مؤتمر اتحاد الحرفيين الجنوب إفريقيين الموالية للجبهة الديمقراطية المتحدة.[1]

وقد تبنت مواقف معادية للمؤتمر الوطني الإفريقي والجبهة الديمقراطية المتحدة وإتحاد "كوساتو" لنقابات العمال، لأنها تهدف إلى إسقاط نظام الأبارتيد بوسائل غيرعنيفة، وبعد رفع الحظر عن الأحزاب آنذاك في 1990 بدأت المنظمة تهاجمها لاختلافها معها في الآراء والمطالب إلى حد أنها كانت تطالب بأمة مستقلة للزولـــو لها ثقافتها ولغتها الخاصة، ولكن مع الاستفتاء الذي أجري في 1991 أثبت أن المؤتمر الوطني الإفريقي أكثر شعبية من منظمة الإنكاثا[2].

في انتخابات 1994 تحصل الحزب على 10,5 % من الأصوات و43 نائبا في البرلمان، وقد عين "بوتوليزي" وزيرا للداخلية في حكومة "مانديلا" واحتكر (ANC) على كوازولو وناتال، خاصة بعد انتخابات 2004 والتي لم يحصل فيها (IFP) إلا على 27 مقعدا بنسبة تصويت تقدر ب 7 %.

---

(1) Nicholas Cope, «The Zulu petit bourgeoisie and Zulu nationalism in the 1920s: Origins of Inkatha», **Journal of Southern African Studies**, vol.16, 1990, pp.432-451.

(2) وليد محمود عبد الناصر، المرجع السابق، ص.68.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

6. أحزاب أخرى:

إلى جانب الأحزاب المذكورة سابقا يوجد أحزاب أخرى تلعب دورا في الساحة السياسية لجنوب إفريقيا، منها ما هو قديم عايش مرحلة التمييز العنصري في تاريخ الدولة ولكن تراجع دورها مع التطورات التي حدثت مؤخرا، ومنها ما هو جديد ظهر مع نهايات نظام الأبارتيد. ونذكر بعضها:

الحزب المسيحي الديمقراطي (ACDP)، حركة الإتحاد الديمقراطي(UDM)، الديمقراطيات المستقلة (ID)، الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا (CPSA).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❸ الانتخابات السياسية:

✓ الانتخابات السياسية في الهند:

"يعد حزب المؤتمر الوطني من أقدم الأحزاب السياسية في الهند ولقد احتكر السلطة السياسية على المستوى القومي ومستوى الولايات على مدى ثلاثين عاما متصلة منذ عام 1947 وحتى عام 1977"[1] ولكن في 1980 استعاد مكانته، ومع انتخابات 1989 فقد الحزب الأغلبية لتتجه إلى حزب جاناتا دال الذي شكل حكومة أقلية اتسمت بعدم الاستقرار. وفي انتخابات 1996 التي اتسمت بالهدوء والأهمية على حد قول المحللين لأنها:

- كانت بمثابة استفتاء حول الإجراءات الاقتصادية التي تبنتها حكومة "ناراسيماراو" منذ 1991.
- أنها الانتخابات الأولى التي تم فيها تحالف الأحزاب الإقليمية القومية والتي تعتمد في تأييدها على الطبقات الفقيرة والمحرومة والمنبوذة مع الأحزاب الإقليمية الموجودة في الولايات.
- أنها الانتخابات الأولى التي يخوضها حزب المؤتمر دون الاحتماء بمظلة أسرة غاندي[2].

حيث إن الحملة الانتخابية لهذه الانتخابات تميزت بغياب قضية محددة ذات طابع قومي عام يدور حولها الصراع، فقد ركز حزب المؤتمر الوطني على نتائج الإصلاحات الاقتصادية بينما الأحزاب الأخرى هاجمت سياسة التحرر الاقتصادي[3].

---

(1) محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق، ص.72.

(2) عبد الرحمان عبد العال، "الانتخابات ومستقبل الاستقرار السياسي في الهند"، **السياسة الدولية**، ع.125، جويلية 1996، ص.181.

(3) هشام بدوي، "قراءة تحليلية في الانتخابات الهندية"، **السياسة الدولية**، ع.123، جانفي 1996، ص.187.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد أسفرت الانتخابات على فوز حزب من المقاعد البرلمانية وصلت إلى 195 مقعدا من إجمالي 545 مقعدا في البرلمان، في حين حصل حزب المؤتمر على 136 مقعدا وحصلت الجبهة المتحدة المكونة من حزب جاناتا دال والشيوعيين وبعض التنظيمات الصغرى بالإضافة إلى الأحزاب الإقليمية والمستقلين على النسبة الباقية[1].

وبما أن أي حزب لم يحصل على الأغلبية، فقد قام الرئيس الهندي "شانكار دايال شارما" بتكليف حزب باهارتيا جاناتا برئاسة "بيهاري فاجيابي" بتشكيل الحكومة والتي لم تستمر سوى 12 يوما، لأنها لم تصمد أمام تحالف حزبي المؤتمر والجبهة المتحدة برئاسة "ديف جودا" التي كلفها الرئيس بتشكيل الحكومة.

ويرجع المحللون سبب هزيمة حزب المؤتمر وتدهور شعبيته إلى تفشي الفساد فيه وظاهرة الانشقاقات التي شهدها نتيجة لاعتراض البعض على سياسات "راو" الاقتصادية، كما أنه فشل في تحقيق نمو اقتصادي يوازي ما حققته دول النمور الآسيوية، وعجز على تقليص حدة الفقر في الهند، وقد فقد الحزب تأييد بعض الأقليات الدينية بسبب تراخيه في التمسك بمبدأ العلمانية ومحاولة كسب تأييد بعض الهندوسيين[2].

كما تميزت انتخابات 1999 بفوز حزب باهارتيا جاناتا بـــ 181 مقعدا، أما حزب المؤتمر القومي الهندي فتحصل على 112 مقعدا والحزب الشيوعي الماركسي 33 مقعدا. في حين أنه في انتخابات 2004 فقد تحصل حزب المؤتمر الذي دخل في تحالف مع أحزاب أخرى مثل راشتريا جاناتا دال ودرافيدا مونيترا كازاجام وغيرها على 221 مقعدا أما تحالف بهارتيا جاناتا على 185 مقعدا وتحصل الباقين على 137 مقعدا. ويمكن ملاحظة نتائج الانتخابات لسنة 1999 و2004 في الصفحة رقم 89.

---

[1] عبد الرحمان عبد العال، المرجع السابق، ص.181.

[2] المرجع نفسه، ص.182.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وما يمكن ملاحظته في الانتخابات [illegible] المؤتمر القومي وهذا يدل على أكثر من دلالة. فرغم أنه أقدم حزب في الهند يكتسب أكبر شعبية لأنه يحمل مبادئ العلمانية والتي "**لا تعني فصل الدين عن الدولة بقدر ما تعني التعددية الاجتماعية والثقافية، والقبول بهذه التعددية كأساس للحياة وهدفها ليس تقليص السلطة الدينية كما في الغرب وإنما تحقيق التعايش بين الأديان والثقافات المختلفة**"[1]. إلى جانب هذا فإن تصاعد حزب باهارتيا جاناتا قد أثار الخوف في أوساط الأقليات العرقية الأخرى لأنه لا يعترف إلا بالهندوس ودعا إلى تشكيل دولة تتكون فقط من الهنديين على أن تكون اللغة الهندية هي اللغة الرسمية، وهذا يعني الإقصاء للآخرين خاصة مع الصراع الذي حدث بين أنصار الحزب والمسلمين والتي راح ضحيتها الكثير من الهنديين.

على هذا الأساس استرجع حزب المؤتمر شعبيته من جديد خاصة مع النتائج الإيجابية التي حققها برنامج التحرر الاقتصادي، ضف إلى هذا دور زعيمة الحزب وهي "صونيا غاندي" في اكتساب الشعبية[2] خاصة وأن عائلتها تحظى بالتقدير في صفوف الهنديين والدليل على ذلك أنه قد تراجع صيته في انتخابات 1996 بسبب عدم احتمائه بعائلة "غاندي"، كما أن الحزب يحمل نبرة الاعتدال والتي هي من مقتضيات الديمقراطية.

---

(1) مي قابيل، المرجع السابق، ص.77.

(2) Sudha Ramachandran, "Inde, une Italienne au pouvoir", **Courrier international**, n°.707, du 19 au 26 Mai 2004, pp.42-43.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

✓ **الانتخابات السياسية في جنوب إفريقيا:**

بالنسبة لجنوب إفريقيا فقد كان الحزب الوطني يتمتع بالسيطرة الكاملة على الدولة طيلة فترة التمييز العنصري، ولكن مع القضاء على هذا النظام وصياغة الدستور الجديد أجريت أول انتخابات تعددية بعد رفع الحظر على كل الأحزاب وإضافة تسع ولايات وكان هذا في 26 أفريل 1994 بمشاركة أكثر من 22 مليون ناخب وآلاف الملاحظين الدوليين الممثلين لمختلف الهيئات والمنظمات الحكومية منها وغير الحكومية، وتم الإعلان عن النتائج الرسمية في 6 ماي 1994 بفوز حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بنسبة 62.6% والحزب الوطني الحاكم بنسبة 20.4% وحزب الانكاتا للحرية بنسبة 10.5%، أما نسبة 6.5% فكانت من نصيب الأحزاب الباقية. وفي 9 ماي 1994 تسلم "نيلسون مانديلا" مقاليد الحكم ليبدأ عهد أول حكومة ديمقراطية في جنوب إفريقيا[1].

وأسفرت انتخابات هذه السنة على نجاح حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بالأغلبية الساحقة وقد وصلت إلى 252 مقعدا في حين حصل الحزب الوطني على 82 مقعد، حزب الحرية إنكاثا على 43 مقعدا، جبهة الحرية على 9 مقاعد، الحزب الديمقراطي 7 مقاعد، المؤتمر الإفريقي الجامع 5 مقاعد، الحزب المسيحي الديمقراطي بمقعدين، وباقي المقاعد للأحزاب الأخرى[2].

فهذا الفوز الساحق للمؤتمر الوطني الإفريقي سواء في الانتخابات العامة أو الانتخابات الخاصة بالولايات راجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- كونه الحزب الأساسي الذي قاد المفاوضات مع الحكومة حول مسألة إنهاء التمييز العنصري، وكذا الكفاح ضد هذا النظام الذي عانت من ويلاته جنوب إفريقيا كثيرا.

---

(1) Yves Crouzel, " Afrique du sud, le Processus de négociation. Qui a franchi le Rubicon ? ", dans: **L'Afrique Politique** (Paris : Karthala, 1994), pp.245-258.

(2) Un article de **Wikipédia**, l'encyclopédie libre, in: [http://fr.wikipedia.org/wiki/%C3%89lections_en_Afrique_du_Sud_depuis_1994].

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- القدسية التي يتمتع بها الحزب في أوسا

شأنه في ذلك شأن كل الأحزاب التي تقود الكفاح في الدولة نحو الاستقلال في كل دول العالم خاصة الدول النامية.

- الدور الكبير الذي لعبه "نلسون مانديلا" في الحزب وكذلك في عملية المفاوضات والتي أعطت الحكم للأغلبية هذا ما أكسب الحزب الشعبية الكبيرة والثقة إلى جانب تأثيره الشخصي على الحزب والدولة معا[1].
- برنامج الحزب الذي ركز أساسا على الحريات العامة وعملية الإصلاح والتوزيع العادل للثروة واحترام الخصوصيات لكل جنس من السكان والعمل على تخليص المجتمع من المشاكل الاجتماعية.

ونفس الشيء بالنسبة لانتخابات 1999[2] وانتخابات 2004 (يمكن مراجعة نتائج الانتخابات العامة في جنوب إفريقيا لعامي 1999 و2004 في الصفحة رقم 91)، فقد فاز حزب المؤتمر الإفريقي بالمرتبة الأولى سواء على مستوى الوطن أو البلديات خاصة بعد تراجع الحزب الوطني وتشكيل حزب وطني جديد وتصاعد أحزاب أخرى. وهذه المرة كان الحزب بقيادة "تابو مبيكي" الذي أنتخب في 1997 كرئيس لحزب المؤتمر خاصة وأن "مانديلا" قد أعلن أنه هو الوحيد المؤهل لخلافته بعد قرار رحيله.

"مبيكي" الذي يستمد سلطته من الحزب نفسه كمؤسسة سياسية إلى جانب تأييد "مانديلا" له وانسحاب أغلب منافسيه مثل : "سيرل راما فوزا"، "بتريك ليكوتا"، "طوكيو

---

(1) Mail et Guardian, "Mandela, un jeune homme en colère", **Courier international**, nº.664, du 24 au 30 Juillet 2003, pp.28-30.

(2) يمكن التفصيل في نتائج انتخابات 1999 بشيء من التحليل، والمعارضة السياسية آنذاك في:
In papers witch are all drawn from contributions made to a conference on «**Opposition in South Africa's New Democracy**» which was hosted by the Department of Political Studies, Rhodes University and the Konrad Adenauer Foundation, at Kariega Park in the Eastern Cape, 28–30 June 2000.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سكسويل". على هذا كان فوز الحزب خاصة مع [illegible] تكتمل بعد ولابد من التغيير موازنا مابين مخاوف البيض ومطالب السود. وعلى إثر فوز الحزب في انتخابات 1999 طبقت الحكومة برنامج "جير" (GEAR) الذي نص على محاربة الفساد وتوجيه أولويات الدولة نحو إحداث التنمية وتفعيل القوة الاقتصادية للسود وخلق مناصب شغل وزيادة معدل النمو الاقتصادي[1]. ولقد حقق هذا البرنامج نتائج مذهلة هي ما أهلت الحزب إلى الفوز من جديد في انتخابات 2004 وهذا راجع إلى شخصية "مبيكي" المؤثرة وكذلك كونه أنه يعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان السود وتحقيق توزيع عادل للثروة في أمة تتميز بتعدد الأجناس وتعاني من مشكلة المساواة والمشاكل الاقتصادية ومشكلة الانقسام، وربما يرجع كذلك فوز الحزب إلى عدم وجود بديل قوي عن الحزب، فعلى ما يبدو أن برنامج حزب المؤتمر هو الذي كان كافيا بإقناع السكان السود من خلال الوعود التي قطعها على نفسه على غرار البرامج الأخرى التي قدمتها الأحزاب الباقية، بالإضافة إلى أن "مبيكي" يحظى بالثقة الكبيرة التي يوليها له السكان خاصة بعد الجدارة التي أثبتها في عهدة 1999-2004 هذا ما أهله إلى خوض عهدة ثانية.

ولكن يبقى "مبيكي" أمام تحد كبير خاصة مع المشاكل التي يعانيها سكان جنوب إفريقيا بما فيها معدلات الفقر المتزايدة والبطالة، وازدياد معدلات العنف والجريمة وانتشار الفساد وسوء توزيع الثروة.

---

(1) الشيماء علي عبد العزيز، "جنوب إفريقيا ما بعد مانديلا"، **السياسة الدولية**، ع.132، أفريل 1998، ص ص.208-209

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❖ نتائج الانتخابات الوطنية في الهند[1]:

الحزب	انتخابات 1999
	عدد المقاعد
بهاراتيا جاناتا	181
المؤتمر القومي الهندي	112
الحزب الشيوعي الماركسي	33
تلجو ديسام	29
حزب ساماجوادي	27
شيف سينا	15
باهوجان ساماج	14
درافيدا مونيترا كازاجام	12
جاناتا دال (ساماتا)	12
أنا درافيدا مونيترا كازاجام	11
عدد الأحزاب الباقية 31	باقي المقاعد موزعة بينهم
المجمـــــــــــوع	545

الحزب	انتخابات 2004	
	نسبة التصويت%	عدد المقاعد
تحالف الإتحاد الديمقراطي	40,6	221
التحالف الديمقراطي الوطني	34,1	185
باقي الأحزاب	25,3	137
المجمـــــــــــوع	100	543

ملاحظة: في انتخابات 2004 شاركت الأحزاب فيها عن طريق إقامة تحالفات والتي سنفصل فيها وهي:

تحالف الإتحادات الديمقراطي: ويسمى كذلك تحالف المؤتمر شارك فيه 13 حزب نذكر البعض منهم: المؤتمر القومي الهندي، راشتريا جاناتادال، درافيدا مونيترا كازاغام، حزب المؤتمر الوطني، ...الخ.

---

[1] Un article de **Wikipédia**, l'encyclopédie libre, in: [http://fr.wikipedia.org/wiki/Politique_de_l%27Inde].

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التحالف الديمقراطي الوطني: ويسمى تحالف
منها: حزب بهارتيا جاناتا، شيف سينا، بيجي جاناتا دال، شيروماني أكالي دال، ...الخ

الأحزاب الأخرى: منها الحزب الشيوعي الهندي، حزب ساماجوادي، حزب باهوجان ساماج ...الخ.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

❖ نتائج الانتخابات الوطنية في جنوب إفر

الحزب	انتخابات 1999	
	نسبة التصويت	عدد المقاعد
المؤتمر الوطني الإفريقي	66.4	266
الحزب الديمقراطي	9.6	38
حزب الحرية إنكاثا	8.6	34
الحزب الوطني الجديد	6.9	28
حركة الإتحاد الديمقراطي	3.4	14
الحزب المسيحي الديمقراطي	1.4	6
جبهة الحرية	0.8	3
حزب الإتحاد الديمقراطي المسيحي	0.8	3
المؤتمر الإفريقي الجامع	0.7	3
باقي الأحزاب	0.1	5(الباقي)
المجمـــــــــــوع	100	400

الحزب	انتخابات 2004	
	نسبة التصويت	عدد المقاعد
المؤتمر الوطني الإفريقي	69.69	279
الحزب الديمقراطي	12.37	50
حزب الحرية إنكاثا	6.97	28
حركة الإتحاد الديمقراطي	2.28	9
الديمقراطيات المستقلة	1.7	7
الحزب الوطني الجديد	1.65	7
الحزب المسيحي الديمقراطي	1.60	7
جبهة الحرية	0.89	4
حزب الإتحاد الديمقراطي المسيحي	0.75	3
المؤتمر الإفريقي الجامع	0.73	3
باقي الأحزاب	1.3	3 (الباقي)
المجمـــــــــــوع	100	400

(1) Un article de **Wikipédia**, l'encyclopédie libre, in: [http://fr.wikipedia.org/wiki/%C3%89lections_en_Afrique_du_Sud].

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ملاحظة: بالنسبة لعدد الأصوات وعدد المق
الأحزاب فإن تلك النتائج موزعة بينهم.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: دور جماعات المصالح.

➢ **جماعات المصالح في الهند:**

إن دراسة الحياة السياسية لأي دولة تستوجب الإحاطة بكافة التفاعلات التي تؤثر فيها والتي تشكل ضغوطا عليها يجب أخذها بعين الاعتبار، كحال الهند مثلا والتي قد أثبتت الدراسات والواقع السياسي معا أن الهند تحوي مجموعة من جماعات المصالح التي تمارس الضغط على الحياة السياسية فيها إما بغرض الدفاع عن مصالحها أو الدفاع عنها أو بغية تحقيق أشياء تعود بالفائدة عليها، وبالتالي يعد دورها فعالا في نطاق التفاعلات السياسية الهندية ولا يمكن الاستهانة به ، نذكر منها:

1) **جمعيـــات رجال الأعمـــال:**

بدأ تنامي دور هذه الجمعيات بعد عملية الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الهند في التسعينيات، حيث استغلت هذا الظرف الذي يخدم مصالحها لأن التحرير الاقتصادي يخدم مصلحة القطاع الخاص الذي هو من شأنها، لذلك قامت الرأسمالية الهندية بتنظيم عدة هيئات على المستويين القومي والولايات للدفاع عن مصالحها، منها إتحاد غرف الصناعة والتجارة الهندية ومنظمة المنتجين الصناعيين بالإضافة إلى تجمعات لرجال الأعمال الهنود.

وتدعو هذه الجمعيات إلى توسيع نطاق نشاط القطاع الخاص في كل القطاعات الاقتصادية وتخفيف القيود عليه بإعطائه نوعا من الحرية لتسهيل حركته، وكذا تحديد نطاق القطاع الخاص في مجالات محددة[1].

[1] محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق، ص. 73.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2) **نقـــابـــات العـــمـــال:**

يبدو أن دور هذه النقابات قد تعزز مع تطبيق عمليات التحرر الاقتصادي في 1991، فلقد كان دورها محدودا في ظل الاقتصاد المخطط لأنه كان ينبني على الفكر الاشتراكي الذي يقوم على احترام حقوق الطبقة العاملة أو الكادحة والتي تسمى بالطبقة البروليتارية عند "كارل ماركس"، ولكن مع عملية الإصلاح الاقتصادي التي كانت تهدف إلى إعادة هيكلة دور القطاع العام في الاقتصاد الهندي، نظرا لما أثبته من فشل ذريع في تحقيق أهداف التصنيع والنمو وتخفيف حدة الفقر، ونقص عائده مقارنة بما ينفق عليه من استثمارات، ظهرت المعارضة من قبل هاته النقابات لحماية مصالح العمال، حيث قامت بتنظيم إضرابات في كل البلاد معبرة عن رفضها لهذه السياسة[1].

وهذا ما يفسر عملية التحول التدريجي التي اتبعتها الهند في عملية الإصلاح نتيجة لمعارضة النقابات، في حين أن رجال الأعمال كان من مصلحتهم هذا الإصلاح، لذلك اتبعت الهند خطة التوازن بين الطرفين فبينما سارعت إلى تنفيذ بعض السياسات الاقتصادية خدمة لرجال الأعمال، لجأت في الوقت نفسه إلى التباطؤ في اتخاذ إجراءات أخرى إرضاء للعمال، وعلى سبيل المثال فإن قطاع التأمين لم يتم تحريره أمام المستثمرين الأجانب إلا في أوائل عام 2000، كما لم يتم التحرير الكامل لسعر صرف الروبيه إلا في عام1993.

ولكن يجب الإشارة إلى أن عملية الإصلاح الاقتصادي لم تكن نتيجة لظروف العولمة الاقتصادية وضغط جماعات المصلحة الاقتصادية بقدر ما كانت نتيجة لمبادرات القيادات السياسية في الهند ونمط التفاعلات السياسية التي تحدث عادة مابين الأحزاب والسياسة وفقا للحسابات السياسية التي تضعها القوى السياسية في الدولة والتي من خلالها يمكن تقدير مدى نجاح عملية الإصلاح الاقتصادي أو لا، وهذا ما سيتم الإشارة إليه في الفصل الثالث.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص. 73-74.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3) جماعات المصالح الدينية:

كما لاحظنا في التركيبة البشرية لسكان الهند فإنه هناك جماعات دينية متعددة فيها وبأرقام معتبرة لا يمكن الاستهانة بها، نظرا لذلك فإن لكل ديانة جماعة تدافع عن مصالحها، جماعات للدفاع عن حقوق المسلمين الهند وجماعات للمسيحيين الكاثوليك والبروتستانت، وأقواها الجماعات الهندوسية والتي تؤثر على صانع القرار في الهند.

حيث أنه "مع مطلع تسعينيات القرن العشرين بدأت الحركات الأصولية الدينية–القومية في الهند تتزايد وتقوى بشكل كبير وخاصة الحركات الهندوسية المتطرفة التي تبني مفهوم الأمة على العرق والدين، وبالتالي فهي ترى الهندوس هم الهنود الأصليين وأن قوة الهند تكمن في هندوسيتها...، ويعتبر الفكر الهندوسي المتطرف أن المسلمين والمسيحيين ليسوا مواطنين من نفس مرتبة الهنود..."[1].

والدليل على قوة هذه الحركة القومية الهندوسية أنها استطاعت بقيادة حزب باهارتيا جاناتا اليميني المتطرف أن تصل إلى الحكم في الهند منذ 1996 حتى 2004 حين استعاد حزب المؤتمر العلماني مكانته، والذي قام بدوره في انتخابات 1996–1998–1999 بتقديم التنازلات للهندوس من أجل الحصول على أصواتهم في الانتخابات وهذا ما أثار قلق المسلمين والمسيحيين المؤيدين للحزب.

والمثير أن الحكومات الهندية تتسامح كثيرا مع جماعات المصالح الهندوسية مقارنة مع جماعات المصالح الدينية الأخرى، ولكن ديمقراطية الهند تسمح لأصحاب الديانات الأخرى بإيصال مطالبها للحكومة عبر مؤسسات النظام السياسي المختلفة.

ويتشكل البناء الطبقي الهندوسي من أربع طبقات والتي تمثل نقطة ضعف لهم وهي: البراهما، المحاربون، التجار والمنبوذين، ولكل طبقة جماعة تحارب عن مصالحها والتي قد تتعارض أو تتناقض خاصة بالنسبة للمنبوذين[2]. فالمنبوذون هم طبقة كبيرة العدد تعاني من أوضاع معيشية صعبة سعى "المهاتما غاندي" في زمنه إلى

---

[1] مي قابيل، المرجع السابق، ص. 77.
[2] محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق، ص. 74.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تحريرها من التعسف والاضطهاد وأسماهم الدستور العديد من الضمانات لتوفير حياة كريمة لهم ولكن لا يزالون يعانون العنف الجسدي والنفسي ويتعرضون لعمليات الإغتيال الجماعي، وهم من الأصوات التي يسهل شراؤها بأرخص الأثمان نظرا لفقرهم الشديد، وقد قاموا بتكوين حزب سمي بجبهة "باريوار تانشيل مورنشا" وشاركوا في الانتخابات ولكن لم يحصلوا على مقاعد تتناسب وعددهم الكبير[1].

[1] أحمد الأبراشي، "الانتخابات الهندية والاستقرار السياسي الغائب"، المرجع السابق، ص ص. 218- 219.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

➢ **جماعات المصالح في جنوب إفريقيا:**

تلعب جماعات المصالح دورا مهما في جنوب إفريقيا، فهي تسعى لتحقيق مصالح كل من الجماعات الإثنية فيها (الزولو، الإفريقيين، إكس هاوسا)، والجماعات العنصرية (السود، الهنود، الملونين، البيض)، أو أشخاص آخرين يشتركون في الهدف العام. "ليونارد تومبسون وأندريه بريور" (Leonard Thompson Andrew Prior) في كتابهما **سياسة جنوب إفريقيا** (*South African Politics*) وصفا تأثير جماعات المصالح في جنوب إفريقيا مثل: تأثير جماعات الأخوة الإفريقية (the Afrikaner Broederbond) في البرلمان، دور نقابات العمال في محاولة تغيير علاقات العمل والسياسات الاقتصادية، مجلس الصحافة لجنوب إفريقيا (the South African Media Council) الذي يحاول تأسيس صحافة حرة ومستقلة.

وبعد القضاء على نظام التمييز العنصري تغير هدف هذه الجماعات ليتحول إلى محاولة بناء دولة ديمقراطية متفتحة بدون مشاكل عنصرية، ويمكن ذكر أهمها حاليا فيما يلي:

1. الأخوة الإفريقية: (Afrikaner Broederbond)

حظيت هذه المجموعة بدور مهم في الحياة السياسية خاصة في عهد التمييز العنصري، فلقد عملت لمدة ستين عاما كنخبة في جنوب إفريقيا تطالب بالإصلاحات السياسية، تأسست في سنة1918 وبدأت عملها بطريقة سرية في 1921، عملت على ترقية الإفريقيين في الجانب السياسي والثقافي والاقتصادي وإعاقة عمل السكان البيض. من أهدافها الأساسية وضع مقومات الوطنية الإفريقية في الأولويات السياسية وتأسيس جماعات مصالح أخرى في المستقبل[1].

كشفت على إستراتيجيتها في أواخر السبعينيات من قبل الصحفي " هينين سورفونتان" (Hennie Serfontein)، وصل عدد أعضائها في 1993 حوالي 20,074

[1] (Text without author)," South Africa: Interest Groups", in: [http://countrystudies.us/south-africa/79.htm], Source: **U.S. Library of Congress**.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عضوا في 20 منطقة و 1392 فرع أو خلية

20 عضوا، تخول سلطتها العليا للمؤتمر الوطني الذي ينتخب في كل سنتين جهازها التنفيذي المكون من رئيس ومجلس تنفيذي الذي يضم ثمانية أعضاء، لعبت دورا مهما في مناقشة مسائل تتعلق بالتربية والرياضة في البرلمان وهذا في 1993 بعد نزع غطاء السرية وفتح باب العضوية للنساء. والتزمت جماعات الأخوة الإفريقية بتأمين استمرارية عمل جماعات المصالح الأخرى والدفاع عن الهوية الإفريقية.

2. نقابـــات العمـــال:

أنشأت العديد من الاتحادات الصناعية بعد الحرب العالمية الأولى تؤيد أو تعارض الامتيازات العنصرية للبيض، أما نقابات العمال السود والمنظمات الشيوعية فكانت تناهض التمييز العنصري بشدة وتطالب بحقوق العمال التي لم تعطيها الحكومة أي اعتبار. ولم تقتصر نقابات العمال على السود فقط وإنما شملت نقابات للبيض وللملونين وللهنود، فهي تتأسس على أساس عرقي[1].

ولقد أنشأ مؤتمر نقابات العمال (كوساتو) والذي أدى دورا فعالا وبارزا في جنوب إفريقيا في عام 1985[2]، وأقر بالارتباط بين الحركة العمالية والنضال السياسي، ورفضت نقابات العمال الاعتراف بما يسمى بالبانتوستانات المستقلة. وواصلت "كوساتو" المطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وزادت قوتها خاصة لما كانت جنوب إفريقيا تعاني من الكساد الاقتصادي، ورغم أنها أكد التزامها بالنضال السياسي ضد نظام الأبارتيد فإنه حافظت على استقلاليتها عن المؤتمر الوطني الإفريقي كتنظيم سياسي رغم مشاركتها له في العديد من الأفكار والآراء، إلا أن "كوساتو" رفضت فكرة مشاركة العمال في ملكية بعض المؤسسات الاقتصادية واعتبرتها محاولة

---

(1) Loc cit.
(2) Wiliam M. Freund, "La democratization de l'Afrique du Sud et ses implication pour l'Afrique", in Manassé ésovelomandroso et Gaëtan (ed.), **Démocratie et développement** (Paris: Karthala, 1995), p.117.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لرشوة العمال السود وإبعادهم عن المعركة [illegible] 1,2 مليون عضو فيها في الانتخابات ليصوتوا لصالح المؤتمر الوطني الإفريقي[2].

وبعد القضاء على نضام التمييز العنصري واصلت نقابات العمال مطالبتها بحقوق العمال والتي قد أقرها الدستور في نصوصه، بقيت مسألة التساوي في توزيع الثروة ومشكلة البطالة التي يعاني منها كثيرا السكان بما فيهم السود خاصة والذين يطالبون باستعادة أراضيهم التي انتزعت منهم في الحقبة العنصرية وإعادة توزيعها دون تعويض أو مقابل باعتبار أن البيض حينما حصلوا عليها لم يدفعوا مقابلا. وفي الناحية الأخرى تطالب جماعة ملاك الأراضي بتعويض لهم جراء التخلي عن أراضيهم التي ازدادت قيمتها بما وضعوه فيها من استثمارات.

---

[1] وليد محمود عبد الناصر، المرجع السابق، ص ص. 63-69.

[2] Bertil Oden- Thomas Ohlson- Qlex Davidso…, Op.cit., p.61.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثالث: واقـــــع

يستلزم قيام المجتمع المدني وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تعمل في ميادين مختلفة باستقلال عن حكومة الدولة، وكلها تسعى لتحقيق غاية معينة كالأحزاب السياسية التي تسعى للوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع السياسات، والنقابات التي تدافع عن مصالح أعضائها الاقتصادية وتدافع عن حقوق العمال، والجمعيات بمختلف أنواعها سواء كانت ثقافية أو علمية أو خيرية كلها تساهم في التنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية، وكذا المنظمات التي تهتم بالدفاع عن قضايا معينة كالمطالبة بالديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان والمطالبة باحترامها وتفعيل دور المرأة في مختلف مجالات الحياة وإعطائها حقوقها التي تستحقها.

- **واقع المجتمع المدني في الهند:**

لقد اتخذت المشاركة السياسية في الهند طرقا عدة منذ 1960، فالحركات الاجتماعية باشرت في استعمال كل مواردها ومصادرها السياسية لتفعيل حركة المجتمع المدني في الهند، وتمثيل تلك الطبقات والقبائل المحرومة والتي قد تم تهميشها أو إقصاء دورها في الدولة، والعمل على المطالبة بحقوقها السياسية وإعطائها مكانة في المجتمع الهندي الذي يتميز بالطبقية. خاصة وأن الدولة تتبع النهج الديمقراطي الذي لا مجال فيه لإقصاء الحرية، فمنظمات المجتمع المدني سعت للاستفادة من الانفتاح السياسي حتى يكون هناك عدل مابين كل الطبقات الاجتماعية الموجودة في الهند بمختلف تشكيلاتها العرقية والدينية.

فلقد سعت كل الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية إلى إعطاء أولوية للفئات التي تعاني الحرمان والتهميش قصد الدفاع عن حقوقها ورد الاعتبار لها وخرق كل الصعوبات التي تقف في طريقها وجعل قضيتها ضمن برامج الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة و كل هذا لتفعيل المشهد الديمقراطي في الهند.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والدليل على نهضة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والتي وصل عددها مابين 50,000 و100,000 في سنة 1993[1].

وتعد (BJP) إحدى أقوى المنظمات غير الحكومية في 1995 وهي تدافع عن القومية الهندوسية، وهناك منظمات أخرى تهتم بالصحة، التربية، الطلاب، الفلاحين، وحركات اجتماعية تهتم بعمال المصانع وأخرى سياسية وهي تحظى بالدعم من الحكومة، منها:

(KVIC)- (CSWB) وهي منظمات غير حكومية تهتم بالقضايا التي تخص العمال والمصانع. ومن بين ما تطالب به الحركات الاجتماعية مثلا رفع الأجور، الاهتمام بالضحايا، الدفاع عن العمال... الخ.

وهناك منظمات تهتم بالدفاع عن الفقراء وما يتعرض له السكان من المجاعات المتكررة (مثل حركة Naxalite)، وحركة (The sampoorna kranti) التي تهتم بقضايا الفقر والبطالة ورفع الأجور وتأمين العمال.

وحركات اجتماعية تهتم بالمرأة، المساواة، الحق في العيش بكرامة، حقوق الطوائف،... كما هناك حركات تهتم بالأمور الاقتصادية كالمطالبة بالتوزيع العادل للثروة والموارد، الاهتمام بالفلاحين، الحق في المشاركة في اتخاذ القرار، ومنها ما يهتم بالقضايا السياسية حيث ظهرت حركات سياسية عبرت عن اشمئزازها من الأحزاب السياسية التي لم تنفذ ما وعدت به في حملاتها الانتخابية وتطالب بالبديل، وما يعرف عن هذه الحركات السياسية أنها تتميز بالفصاحة والتعبير عن آرائها بكل حرية.

وتوجد الحركات البيئية التي تهتم بالأرض–الماء–الغابات، وهي تتحدث عن اللامساواة وسوء التوزيع لعلاقات الإنتاج والمراقبة للمنتوجات، وتطالب بتطوير

---

[1] Patralekha Chatterjee," The Rise of Civil Society", **D+C Development and Cooperation**, n°.6, November - December 2001, pp. 23 – 24.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الوسائل الخاصة بالإنتاج الزراعي خاصة وأن والدفاع عن حق المواطنين في الموارد.

كما أن هناك حركات تختص بقضايا المرأة حيث تطالب بالمشاركة السياسية لها وحقوقها الاقتصادية والثقافية، إلى جانبها هناك حركات تدافع عن الطوائف المضطهدة كالمسلمين والمنبوذين[1].

ومن بين المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية التي تمثل المجتمع المدني في الهند نذكر:

جمعية المزارعين (AA)، نقابة المزارعين (SA)، جمعية الممرضين (AF)، جمعية مثقفي تاميل نادو (TNAA)، (BKU)... .

ففي مجتمع يتميز بالتعددية العرقية والثقافية والدينية وتحيطه الممارسة الديمقراطية هناك العديد منها لا يسمح المجال بذكرها كلها والتفصيل فيها[2].

وما يمكن قوله عن حركية المجتمع المدني في الهند أن هناك علاقة بين الدولة والمجتمع في الهند، خاصة في طرح مختلف القضايا التي تهم الفئات الفقيرة والمقصاة في المجتمع الهندي كمسألة الكرامة، المساواة، الحقوق وهذا بسبب الفجوات التي توجد في الدستور في مسألة الحقوق والحريات العامة بسبب التباين الحاصل مابين نصوص الدستور والوسائل الكفيلة بضمانها، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

حق المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرار في مؤسسات الدولة السياسية، المساواة والعدل بين الأفراد في التنمية الاقتصادية، الحق في التوزيع العادل للموارد والثروة... الخ.

---

[1] للتفصيل في الحركات الاجتماعية الموجودة في الهند أنظر:

- (Text without author), "Civil Society and Governance :An Overview of Issues and Trends in India", **PRIA**, June, 1999, pp. 1-36.

-Christophe Jaffrelot, **La démocratie en Inde (Religion, caste et politique)** (Paris : Libraie Arthème Fayard, 1998), pp. 179-233.

[2] Loc.cit.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالمجتمع المدني في الهند يتميز بالجهو
الكبرى في الدولة عليه، ورغم هذا يبقى صامدا في ظل حماية الدولة والولاءات المتعددة، وما يميزها أنها تعمل خارج نطاق الأحزاب السياسية دون أن تقطع صلتها بها.

فلقد عملت الحركات الاجتماعية على إيصال أصوات الهنديين والتعبير عن طلباتهم في شكل منظم عبر حملات توعوية وتنظيم إضرابات للعمال واحتجاجات للمواطنين، إثر هذا ظهرت بعض الحركات الاجتماعية الهامة كحركات التسوية المطالبة بتحسين أوضاع المرأة في المجتمع ومساواتها بالرجل في الحقوق، ومنظمات لحماية البيئة والتي عرقلت بعض المشاريع الاقتصادية بسبب نظرتها الثقافية.

ولقد تطور المجتمع المدني في الهند بسبب تطلع آمال الحركات الاجتماعية والتي تطمح إلى أن يكون لها قوة فعالة لإيصال طلباتها وتكوين وزن لها في الحياة السياسية الهندية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- **واقع المجتمع المدني في جنوب إفريقيا**

قادت جنوب إفريقيا معركة تحول ديمقراطي ناجحة أهلتها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة، فسنة 1994 كانت ميلادا لدولة جديدة بعد قضائها على نظام الأبارتيد وإن كانت تعاني من مخلفاته لحد الآن، ولكن استطاعت أن ترسخ قواعد الديمقراطية بكل حيثياتها من انتخابات سياسية وتعددية حزبية وفتح المجال لحرية التعبير وتفعيل دور المجتمع المدني.

فبعدما كانت من أهم مطالب المجتمع المدني في جنوب إفريقيا قبل 1994 تحقيق حكم الأغلبية، فإن حركيته ازدادت مع وضع الدستور الجديد، ورغبة كل فرد في الدولة بتحقيق المساواة والعدل في أبسط الأشياء بعدما كانت الهيمنة للسكان البيض.

فالدستور الجديد ركز على القضاء نهائيا على كل أشكال التمييز العنصري ومسألة الحقوق والحريات العامة، ومن جملة تلك الحقوق تلك المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية كالحق في السكن، الحق في الأرض، الحق في الثروات ومحيط ملائم للعيش، ولكن ومع التركيبة المعقدة والمتباينة لسكان جنوب لإفريقيا وهيمنة الأقلية البيضاء في السابق حال دون تحقيق كل آمال السكان والتي تضمنها الدستور في مواده.

فرغم هذا بقيت جنوب إفريقيا تعاني من مشكلة التوزيع غير العادل للثروة وملكية الأراضي، ومشاكل الفقر والبطالة والانقسام والعنف وتزايد معدلات الجريمة.

فظهور المجتمع المدني في جنوب إفريقيا لم يكن جديدا وإنما قديم ومارس نضاله حتى مع فترة التمييز العنصري وكان يتمثل أساسا في نقابات العمال وحركات طلابية وجماعات دينية كلها كانت تقود واجهة المعارضة للنظام مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي آنذاك، كما أن منظمات المجتمع المدني شاركت في صياغة الدستور الجديد للدولة والذي تضمن مسألة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي طالب بها سكان جنوب إفريقيا خاصة السود منهم لمدة طويلة من الزمن كالحق في

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الانتخاب، الحق في التجمع، الحق في السكن، ا[illegible]

وعلاقة المجتمع المدني بالدولة تنطلق أساسا مما خوله الدستور لأفراد المجتمع من حقوق وحريات، وكأن المجتمع المدني بمثابة الضامن والمراقب والحارس لها في حالة حدثت انتهاكات أو تجاهل لها من قبل الدولة، كما أنه يلعب دورا هاما في تدعيم مؤسسات الدولة السياسية، فمثلا لجنة حقوق الإنسان تقدم تقارير سنوية للبرلمان حول وضعية حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا، فالمنظمات غير الحكومية المتعددة (كمجموعات البحث في المحيط، منظمات غير حكومية خاصة بالخدمات، نقابات العمال، ... الخ) تعمل على تطوير العلاقة بين المجتمع المدني والدولة قصد ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خاصة[1]، ونذكر منها: (EJNF) وهي عبارة عن اتحاد لمجموعات تختص في القضايا المتعلقة بالعدل في المحيط، (EDA) الخاصة بالبيئة[2]، كما هناك منظمات تهتم بالصحة، الزراعة، الأطباء، المعلمين، الصحفيين، الممرضين، المحامين، التربية، حقوق المرأة، ....الخ .

عموما تطالب منظمات المجتمع المدني بحل المشاكل التي يعاني منها سكان جنوب إفريقيا كمشكلة البطالة والسكن وملكية الأراضي والفقر وازدياد معدلات العنف والجريمة نتيجة الأوضاع الاجتماعية المؤسفة وانتشار الفساد، وهي كلها مشاكل تتصل بالواقع الاقتصادي الاجتماعي المر بسبب عدم التوزيع العادل للثروة وسوء توزيع البنى التحتية الاجتماعية والتفاوت في الدخل وتزايد حدة البطالة والإختلالات الاجتماعية.

ولذلك تناضل جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في سبيل حل هذه المشاكل وتأمين طلبات السكان وضمان حقوقهم وحرياتهم العامة وتفعيل الحركة الديمقراطية في الدولة.

---

(1) Saras Jagwanth, "Democracy, Civil Society and the South African Constitution: some challenges" (Discussion Paper 65), **United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO 2003]**, pp. 9-17.

(2) David Fig, Op.cit., pp. 283-284.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الرابع: وضعية حقوق

➢ **وضعية حقوق الإنسان والحريات العامة في الهند:**

تعد الهند من أكبر الديمقراطيات في العالم الثالث حيث أن دستورها يكفل الحقوق الأساسية لجميع المواطنين دون تمييز بسبب العنصر أو الدين كما أنه ألغي نظام طائفة المنبوذين نهائيا، خاصة وأن الهند تتميز بالتعددية العرقية والثقافية والدينية هذا ما يستوجب على الدستور أن يأخذ بكافة الاعتبارات والخصوصيات التي تخص كل مجموعة، فما يكون حراما عند المسلمين قد لا يكون عنده أي اعتبار عند باقي الديانات، هذا ما يبرر مبدأي العلمانية والديمقراطية الذين اتخذهما الدستور عند صياغة مواده، لهذا نجد الهند تتمتع بأوضاع ديمقراطية لا تتوفر لمعظم دول العالم الثالث، فإلى جانب دستورها المستقر الذي يتم فيه التداول السلمي على السلطة بين مختلف القوى، هناك صحافة حرة بحيث وصل عدد الصحف والمجلات الصادرة في الهند في عام 1993 إلى 35595 صحيفة ومجلة تصدر بـــ 93 لغة، إلى جانب الانتخابات التي تجري بصفة دورية، وحرية التعبير[1].

ولحماية حقوق الإنسان أسس البرلمان "لجنة وطنية لحقوق الإنسان" (NHRC) تختص بحماية الأشخاص من العنف الممارس ضدهم من قبل قوات الأمن[2].

ولكن تبقى مسألة حقوق الإنسان والحريات العامة بالنسبة للأقليات مسألة حساسة في الهند، خاصة عندما يتعلق الأمر بمواطني كشمير والأقليات الدينية والتي سجلت التقارير انتهاكات في حقوقها.

فلقد أكدت التقارير الخاصة بحقوق الإنسان كتقرير إتحاد مواطني الحريات المدنية (PUCL) أن الأقليات الدينية تتعرض للهجمات من قبل الشرطة الهندية

---

(1) مي قابيل، المرجع السابق، ص. 76.

(2) I.P.Massy, "Parliament and the protection of human rights", in: **Fifty years of Indian parliament**, Op.cit., pp. 612.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والانتهاكات الجسدية والتحرش والحجز اللاق
المثال.

ولقد شكل كل من المحامين والحركات النسوية والحركات الاجتماعية النشيطة ائتلافا خاصا بحقوق الأقليات (CSMR) يندد بالإساءات التي يتعرض لها الأقليات ويعمل على حشد الرأي العام الهندي حول أي إساءة[1].

كما أن الدولة تمارس التمييز العنصري ضد هذه الأقليات كالمنبوذين مثلا الذين هم طبقة كبيرة العدد تعاني من أوضاع معيشية صعبة ويعيشون في الفقر المدقع ولا يزالون يعانون العنف الجسدي والنفسي ويتعرضون لعمليات الاغتيال الجماعي[2].

وفي وسط من التخوفات الهندية فيما يخص حقوق الإنسان، قامت الحكومة بخطوات تعد مهمة في تاريخ الهند في سنة 1995 حينما سمحت للجنة الصليب الأحمر بزيارة المعتقلات في كشمير، ولكن واصلت الحكومة الهندية إنكارها لحقوق الإنسان ورفضت عمل الفرق المختصة في كشمير التي كانت تتعرض دائما للعنف والإساءة من قبل قوات الأمن وقوات الجيش المسلحة ونفس الحال بالنسبة لبنجاب.

ولقد سجلت حادثة صدام مابين قوات الهند المسلحة وبعض المتعصبين في مدينة "شرار" انتهت بحرق أراضيها راح ضحيته حسب تقرير لوفد خاص بحقوق الإنسان تابع للحكومة الهندية أن 29 عسكريا و14 جثة محروقة تم التعرف عليها من

---

[1] (Text without author), "Human rights violations against sexuality minorities in India" (A PUCL-K fact-finding report about Bangalore), **A Report of PUCL-Karnataka (February 2001)**, pp. 7-8.

[2] أحمد الأبراشي، "الانتخابات الهندية والاستقرار السياسي الغائب"، المرجع السابق، ص ص. 218-219.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بين الكثيرين، حيث أن كل من الصحافة ولجان [illegible] عليهم الدخول إلى المنطقة[1].

والانتهاكات التي تمارس في كل من منطقتي كشمير وبنجاب بالإضافة إلى الإساءة بمختلف أنواعها والأحداث الدموية التي تجري كثيرة لكن لا يوجد تقارير عنها بسبب منع الحكومة الهندية لكل من الصحافة ولجان حقوق الإنسان في المنطقتين، فهناك فقط تقارير للحكومة الهندية التي غالبا ما يشك في أمرها. وهذا طبيعي في المنطقتين لأنهما تحاولا الانفصال عن الهند وإقامة دولة مستقلة.

فالسيخ مثلا يطالبون بانفصال إقليم البنجاب ويثيرون الإضرابات لإجبار الحكومة على تنفيذ مطالبهم وتكوين دولة مستقلة (خاليستان)، ونفس الشيء بالنسبة لكشمير التي تحوي أكبر عدد من المسلمين والتي يطالب مواطنوها بالانفصال عن الهند، ويتعدى هذا الخلافات الطائفية بين السيخ والهندوس وبين المسلمين والهندوس والتي غالبا ما يتعرض فيها كل من المسلمين والسيخ لمذابح دامية وهذا أكبر انتهاك لحقوق الإنسان في دولة تتخذ الديمقراطية كخيار رئيسي لها.

فأغلبية سكان الهند يطمحون في أن توفر لهم الحكومة مجموعة من الحقوق أهمها: الحق في الصحة، الحق في المياه الصالحة للشرب، الحق في المساواة، الحق في السكن، تقديم تسهيلات للعلاج والتعليم، ... الخ[2]، فنظرا لما يعانيه السكان من مشاكل اجتماعية فإنهم يطالبون الحكومة بضمان حقوق كثيرة لهم خاصة حينما يتعلق الأمر بالفقر والبطالة والعنف الحاصل في الهند ونظام الطبقية.

---

(1) (Text without author)," INDIA: Human Rights Developments", (**Human Rights Watch. RAPPORT MONDIAL 1996)**, in:
[http://www.hrw.org/reports/1996/WR96/Asia-04.htm#P410_119435].

(2) A.P.J.Abdul- Kalam- Y.S.Rajan, **India 2020 (Avision for the new millennium)** (New Delhi Wiking, 1 ed., 1998), p.4.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

➢ **وضعية حقوق الإنسان والحريات العامة**

من بين أهم المسائل التي اتخذها الدستور الجديد وكذا الحكومة هي حماية وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين، خاصة وأن سكان جنوب إفريقيا ما عدا البيض قد تعرضوا في ظل نظام الأبارتيد إلى عدم احترام أو تطبيق حقوق السكان خاصة العمال والتي ناضل من أجلها النقابات والحركات الطلابية ومختلف المنظمات غير الحكومية في سبيل أن ينعم كل مواطني جنوب إفريقيا بمناخ ديمقراطي يتسم باحترام حقوقه الأساسية. لذلك كانت مسألة الحقوق والحريات العامة مصدر اهتمام كل طرف عند صياغة مشروع الدستور الجديد، حيث أن من أهم مميزاته إلى جانب حكم الأغلبية هو ضمان حقوق المواطنين وممارستهم لحرياتهم العامة في إطار ما ينص عليه الدستور، ومن بين أهم الحقوق تلك التي تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالحق في السكن، الحق في العمل، الحق في الأرض، ... .

كما أن الدستور قد نص على حق المواطن في استخدام لغته الأصلية، وحريته في اختيار ديانته وفي إقامة الشعائر الدينية، فضلا عن حرية التعبير[1]، وعدم تكرار الإساءات والتمييز العنصري الذي كان يتعرض له السكان من قبل.

ولقد وضع الدستور لجنة حقوق الإنسان لجنوب إفريقيا (SAHRC) تتكفل بمراقبة مدى احترام حقوق الإنسان في الدولة، ولجنة تعمل على ترقية وضمان الحقوق الثقافية والدينية واللغوية للأقليات.

ويوجد في جنوب إفريقيا مديرية مستقلة لاستقبال الشكاوى (ICD) حول الإساءة للمواطنين من قبل الشرطة، كما أن هناك مراقبة للسجون، ولجنة خاصة باستقبال الإساءات التي يتعرض لها السكان (TRC) وتكتب تقارير حول وضعية حقوق الإنسان في الدولة، أما حقوق المرأة تتكفل بها لجنة المساواة الجنسية[2].

---

(1) أحمد طه محمد، المرجع السابق، ص.129.

(2) (Text without author), "South Africa: human right", **(Human Rights Watch. RAPPORT MONDIAL 2001)**, in: [http://hrw.org/reports/2001/africa/southafrica/southafrica.html].

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما أن جنوب إفريقيا قد وقعت عل
16جوان 1995 [1] خاصة وأن الأطفال في جنوب إفريقيا وفي إفريقيا عامة يعانون من أوضاع معيشية صعبة ومصابون بأمراض خطيرة كالسيدا مثلا ومضطرين للعمل في المناجم رغم صغر السن.

وفي سنة 2000 أصدر البرلمان قرارا خاصا بحقوق الإنسان ينص على ترقية المساواة وردع التمييز العنصري على أن تعد (SAHRC) تقريرا يقدم للبرلمان لضمان احترام أكبر لحقوق الإنسان.

ولقد تلقت (ICD) شكاوى ضد الشرطة تدينهم باستعمال التعذيب والمعاملة السيئة وحققت في الأمر حيث وجدت أن 650 من الأشخاص ماتوا جراء الممارسات التعسفية للشرطة، كما أنها قد تلقت ما يقارب 4863 شكوى في سنة 2001. وفي سنة 2000 وجدت الإحصائيات حوالي 160003 شخص في السجن منهم 4000 لا يتعدون سن 18، وتصاعد العدد إلى 172000 سجين منهم 64000 ينتظرون المحاكمة، ويتعرضون للعنف والاعتداء[2]. وهذا دليل على ارتفاع معدلات العنف والجريمة في جنوب إفريقيا خاصة العنف الممارس ضد المرأة بسبب التفاوتات الاقتصادية واستمرار العنصرية بين الجماعات الإثنية والعرقية.

ولكن هناك جماعات قوية تدافع عن حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا وتراقب المعايير الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان ومدى مطابقتها في الدولة، حيث أن هناك عداوة بين المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان والحكومة بسبب

---

[1] Cari Beiger-Budel," Droits de l'enfant en AFRIQUE DU SUD", **Rapport présenté par l Organisation Mondiale Contre la Torture (OMCT), pour le Comité des droits de l enfant**, p.9.

[2] (Text without author), "South Africa: human right**"**, (**Human Rights Watch. RAPPORT MONDIAL 2002**), in: [http://hrw.org/reports/2002/africa/southafrica/southafrica.html].

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الانتقادات الموجهة إليها بخصوص هذا الشأن والتفاوت في بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أصدرت (SAHRC) تقريرا عن العنف الممارس خاصة ضد النساء اللواتي يمارسن التجارة.

وجراء هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان نظمت عدة زيارات دولية لجنوب إفريقيا لمراقبة احترام حقوق الإنسان والسهر على تطبيقها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي، خاصة وأن التجربة الديمقراطية في جنوب إفريقيا حديثة وموضوع حقوق الإنسان يحتل الصدارة في قائمة اهتمامات منظمات المجتمع المدني العالمية وأي انتهاك لها قد يكون محل تدخل قوى أجنبية لضمان احترامها.

ولكن بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يعانيها سكان جنوب إفريقيا من بطالة وحرمان وتفاوت في التوزيع وفقر، دفع البعض إلى ممارسة العنف والجريمة هذا ما يدفع بقوات الأمن إلى التدخل نتيجة أعمال الشغب والحرق والتدمير لمنشآت الدولة مما يسبب تصادما بين المدنيين والعسكريين ويحصل بالتالي انتهاك لحقوق الإنسان على حد تعبير المنظمات الدولية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني: الضغوطات [illegible]

يعرف كل من "شمبتيرSchumpeter" و"اودنيل O'Donnel " التحول السياسي بأنه: "الفترة التي تعقب حكم نظام وتسبق تولي نظام آخر، وخلال هذه الفترة تميل المواجهات إلى التركيز على طبيعة المؤسسات السياسية المزمع إقامتها والمزايا التي يجب أن تحصل عليها جماعات المصالح وإعادة توزيع الموارد العامة"[1].

فأسباب التحول السياسي تختلف بصورة جذرية من مكان إلى آخر ، فليس هناك عامل واحد كاف لتفسير نمو الديمقراطية في دولة واحدة أو انهيارها، إذ هناك سلسلة من الأسباب والعوامل الدولية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية تعمل جميعا لتسهيل إقامة الديمقراطية. فالدول الغربية مثلا تقوم بتقديم مساعداتها بشروط صريحة تتمثل في إقامة الديمقراطية التي تدمجها بتغريب المؤسسات والممارسات الدستورية للدول المعنية. وقد تأكد هذا المسعى بصفة خاصة لدى الرئيس الأمريكي الأسبق "كارترCarter"، كما تجدد أثناء انعقاد مؤتمر "لابول " بمبادرة من الرئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا متران François Mitterrand" الذي أدى ببعض الدول الإفريقية إلى الدعوة لعقد مؤتمرات وطنية وإقامة ظروف التعددية الحزبية وإلى اللجوء إلى انتخابات.[2]

ويرى "هانتنجتون Huntington" أن التحولات السياسية التي عرفتها دول العالم في فترة التسعينيات من القرن 20 تدخل ضمن الموجة الثالثة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وانهزام السوفياتيين[3] على أساس أن الموجة الأولى والثانية تكمن في الثورتين الفرنسية والأمريكية.

---

[1] Stephen Brown, « Theorising Kenya's Protracted Transition to Democracy », **Journal of Contemporary African Studies**, n°. 22, September 2004, p. 325.

[2] بارتران بادي، **الدولة المستورد: تغريب النظام السياسي**، ترجمة: لطيف فرج (القاهرة: دار العالم الثالث، ط.1، 1996) ، ص.129 .

[3] هانتنجتون، المرجع السابق، ص. 73-74.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كانت الدول المانحة لمدة طويلة تعتقد [illegible] تتخبط فيهما دول العالم الثالث يرجعان أساسا إلى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، ورغم التدفقات المالية الكبيرة التي أغرقت هذه الدول إلا أنها لم تحقق تنمية فأدركت المؤسسات الدولية أن هناك أسبابا غير اقتصادية مسؤولة عن ذلك في المجال السياسي. ولتفسير هذا التداخل بين الاقتصاد والسياسة استخدم مصطلح "الحكم الراشد" الذي عرفه البنك الدولي على أنه:"ممارسة السلطة السياسية بالاعتماد على هياكل مؤسساتية تعددية وصحافة حرة وعلى احترام حقوق الإنسان". لأن السبب في تخلف دول العالم الثالث يرجع إلى طبيعة نظام الحكم[1].

لهذا أصبح الحصول على مساعدات دولية مقرون بمجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية على الدولة الممنوحة الالتزام بها للحصول على تلك المساعدات.

المطلب الأول: الهنـــد.

المساعدات الأوربية للهند:

تمثل الهند أهمية متزايدة على الساحة الدولية لاسيما في ظل تزايد قوتها النسبية بالقياس بمنافسيها التقليديين: روسيا والصين. ويرجع ذلك بالأساس إلى نجاحها في تطوير قدراتها النووية، فضلا عن تاريخها الدبلوماسي الحافل. كذلك تنبع أهمية الهند من كونها تشكل قوة إقليمية في منطقة جنوب آسيا التي تعد من المناطق شديدة الخطورة على المستوى العالمي، الأمر الذي يعطيها دوراً بارزاً على المسرح الأمني في المنطقة، لاسيما وأن التفجيرات النووية التي أجرتها عام 1998 قد غيرت من مكانتها الإستراتيجية على الأقل على المستوى الإقليمي. وجعلت القوى العظمى، خاصة

---

[1] سلوى شعراوي جمعة،«مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية»، **المستقبل العربي**، ع. 249، ص ص. 108-114.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الولايات المتحدة تنظر إليها باعتبارها عنصر استقرار في المنطقة. ومن الصعوبة تجاهلها في المستقبل مثلما كان الأمر في الماضي.

وقد بدأ التعاون بين أوربا والهند منذ 1973 بتوقيع أول اتفاقية تعاون بين الطرفين، والتي حل محلها اتفاقية للتعاون الاقتصادي عام 1981، ثم اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتنموي تم توقيعها عام 1994.

بعد تبني الهند لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مطلع التسعينيات، والذي يلقى ترحيباً كبيراً من الجانب الأوروبي الذي اعترف بالأهمية السياسية والاقتصادية للهند. وهو الاعتراف الذي ارتقي بالهند لتصبح ضمن مجموعة محدودة من الدول التي تقيم علاقة شراكة على مستوى رؤساء الدول والحكومات مع الاتحاد الأوروبي جنبا إلى جنب مع كل من الولايات المتحدة وروسيا وكندا واليابان والصين.

أدت مؤتمرات القمة إلى تدعيم الشراكة الهندية–الأوروبية وتزايد كثافة المبادلات التجارية بين الطرفين ليصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للهند[1] (بإجمالي 27 و20 مليار دولار، أي نحو 28% من إجمالي تجارة الهند الخارجية)، ومصدراً مهماً من مصادر الاستثمارات الأجنبية فيها (والتي تقدر بنحو 10 مليارات دولار أميركي)، ومساهماً رئيسياً في مساعدات التنمية التي تتلقاها الهند. وتأتي المملكة المتحدة على قمة الشركاء التجاريين لنيودلهي في الاتحاد الأوروبي، تليها ألمانيا، فبلجيكا، ثم إيطاليا. يعطي الطرفان لمجال تكنولوجيا المعلومات الأولوية في مجال تعميق وتطوير العلاقات بينهما. وإن لم تخل العلاقات بين الطرفين من بعض نقاط الخلاف مثل اعتراض الهند على سياسة الإغراق الأوروبية.

---

[1] لاليت سيتهى، «علاقات الهند الوثيقة مع الاتحاد الأوربي»، **آفاق الهند**، المجلد 15، ع. 12، نوفمبر–ديسمبر 2002، ص ص.16–20.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما أن الدول الأوربية قدمت 10 بلايين دولار للهند على مدى 10 سنوات الماضية من خلال 62 مشروعا، بحيث وجه ثلاثة أرباع القرض للتنمية الريفية (28%) والرعاية الصحية والتغذية (26%) والتعليم (20%). كما ساهمت القروض المقدمة في تحرير القطاعات الصناعية والتجارية والمالية، وساعدت المشروعات الاستثمارية الحكومة في إصلاح اللوائح التنظيمية ونظام التسعير في قطاع الكهرباء والمياه[1].

ونظرا لأن الهند كانت تمتلك موارد مالية ذاتية كبيرة، فقد كان تأثير الدول الأوربية فكريا أكثر منه ماديا، فقد كان الحوار حول السياسات وتقديم استشارات في هذا المجال.

المساعدات الأمريكية للهند:

اتسمت العلاقات الهندية الأميركية في فترة الحرب الباردة بالتباعد، رغم أن الحرب الباردة مكنت الهند من أن تحصل على مساعدات من القوتين العظميين، ومن هنا كانت معارضة الهند لسياسة الأحلاف الأميركية، لاسيما بعد انضمام باكستان لكل من الحلف المركزي وحلف جنوب شرق آسيا[2]. كما أن السياسة الأميركية في الهند الصينية خاصة في الفيتنام، ومعارضة الهند لها جعلها تنظر إليها كمصدر تهديد رئيسي.

وفي 1982 أدركت الولايات المتحدة الدور الذي تلعبه الهند في موازنة النفوذ السوفياتي في منطقة جنوب آسيا وأنها عامل استقرار في المنطقة، فوسعت نطاق نقل التكنولوجيا إليها مما ساعد على تطوير العلاقات بين البلدين. وبحلول التسعينيات بدأ

(1) تقرير البنك الدولي، المرجع السابق، ص. 04.
(2) أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص ص.56-58

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التقارب الهندي الأمريكي لأن الهند أصبحت تشهد تحولات اقتصادية ملموسة فوقعت ست مذكرات تفاهم بينهما.

وتركز الولايات المتحدة بالأساس في سياستها الحالية تجاه الهند على حظر انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، فلا تزال الهند مستمرة في مقاومة الضغوط الأميركية عليها لتوقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وتمثل زيارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون إلى الهند عام 2000 محطة رئيسية مهمة في تطور العلاقات بين البلدين، إذ أكدت هذه الزيارة رغبة الإدارة الأميركية في توسيع وتعميق نطاق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الهند، وهذا بسبب بروز الصين كعامل تهديد عسكري رئيسي للولايات المتحدة في منطقة آسيا و تنامي الأصولية الإسلامية في أفغانستان، هذا من جهة الولايات المتحدة الأمريكية أما بالنسبة للهند فبسبب التقارب الروسي الصيني ونظرها إلى الصين كمصدر تهديد إستراتيجي خاصة بعد مساعدتها لباكستان على امتلاك السلاح النووي[1].

وهناك علاقات اقتصادية بينهما واهتمام مشترك بصدد الإرهاب هذا ما أضاف رابطة قوية جديدة إلى العلاقات الهندية–الأميركية لكن يبقى الخلاف بينهما بسبب البرنامج النووي الهندي و قضايا حقوق الإنسان خاصة عمالة الأطفال.

[1] المرجع نفسه، ص ص.58–59.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: جنوب إفريقيا.

المساعدات الأوربية لجنوب إفريقيا:

منذ أن أصبحت الديمقراطية هي السمة البارزة للمساعدات الدولية، أخذت الجماعة الأوروبية على عاتقها مساعدة هذا البلد على التحول من نظام حكم الأقلية البيضاء إلى نظام حكم الأغلبية، خاصة بعد الإفراج عن السجين السياسي "نيلسون مانديلا" في 1990[1] . فقد رفعت حجم الميزانية الموجهة نحو مناهضة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا إلى 110 مليون ايكو سنويا، وقامت بإنشاء مكتب للتنسيق

والإشراف على المشروعات التي كانت تدعمها بغية المساهمة في دفع عجلة التحولات، ونشرت العديد من الملاحظين الأوربيين الذين أوكلت لهم مهمة مراقبة الأوضاع والترويج لفكرة عقد انتخابات عامة غير عنصرية في ظل صحافة حرة وإعلام مستقل يدعمان الحملة الانتخابية[2].

فعلى إثر التوقيع على اتفاقية "ماستريخت" في نوفمبر 1993 وضعت جنوب إفريقيا على رأس قائمة الأولويات الخمس للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية الجديدة وهو ما يعكس رغبة الاتحاد الأوربي القوية على دعم ومساندة استمرار عملية التحول السياسي في هذا البلد من أجل بناء دولة ديمقراطية مستقرة ومتطورة بعيدا عن العنصرية، حيث أنه بعد انتخابات أفريل 1994 دخلت حكومة مانديلا في مفاوضات بينها وبين الاتحاد الأوروبي أسفرت في أكتوبر على توقيع اتفاق تعاون فيما بينهما، والتأكيد على احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان لأن العلاقات المستقبلية بينهما

---

(1) Pierre Beaudet, Hein Marais, « L'Afrique du sud au bord de la "balkanisation" », **Le Monde Diplomatique**, Janvier 1993, p.23.

(2) Véronique Faure, « Afrique du Sud : Référendum 92 - Le passage», **Politique Africaine**, n°.46, Juin 1991, pp.128-131.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تستند على هذين الشرطين بالإضافة إلى إ[illegible] الأوربي على إستراتيجية غرس وتعميم استعمال الأساليب الديمقراطية في تسيير هياكل الدولة بما فيها الجهاز الإداري.

فالدعم الأوروبي للديمقراطية وحكم الأغلبية في جنوب إفريقيا ساهم بشكل كبير في تغيير الموقف السياسي في جنوب إفريقيا، فبدون الجهود الأوروبية في تعليم المواطنين ومراقبة ومنع أحداث العنف خلال الفترة الانتقالية لما أمكن إجراء الانتخابات بكل شفافية ونزاهة وحرية، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار المساعدات الثنائية التي تقدمها الدول الأوروبية لجنوب إفريقيا، حيث بلغت سنة 1992 وحدها نحو 190 مليون ايكو.

لكن هذا لم يمنع من حدوث انقسامات داخل الاتحاد حول السياسات التجارية المستقبلية بين الطرفين فيما يتعلق بالامتيازات التجارية، حيث رفض الأوروبيون تقديم أي امتيازات جوهرية لجنوب إفريقيا، كما كان هناك انقسام في الآراء حول ما إذا كان يجب السماح لها في أن تصبح عضوا في اتفاقية "لومي" أم لا، وأدت هذه القضية إلى خلق توترات بين الدول الأعضاء في الاتفاقية وكذلك بين دول الاتحاد[2].

فسعي الاتحاد الأوربي إلى مساعدة جنوب إفريقيا على إصلاح أوضاعها السياسية والاقتصادية والتأكيد على مسألة الديمقراطية كان بقصد تحويل هذا البلد إلى قوة دولية تعزز السياسة الخارجية والأمنية الأوربية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، إضافة إلى الرغبة الحقيقية للدول الاسكندينافية المناهضة للعنصرية في دعم ومساندة

---

(1) Mwayila Tshiyembe, « L'Etat multinational ou l'Etat multiethnique: nouvel acteur de la coopération internationale », **Politique Africaine**, n°.66, Juin 1997, pp.140-145.

(2) William Masters, « L'Europe, l'Afrique du sud et l'Afrique australe: intégration régionale dans un contexte mondial », **Revue d'Economie du Développement**, n°.3, Septembre 2000, pp.113-134.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عملية التحول السياسي نحو الديمقراطية في دول [illegible] في جنوب إفريقيا[1].

المساعدات الأمريكية لجنوب إفريقيا:

أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت ضمن الدول التي فرضت عقوبات اقتصادية على جنوب إفريقيا في سنة 1986 لكن هذا بدافع تقليص نفوذ الاتحاد السوفيتي في هذا البلد، وقد أدانت صراحة نظام التمييز العنصري إلا أنها عارضت توسيع حجم العقوبات الاقتصادية بحجة أن أسوء نتائج تلك العملية ستنعكس أساسا على الفئات الاجتماعية المتضررة أصلا من نظام التمييز العنصري وهو نفس ما كان يخشى وقوعه الأوربيون، تستثنى من ذلك إدارة الرئيس كارتر (1977-1981) التي تعاملت بحدة مع نظام بريتوريا على اعتبار أن النزعة الوطنية الإفريقية كانت القوة المحركة لمنطقة تخدم المصالح الأمريكية[2].

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حصارا على بيع الأسلحة لنظام بريتوريا في سنة 1964، وعارضت قانون "جرام" لسنة 1983 الخاص بتوسيع القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي لكل دولة تمارس سياسة التمييز العنصري، ومنع قانون المبادلات التجارية الأمريكية الخارجية الصادر في سنة 1985 من تصدير أي معدات أو أجهزة للجيش أو الشرطة[3]، وكانت أكبر ثاني شريك تجاري لجنوب إفريقيا وحافظت على علاقات دبلوماسية شكلية معها خلال مرحلة التمييز العنصري.

---

(1) Béatrice Hibou, «Economie politique du discours de la Banque mondiale en Afrique sub-saharienne : Du catéchisme économique au fait (et méfait) missionnaire, **Les Etudes du Centre d'études et de Recherches Internationales**, n°.39, Mars 1998, pp. 20-21.

(2) حمدي عبد الرحمن، «السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة»، **السياسة الدولية**، ع. 144، جانفي 2001، ص ص. 192-194.

(3) Nigel Worden, « Le Léopard peut-il changer ses taches ? De Klerk & l'arrière-plan de la réforme démocratique en Afrique du sud », in Manassé Esoavelmandroso, Gaétan Feltz (dirs.), **Démocratie et Développement: Mirage ou Espoir Raisonnable** ? (Editions: Karthala, 1995, p.132.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى [illegible] القارة بدعمها للمفاوضات التي أدت إلى استقلال ناميبيا عن جنوب إفريقيا في سنة 1988[1]. وفي شهر جويلية 1991 أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن بداية التخفيف من حدة العقوبات الاقتصادية المفروضة على جنوب إفريقيا لأول مرة منذ صدور قانون سنة 1986، بعد خطواتها الملموسة نحو إرساء دعائم الديمقراطية، وفي بداية سنة 1994 ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بعشرة ملايين دولار لدعم العملية الانتخابية بالإضافة إلى إيفاد عدد كبير من الملاحظين والفنيين لمساعدة الأطراف المشاركة في تلك الانتخابات. وبعد ذلك أعلن الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" عن تقديم مساعدات تقدر بنحو 600 مليون دولار على امتداد ثلاث سنوات واستئناف المبادلات التجارية وحجم هائل من الاستثمارات، كما وعد بالدعم الأمريكي في مساعدة جنوب إفريقيا في الحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية من بينها صندوق النقد الدولي لإعادة بناء الاقتصاد الجنوب الإفريقي وإدماجه في الأسواق العالمية[2].

(1) Ibid., p.121.
(2) Sabine Cessou, « L'Afrique du sud veut s'intégrer à l'économie mondiale », **Problèmes Economiques**, n°.2672, Juillet 2000, pp.27-31.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من خلال هذه القراءة الشاملة لمختلف م
وجنوب إفريقيا ودورها في تفعيل عملية التنمية يمكن استقراء بعض الملاحظات التي تسجل في كلا الدولتين من الجانب السياسي. فكل من الهند وجنوب إفريقيا يمثلان تجربة ديمقراطية ناجحة وفريدة من نوعها في وسط تجتاحه التعددية الدينية والعرقية والثقافية، ويغلب عليه الصراع ما بين مختلف الطوائف والأجناس، وتملؤه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

فبالنسبة **للهند** فإنها قد عرفت نقلة نوعية إبتداءا من سنة 1977 والتي شهدت تحول النظام السياسي الهندي إلى نظام يقوم على التعددية الحزبية بعد السيطرة الكاملة التي كان يمارسها حزب المؤتمر القومي الهندي، حيث برزت أحزاب إقليمية لها من الأهمية التي لا يمكن الاستهانة بها خاصة وأن الساحة السياسية الهندية شهدت منذ 1998 تنامي قوة الأحزاب الهندوسية المتطرفة التي تدعو صراحة إلى تهنيد الهند وفرض اللغة الهندية على الجميع وسيادة الهندوس في الدولة وهذا ما يخالف قواعد وأسس وقيم النظام الديمقراطي الذي قام في الهند منذ عام 1947.

ولكن ما يميز النظام السياسي الهندي أن القوى السياسية الديمقراطية والعلمانية لها من القدرة ما يكفي على بناء نفسها وزيادة تأثيرها في الحياة السياسية ما يمكنها من الحركة والتأثير في الواقع السياسي خاصة حزب المؤتمر القومي الهندي والذي وإن سجل تراجعا في انتخابات 1998 ولكنه سرعان ما استعاد مكانته في انتخابات 1994 بعد إعادة ترتيب أوراقه وتركيزه على النهج العلماني الذي يستوعب كافة الطوائف الدينية والعرقية، ولعب دور القوة الموازنة للاتجاهات القومية الهندوسية المتنامية. كما أن النظام السياسي الهندي يتمتع بالقدرة الكافية التي تجعله يحافظ على الطابع الديمقراطي للدولة من جهة وعلى التغلب على مشاكل عدم الاستقرار السياسي التي تحدث بين الحين والآخر. والجدير بالملاحظة أن هناك بداية تكوين لمجتمع مدني جديد والذي قد تنامى دوره في الساحة السياسية لأنه يحمل في طياته قيما وأسسا جديدة بعيدة عن تلك الأطر التقليدية القديمة في ظل تنامي مبادئ الحكم الراشد ومسألة احترام حقوق

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإنسان والتي تشكل نقطة حساسة في الديمقراطية الهندية عندما يتعلق الأمر بمنطقتي كشمير والبنجاب.

كما أن الواقع السياسي للهند شهد وصول عدد كبير من رجال الأعمال إلى مواقع التأثير الفعلي في القرار السياسي بسبب التحالفات الحاصلة مابين كبار رجال الأعمال وكبار رجال الإدارة الحكومية، وهذا ما يفتح نافذة أخرى على المشاكل التي تعاني منها الهند جراء انتشار بعض قضايا الفساد بمختلف أنواعه والذي يكون له آثار وخيمة على الجانبين السياسي والاقتصادي. وإن استطاع النظام السياسي الهندي أن يحافظ على توازنه واستقراره لفترة طويلة من الزمن المرهون بطابع العلمانية الذي تقوم عليه الدولة، لكن هذا قد لا يستمر طويلا في ظل تنامي قوة الأحزاب الهندوسية وفعالية المجتمع المدني الذي قد يدفع بمطالبة كل طائفة دينية وعرقية بمزيد من الحقوق والتي قد يصل بها الأمر إلى ما هو سياسي وهذا ما يشكل خطرا على وحدة الدولة خاصة وأن الحديث العالمي يدور حول مسألة احترام حقوق الإنسان التي تشكل نقطة حساسة عند الكشميريين والبنجابيين والذين يطالبون بالاستقلال الذاتي عن الدولة، فإن حدث هذا يعني فتح أفواه الكثير من الأقليات الأخرى خاصة مع الصراع الدائم بينها. بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبط فيها النظام السياسي الهندي والذي إن استطاع أن يعالجها في بعض المرات ولكن ليس بصورة نهائية مما يؤدي بالقوى السياسية الحاكمة والمسيطرة في الهند إلى البحث في سبل أخرى تمكنها من تجاوز هذه المحن ودفع الدولة نحو التطور الاقتصادي والالتحاق بركب الأمم المتقدمة.

وحينما يتعلق الأمر **بجنوب إفريقيا** فإنها قد قادت تجربة تحول سياسي ناجحة منذ سنة 1994 والتي كانت بداية عهد جديد لدولة بدون تمييز عنصري وسيطرة للأقلية البيضاء وفتحت بابا أمام حكم الأغلبية وتعبير كل السكان عن مطالبهم وآفاقهم. وبعد أن تم رفع الحظر على الأحزاب السياسية في جنوب إفريقيا بما فيها المؤتمر الوطني الإفريقي الذي قاد المفاوضات مع حكومة بريتوريا كانت انتخابات 1994 بداية لفوز

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هذا الحزب وسيطرته على الحكم وتراجع الحزب [illegible] وبرزت التعددية السياسية وخرجت إلى الميدان أحزاب أخرى كلها تطالب بإنهاء رواسب نظام الأبارتيد. فكل الانتخابات التي جرت في الدولة أسفرت على فوز المؤتمر الوطني الإفريقي باعتباره أنه الحزب القوي والذي جمع في برنامجه مطالب كل السكان بما فيهم السود، وكذلك نظرا لأنه لا يوجد حزب آخر بديل عن الحزب الحاكم.

فلقد وجد النظام السياسي الجديد نفسه أمام تحدي كبير يقضي بأن تتخلص الدولة من كافة مشاكلها بما فيها ارتفاع معدل البطالة وتزايد الفقر، فحاول تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للتخفيف من حدة الأوضاع الاقتصادية السيئة والمشاكل الاجتماعية وتحقيق التوازن بين مخاوف البيض ومطالب السود.

حتى أن المجتمع المدني في جنوب إفريقيا قد تحولت مطالبه من إنهاء التمييز العنصري إلى المطالبة بتحقيق المساواة والنضال في سبيل حل المشاكل التي يعاني منها السكان وتأمين طلباتهم وضمان حقوقهم وحرياتهم العامة وتفعيل الحركة الديمقراطية في الدولة. وبسبب تزايد معدلات العنف والجريمة في جنوب إفريقيا يجعل مسألة انتهاك حقوق الإنسان واردة مما دفع ببعض الدول الأجنبية إلى التدخل لمراقبة مدى احترام وتطبيق حقوق الإنسان في دولة تعد التجربة الديمقراطية فيها جديدة.

فالنظام السياسي في جنوب إفريقيا مطالب بتحقيق ديمقراطية مستقرة في البلاد ولن يتحقق ذلك دون الاهتمام بمواجهة المشاكل الداخلية وتطوير آليات جديدة للتعامل معها في ظل ما يعانيه السكان من الحرمان والفقر واللامساواة.

وإذا ما قارنا مجريات الحياة السياسية في الهند بتلك التي تحدث في جنوب إفريقيا نجد أن تجربة الهند في المجال الديمقراطي قديمة على عكس جنوب إفريقيا التي واكبت عملية التحول الديمقراطي الحاصلة في العالم وتحت ضغوط دولية من الدول المانحة، وكلا الدولتين اتخذتا من الديمقراطية كأسلوب لاستيعاب جميع الطوائف الدينية والعرقية ولإحداث التوازن بين مختلف القوى السياسية في ظل ما يحويانه من تعددية

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سياسية ودينية وعرقية لها من القوة والتأثير م[illegible] دولة.

أما عن دور العامل الدولي في تحريك التنمية فيبدو واضحا أكثر في جنوب إفريقيا مقارنة بالهند والتي تعتبر من أبرز القوى الدولية الصاعدة على الساحة العالمية، اعتمادا على قدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والبشرية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثالث:

التنمية السياسية والأداء الاقتصادي.

المبحث الأول: العلاقة بين الإطار السياسي ومستوى التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الحكومات والأداء الاقتصادي.
المطلب الثاني: النظام الحزبي و التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: تحديات التجربة الديمقراطية في البلدين.

المطلب الأول: تحديات التجربة الديمقراطية في الهند.
المطلب الثاني: تحديات التجربة الديمقراطية في جنوب إفريقيا.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من خلال هذا الفصل الأخير سنتعرف السياسية بالتنمية الاقتصادية باتخاذ الهند وجنوب إفريقيا كحالتين للدراسة، وذلك من خلال التعرف على كل من دور الحكومة والتسهيلات والحوافز التي قدمتها ودور الأحزاب السياسية في عملية الإصلاح الاقتصادي، وفيما إذا كان لهما تأثير في عملية التنمية الاقتصادية، مع الإشارة إلى تحديات التجربة الديمقراطية في البلدين.

المبحث الأول: العلاقة بين الإطار السياسي ومستوى التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الحكومات والأداء الاقتصادي.

اهتم العديد من الباحثين بتحديد العلاقة مابين الإطار السياسي وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يرى فريق أول أن الديمقراطية شرط ضروري لنجاح التنمية الاقتصادية في حين يرى الفريق الآخر أنها لا تمثل الإطار المناسب لعملية التنمية الاقتصادية.

وقد أثبتت العديد من التجارب في العالم الثالث بأن الديمقراطية تشكل الشرط الضروري والمناسب لتطبيق الإصلاح الاقتصادي خاصة إذا توفر الدعم الحزبي والموافقة البرلمانية، حيث أن الكثير من الدول النامية التي اتجهت نحو الليبرالية الغربية عملت على تطبيق الإصلاح الاقتصادي. ولكن هذا لا ينطبق على كل الدول، فالهند مثلا كانت تتبع النهج الديمقراطي ولكن اقتصادها كان اشتراكيا ولم تباشر عملية تحرير الاقتصاد إلا في أوائل التسعينيات.

وغالبا ما تلعب الحكومات دورا أساسيا في التخطيط لاقتصاد الدولة وتقرير ما إذا سيكون اشتراكيا أو متحررا، ولكن دون إهمال دور القوى السياسية وعمل الأحزاب السياسية والتي تمارس عملية التأثير في قرارات الدولة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- **الحكومات الهندية والأداء الاقتصادي:**

إن ما يميز تجربة الهند في عملية الإصلاح الاقتصادي أنها جاءت كمبادرة من قبل القيادة السياسية الهندية وليس نتيجة لضغوط مارستها القوى وجماعات المصالح الاقتصادية الداخلية، ومع أن هذه التحولات الاقتصادية العالمية كانت تفرض على الهند إعادة النظر في نموذجها التنموي المتبع منذ الاستقلال، فإن الهند اتجهت بدلا من ذلك إلى تشديد إجراءات القبضة الحكومية على نواحي الاقتصاد المختلفة، بكل ما استتبع ذلك من عمليات تأميم وتوسيع للقطاع العام ليشمل إنتاج السلع الأساسية وغير الأساسية. وفي هذا الخصوص أشارت بعض الدراسات إلى أنه في الوقت الذي نجحت فيه دول جنوب شرق آسيا في تطوير تدخلها في النشاط الاقتصادي ليكون تدخلا إستراتيجيا لتعظيم مكاسبها من مزايا عملية تدويل الإنتاج والتدفقات الرأسمالية الدولية, فإن الهند فوتت على نفسها فرصة الاستفادة من تلك المزايا من خلال تدخلها التفصيلي في الاقتصاد والمعوق للمنافسة[1].

لهذا فإن عملية الإصلاح الاقتصادي شهدت نوعا من التردد حتى أن البدء فيها شكل تخوفا ومعارضة شديدة في صفوف رجال الأعمال والمزارعين واتحادات العمال والبيروقراطيين الذين استفادوا من النظام الاقتصادي القائم الحماية الاقتصادية آنذاك[2]. كما أن الهدف من عملية الإصلاح الاقتصادي هو القضاء على البطالة والفقر الذين يشكلان الشغل الشاغل للحكومة الهندية بغية التخلص منهما أو التقليص من حدتهما[3].

تعاقبت على الهند مجموعة من الحكومات منذ 1991 ابتداء من حكومة "ناراسيما راو" (1991-1996) وانتهاء بحكومة "مانموهان سينغ" في 2004، وجراء الأزمة التي واجهها الاقتصاد الهندي في سنة 1991 والتي يرجع المحللون أسبابها إلى

---

(1) Vinod Vyasulu, « The South Asian Mode »l, **in International Conference on Colonialism and Globalization**, New Delhi, February1999, p. 11.

(2) محمد فايز فرحات، المرجع السابق، ص.61.

(3) Dilip Dutta, **Effects of globalisation on employment and poverty in dualistic economies: The case of India** (Sydney: School of Economics and Political Science, September 2002), p.1.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

جمود الدولة الهندية وعجزها عن الاستجابة المتعلقة بتغير طبيعة الرأسمال الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات، هذا ما دفع "ناراسيما راو" إلى بدء تنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي والاتجاه نحو الاقتصاد الحر مما شكل جدلا كبيرا حول دور الدولة في المجتمع، لذلك اتجهت الحكومة نحو عملية التدرج في عملية الإصلاح حيث أن قطاع التأمين مثلا لم يتم تحريره إلا في سنة 2003، خاصة بعد اقتناعها أن القطاع العام لم يعد يخدم الاقتصاد الوطني بعدما أثبت فشله الذريع في تحقيق أهداف التصنيع والنمو وتخفيف حدة الفقر، ناهيك عن نقص عائده مقارنة بما ينفق عليه من استثمارات.

فخلال هذه الفترة شهدت عملية الإصلاح الاقتصادي تقدما واضحا من خلال ما اتخذ من إجراءات تتعلق بفتح الاقتصاد نحو الاستثمار الأجنبي وإدخال إصلاحات على المؤسسات المالية بما فيها إصلاح البنوك التي انطلقت منذ سنة 1992 قصد الإسراع في عملية الاندماج في اقتصاد السوق وتقديم تسهيلات للمتعاملين[1]، وتسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي قصيرة الأجل إلى الداخل، وتأسيس الهيئات الاقتصادية والتشريعات المالية التي تكفل تنظيم وتفعيل سوق رأس المال، وفتح سوق الأسهم أمام الاستثمار الأجنبي. ولكنها حققت تقدما محدودا فيما يتعلق بتخفيض العجز المالي وخصخصة القطاع العام[2]، حيث إن معدل التضخم المالي ارتفع إلى 11٪ سنة 1994 لكن انعكست نتائجه الإيجابية على قطاعي الزراعة والصناعة الذي شهد زيادة في نسبة النمو تقدر بـــ 8٪[3]. فمع التحول إلى الاقتصاد الحر برزت بعض الصناعات ذات التقنية العالية جدا وأهمها صناعة البرمجيات التي قدرت قيمة صادراتها عام 2000/99 بنحو 3.9 مليار دولار بعد أن كانت لا تتجاوز 100 مليون دولار في أوائل

---

(1) Jayati et Subrata Sarkar, "Libéralisation, Mode de financement et performances des entreprises en Inde", **Revue Tiers Monde**, t.XLII, nº. 165, Janvier -Mars 2001, pp.64-75.

(2) محمد فايز فرحات، المرجع السابق، ص.62.

(3) Christophe Jaffrelot, **L´Inde contemporaine de 1950 à nos jours** (Paris : Libraire Arthème Fayard, 1996), p.118.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التسعينيات. وتخطط الهند لكي تصل بقيمة صا
بحلول عام 2008. وكذلك الشأن بالنسبة للصادرات من أجزاء السيارات والتي وصلت قيمتها عام 1999/98 إلى 3 مليارات دولار، علما بأن ذلك جاء في ظل منافسة شرسة من شركات من تايوان والصين وتركيا وماليزيا. كما قامت الدولة في سنة 2000 بتحرير خدمات التأمين والبريد والاتصالات والنقل الجوي أمام المستثمرين الهنود والأجانب، ولهذا فإن قطاع الخدمات يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة في الهند، خاصة أن الطاقة الاستيعابية للسوق الهندية لا تزال كبيرة. كما أشارت بعض الدراسات الصادرة عام 1999 إلى أن السوق المحتملة للتجارة الإلكترونية من الممكن أن تصل بنهاية عام 2001 إلى 11.9 مليار دولار[1]. أما في قطاع الزراعة فقد ركزت مشروعات هذا القطاع في ولايات متنوعة مثل أوتاربراديش وآسام على التسويق إلى جانب إحداث زيادات في الإنتاجية، فهذه المشروعات لم تؤد وحسب إلى تنفيذ استثمارات جديدة وإنما ساعدت الحكومة أيضا على تشجيع إدخال إصلاحات على نظام التسويق من خلال قانون تحرير المنتجات والسوق الزراعية[2].

ولكن تراجع معدل النمو الاقتصادي من 7٪ خلال سنتي (1996-1997) إلى 5,5٪ في فترة (1997-1999) بسبب عدم الاستقرار الحكومي حيث شهدت الحكومة أربع حكومات متتالية وفوز المعارضة في البرلمان، ولكن كلها واصلت عملية الإصلاح الاقتصادي وركزت على توجيه الاقتصاد إلى الخارج والاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل حكومة الجبهة المتحدة، كما أن الحكومة شجعت الاستثمار في البنية الأساسية في سنة 1999، بحيث أنه يتعين زيادة الاستثمارات من أجل تحقيق معدل نمو يبلغ 8٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتشير التقديرات الحالية إلى أن الاحتياجات الاستثمارية السنوية للبنية الأساسية الجديدة ستكون قريبة من 70 بليون دولار أمريكي أي 9٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويكون حاجة إلى ثلثي هذه النفقات في قطاعي

(1) Rob Jenkins, **Democratic Politics and Economic Reform in India**, (Cambridge University Press, 1999), pp. 28-29.

(2) تقرير البنك الدولي 2007، المرجع السابق، ص.06.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الكهرباء والطرق، ومع أن الحكومة قد وضعت إلى الإشتراك في هذه مشروعات البنية الأساسية فإن الخبرة الدولية تشير إلى أنه ينبغي على القطاع العام تمويل معظم الاحتياجات الاستثمارية الإضافية[1] . وعملت على ترشيد الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحرير قطاع التأمين[2]. وكذلك بالنسبة لفاجبايي الذي أكد بعد تشكيله للائتلاف الحكومي في أعقاب انتخابات 1998 و1999 تعهده بتدشين المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي, بإصلاح قوانين القطاع المالي والنظام الضريبي وغيرها من القوانين الحاكمة للأنشطة الاقتصادية حتى تتماشى مع عصر العولمة.

فمع تحرير الاقتصاد بدأت الهند في التركيز بصورة واضحة على النمو الذي يقوده الاستثمار الخاص. مما خلق اقتصادا مفتوحا قادرا على المنافسة وعلى تحقيق طفرة هائلة في الخدمات والصناعات التحويلية الجديدة لدفع عجلة القدرة على المنافسة العالمية والنمو، وقد ساعدت صادرات برامج الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكنولوجيا المعلومات والاستعانة بمصادر خارجية لأداء عمليات أنشطة الأعمال وخدمات القطاع المالي والإسكان والتجزئة على تغذية الارتفاع في نشاط الخدمات، والذي نما بمعدل زاد على 9٪ سنويا وأسهم بحوالي 60٪ من النمو الكلي في السنوات الأخيرة. وارتفعت معدلات الاستثمار التي تستند إلى المدخرات المتزايدة ويتصدرها الاستثمار الخاص إلى أكثر من 30٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل حوالي 23٪ قبل 10 سنوات. وتصاعدت الاحتياطات الأجنبية إلى 170 بليون دولار. وبنمو الاستثمار الأجنبي بمعدلات سريعة، تم تصنيف الهند مؤخرا باعتبارها واحدة من أكثر المواقع جذبا للاستثمار في العالم. وتسارع معدل نمو الصادرات إلى أكثر من 20٪ سنويا[3].

---

(1) المرجع نفسه، ص. 08.
(2) محمد فايز فرحات، المرجع السابق، ص ص.62-63.
(3) تقرير البنك الدولي 2007، المرجع السابق، ص. 03.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

واستمرت الحكومة في خفض التعريفة 35٪ سنتي 2000-2001، وزادت صادراتها للمواد الكيماوية من 6,2٪ في عام 1980 إلى 14,7٪ في عام 2001، وتشكل الهند المرتبة الأولى في مبيعات تكنولوجيا المعلومات وتليها إرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن نسبة نمو صادراتها حققت نموا قدر بـــ 30٪ في 2002 [1]، لكن بقيت وارداتها مرتفعة حيث تعادل 60,8 مليار دولار رغم ما حققته من استقرار مالي بزيادة احتياطاتها من النقد الأجنبي إلى 30 مليار دولار. وظل العجز في الميزانية عاليا ولكنها تسير على مسار هبوطي في إطار قوانين المسؤولية المالية على مستوى الحكومة المركزية ومستوى الولايات.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد ينمو بمعدل سريع، فإنه يتم خلق عدد أقل من الوظائف المستقرة التي تدفع رواتب جيدة، ويعمل في القطاع الخاص الرسمي أقل من 10٪ من قوة العمل التي يبلغ عددها 430 مليون شخص، وتعمل الغالبية العظمى في وظائف غير منتظمة ومنخفضة الإنتاجية والأجر في القطاع غير الرسمي، ولذلك فالحكومة أمام تحدي إصلاح اللوائح التنظيمية والمؤسسات وتنفيذ الاستثمارات في تنمية المهارات والتدريب بحيث يمكن تسريع نمو الوظائف الجيدة[2].

وإحدى التحديات الأخرى للهند هو تحقيق معدل نمو أسرع في قطاع الزراعة والاقتصاد الريفي، اللذين يمثلان المصدرين الرئيسيين للدخل لثلثي سكان الهند، لكن المناطق الزراعية معرضة للجفاف إلى جانب انخفاض الأسعار وارتفاع التكاليف، ومحدودية إمكانية الحصول على الائتمان وارتفاع المديونية[3].

كما أن إمكانية الحصول على التعليم العام وإمدادات المياه، والرعاية الصحية والخدمات في المناطق الحضرية وغيرها من الخدمات لا تزال غير متساوية مما تؤدي إلى إثارة السخط الشعبي وتزايده، لذا على الحكومة تحقيق أكبر قدر من اللامركزية بنقل الصلاحيات إلى المجالس القروية المنتخبة والهيئات المحلية الأخرى وتحقيق أكبر

---

(1) Christophe Jaffrelot, "L´Inde rétive au libéralisme total", **Le Monde diplomatique**, Janvier 2004, p.24.

(2) تقرير البنك الدولي 2007، المرجع السابق، ص. 09.

(3) المكان نفسه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قدر من المنافسة. وقد أعلنت الحكومة عن مبا
البنية الأساسية الريفية. وخطط ضمان التوظيف والتعليم والرعاية الصحية فيها، والبنية الأساسية في المناطق الحضرية. غير أنه سيتعين خلق مجال مالي من أجل تمويل تلك البرامج عن طريق زيادة الضرائب وخفض الإنفاق غير الفعال مع التمسك بالأهداف المالية، وهي تحديات تعتبر شديدة الوطأة بالذات في الولايات الأشد فقرا المتخلفة عن الركب[1].

ويبقى الاقتصاد الهندي أمام مجموعة أخرى من التحديات منها:

- تعاني الهند من انخفاض مستوى وإنتاجية العامل الهندي، وبطء عملية الخوصصة، وارتفاع معدلات الأمية، وانخفاض مستوى العناية الصحية وسوء التغذية وارتفاع حدة الفقر وانتشار مرض الإيدز.
- يشكل الصراع الطائفي في الهند عدم الاستقرار السياسي مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار في الدولة، كما أن مشكلة كشمير والصراع الدائم بين الهند وباكستان يهدد معدلات النمو بسبب زيادة الإنفاق على القطاع العسكري واهتمام الهند بتطوير السلاح النووي.

[1] المرجع نفسه، ص.10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- **حكومات جنوب إفريقيا والأداء الإقتصا**

في انتخابات 1994 كان المؤتمر الوطني الإفريقي هو الحزب الرابح والحاصل على أغلبية المقاعد، وقد أخذ بزمام السلطة بقيادة "نلسون مانديلا" الذي كان قائدا للدولة والحزب معا، وكان الرئيس أمام تحدي كبير في خضم المشاكل التي تعاني منها الدولة من جهة وتحقيق مطالب أغلبية السكان من جهة أخرى، لذلك كانت المهمة الأولى التي أخذها (ANC) على عاتقه هي بناء وإدارة مشروع هيمنة يعتمد على قطيعة جذرية مع النماذج الإقصائية التي فرضت في ظل الأبارتيد وإحلال مبادئ المصالحة والتنازل محل النزاع والانتصار كحافز رئيسي للتغيير الاجتماعي، واستبدال الأساس الإقصائي للمجتمع في جنوب إفريقيا بأسس إدماجية[1].

ولقد توصلت نقابات العمال إلى برنامج إعادة البناء والتنمية (RDP) الذي أصبح يروج له كمحور لبرنامج استراتيجي هذا ما جعل المؤتمر الوطني الإفريقي يتبناه قبل انتخابات 1994 وبعدها أصبح برنامجا للحكومة نظرا لما كان يعرفه اقتصاد البلاد من ركود ملموس ومعدل نمو سلبي، وانخفاض في الاستثمارات والمدخرات المحلية والدخل الفردي، وهذا الركود أصبح واضحا في أداء كل قطاع على حدى وفي ارتفاع نسبة البطالة في صفوف السكان السود وفي مستوى تشغيل العمالة، لذلك اتخذت الحكومة إجراءات بدأت بالحد من تدخل الدولة في الاقتصاد بانسحابها من توفير السلع والخدمات (عبر برامج الخوصصة والتحرر من القيود والتقشف المالي) وبحصر دورها في وضع المؤشرات الاقتصادية العريضة التي بوسعها جعل قوى السوق تعمل على نحو أمثل ومن ثم وضع كافة الضمانات لاستمرار هذه الإستراتيجية[2].

واتجه اقتصاد البلاد نحو السوق الخارجية رغم ما كانت تعاني منه القارة الإفريقية من التهميش المتزايد في الاقتصاد العالمي، وظل الذهب هو المسيطر في الصادرات وتليه المعادن والصادرات الصناعية وبالمقابل زاد حجم استيراد السلع الرأسمالية (الآلات، معدات النقل، تكنولوجيا المعلومات) والسلع الاستهلاكية المصنعة،

---

(1) هاين ماريز، المرجع السابق، ص.153.
(2) المرجع نفسه، ص ص.169-170.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وكان التعامل أكثر مع الولايات المتحدة الأمريـ
الجوار أمثال الكونغو، زمبابوي، الموزمبيق، ...الخ. والاتجاه إلى التعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجات وتوقيع علاقات مع منظمة التجارة العالمية فيما بعد[1].

وقبل بدء الحكومة في تنفيذ برنامجها عملت على إحصاء الحاجيات الأساسية للمجتمع والعمل على تنمية الموارد البشرية وإعادة بناء الاقتصاد، ودمقرطة الدولة والمجتمع من خلال تعديل القوانين وضمان حقوق العمال وإعادة صياغة قوانين الضرائب وخفض التعريفة الجمركية وتشجيع الصادرات والتركيز على الاستثمارات وخلق زيادة في العمل والاهتمام بتأمين البنية التحتية للمجتمع[2].

وارتكزت إستراتيجية الحكومة الجديدة على تنشيط قطاع الصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير لتعزيز المنافسة عبر تحرير التجارة وتطبيق معايير جانب العرض، وتحسين الإنتاجية وتنظيم العمل وتدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير صناعات جديدة (خاصة في البحث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات) وتوفير مزيد من الحوافز الضريبية وإلغاء الرقابة على النقد الأجنبي، والخوصصة وتخفيض معدلات التضخم.

لم يحقق هذا البرنامج النتائج المرجوة نظرا للمشاكل التي اعترضت طريقه على نحو ضعف الاستثمارات، وزيادة الطلب على العمل، وانخفاض السعر العالمي للذهب إلى 23٪ سنة 1996 بعدما كان67 ٪ في 1970، وخفض قيمة العملة الوطنية(الراند) في1996.

فلقد كانت الرغبة في خلق مناخ ملائم للنمو الاقتصادي بقيادة السوق تمثل السمة الرئيسية للسياسة الاقتصادية لما بعد 1994، خاصة بعد اتخاذ الحكومة لبرنامج النمو والتشغيل وإعادة التوزيع(GEAR) في 1996 الذي كانت تنظر إليه على أنه العنصر الحي والفعال لنمو جنوب إفريقيا في ظل ما يفرضه عليها المركز من شروط

(1) Jean Coussy, "La réinsertion de l´Afrique du Sud dans l´économie internationale", **Revue Tiers Monde**, t.XL, nº.159, Juillet-Septembre1999, p.675.
(2) Adam Habib et Vishnu Padayache, Op.cit., pp.514-515.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

رئيسية تتبع لإعادة البناء والتنمية، ولقد وعدت بمعدل 4,5٪ وخلق 1,35 مليون وظيفة بحلول سنة 2000، وزيادة الصادرات بمعدل 8,4 سنويا من خلال عدد كبير من الإجراءات وتحسين هائل في البنية التحتية للمجتمع[1]. ولقد بنيت هذه الخطة على زيادة استثمارات القطاع الخاص من خلال جملة من الإجراءات كخوصصة مشروعات الدولة، وتخفيض التضخم، وتحرير كل من الرقابة المالية ونظام التجارة، ووضع حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمارات الجديدة. وقررت إستراتيجية (GEAR) إجراء تقشف في الإنفاق المالي للدولة قصد تخفيض العجز إلى 3٪ من الناتج المحلي وتخفيض الدين الكلي للقطاع العام الذي وصل في 1996 إلى 56٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما قررت أنه يجب أن تذهب الموارد المنفقة على مدفوعات الفائدة نحو زيادة الإنفاق الاجتماعي على ألا يزيد الدخل الضريبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن حد 25٪ مع بناء زيادة الدخل الحكومي على النمو الاقتصادي بمعدلات أعلى من خلال مدى استجابة القطاع الخاص وتقليصه للعجز[2].

ولكن تقييم هذا البرنامج يظهر من خلال النتائج الملموسة في أداء كل قطاع التي لم تكن مماثلة لما توقعته خطة (GEAR)، فلقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 0,5٪ بدلا من 1٪ كما توقع البرنامج، كما أن معدلات النمو بلغت على التوالي 2,2٪، 0,5٪، 1,2٪ مقابل 2,7٪، 1٪، 1,2٪ من تقديرات البرنامج على حسب السنوات المتتالية 1997، 1998، 1999.

وما لوحظ على نتائج هذا البرنامج كذلك أنه بينما كان هناك نمو في نسبة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي رافقه انخفاض وتدني في نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية للاقتصاد، فنصيب قطاع النقل والمواصلات في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 8,9٪ ما بين سنتي 1998/1993 بعدما كان 7,4٪، أما قطاع المال والملكية العقارية وخدمات الأعمال فقد نمت من 14,5٪ إلى 16,4٪، وخدمات

[1] هاين ماريز، المرجع السابق، ص ص.251-254.
[2] المكان نفسه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحكومة العامة من 13,8٪ إلى 16,2٪، في الرئيسية للاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي فالزراعة مثلا انخفضت نسبة مساهمتها من 5,3٪ إلى 3,9٪، المناجم من 9,7٪ إلى 7٪، قطاع الصناعة التحويلية من 25,2٪ إلى 21,2٪[1].

وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو يقدر بـــ 1,2٪ في 1999 إلى جانب استقرار ميزان المدفوعات والاحتفاظ بمعدل منخفض للتضخم، وبينما زاد الاستثمار الأجنبي (حوالي 20٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 1998)[2] انخفض الاستثمار الحلي. كما أن التشجيعات التي كانت تقدمها الحكومة للسود ساهمت في ظهور برجوازية سوداء التي دخلت عالم التجارة والأعمال وذلك بمضاعفة العقود والاتصالات مع المؤسسات أو بتشجيع توظيف رؤوس الأموال التي تحققها المؤسسات الكبرى السياسية والاجتماعية والنقابية المتعاطفة مع السود.

ولعل عدم توافق تقديرات خطة (GEAR) مع ما حققه الاقتصاد الوطني من نتائج يرجع إلى انخفاض أسعار الذهب من جهة وكذلك اهتمام الحكومة بتأمين البنية التحتية للمجتمع وبقطاع الخدمات والنقل والمواصلات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة من جهة ثانية، ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الوطني اصطدم بأزمة النمور الآسيوية خصوصا أن الدول الآسيوية تنال حصة الأسد في التعاملات الخارجية لجنوب إفريقيا.

ورغم كل ما اتخذته الحكومة من إجراءات لتحسين وضعية السكان ورغم أن الدخل القومي الذي حقق نسبة نمو معتبرة لكن هذا لم يمنع من معاناة السكان من الفقر والحرمان فحوالي 50٪ من المساكن بدون ماء و30٪ بدن كهرباء و40٪ من البطالة كل هذا في منطقة "تاون شيبس" لوحدها[3]، إلى جانب ما يعانيه السكان من مرض

---

(1) المرجع نفسه، ص.265.

(2) (Texte sans auteur), "Développement international, L´Afrique du Sud investit sur le contient", **Le Moci**, nº.1643, 25 Mars 2004, p.22.

(3) (Texte sans auteur), " Afrique du Sud, un nouvel élan dix ans après?", **Le Moci**, nº.1643, 25 Mars 2004, p.19.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإيدز والذي يكلف الدولة مبالغ طائلة لمكافحة الصدارة بالنسبة لارتفاع عدد الحالات المصابة بهذا المرض الذي لا دواء له لحد الآن.

فمع التحديات التي يواجهها اقتصاد جنوب إفريقيا إلا أنه لا يمكن إنكار ما تم إنجازه حتى سنة 1999 من خلال برنامجي (RDP) و(GEAR) والتي نذكر منها[1]:

- "في 1994 لم يكن لدى 30٪ من مواطني جنوب إفريقيا إمكانية الوصول إلى مصادر المياه قرب منازلهم، انخفضت إلى 20٪ بعد استفادة 3 مليون شخص من برنامج الحكومة للمياه.
- في 1994 وصلت الكهرباء إلى أقل من 40٪ من عائلات جنوب إفريقيا، بحلول 1999 ارتفعت النسبة إلى 63٪ بعد توصيل 2 مليون عائلة بشبكة الكهرباء.
- في 1994 كان لدى ربع المنازل هواتف، وسيصبح 35٪ متصلين بنظام الخدمة الهاتفية في نهاية القرن بعد توصيل 1,3 مليون خط.
- منذ 1994 كان يتم يوميا في المتوسط توصيل الكهرباء إلى 1300 منزل، تركيب 750 هاتف، وينتفع 1700 شخص بالوصول إلى المياه النقية.
- وصل برنامج تغذية أطفال المدارس الابتدائية إلى 5 مليون طفل، في نفس الوقت الذي أصلح فيه وبني 10 آلاف مدرسة.
- استفادة النساء الحوامل والأطفال دون السادسة بالرعاية الصحية المجانية، وبني 638 مستوصفا منذ 1994.
- طورت الحكومة طاقة البناء لتوفير 15 ألف منزل شهريا، وساهم برنامج دعم الإسكان في بناء 630 ألف منزل حتى مارس 1999"

[1] هاين ماريز، المرجع السابق، ص ص.291-292.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني : النظام الحزبي

إن اتخاذ الحكومة لأي قرار أو محاولة إجراء أي تعديلات أو إصلاحات يقتضي ذلك موافقة البرلمان على ما تتخذه الحكومة من تدابير، وهنا يدخل دور وأثر تفاعلات النظام الحزبي على مجريات الحياة السياسية.

- **النظام الحزبي و التنمية الاقتصادية في الهند :**

عند طرح الحكومة الهندية لقضية الإصلاح الاقتصادي لقت هذه المبادرة معارضة شديدة في صفوف المستفيدين من النظام الاقتصادي القائم آنذاك على الحماية والدور الكبير للقطاع العام وتحكم الدولة في الاقتصاد، بالإضافة إلى المعارضة الحزبية من قبل حزب بهارتيا جاناتا والذي كان يرفض وبشدة تحرير التجارة الخارجية والاستثمار ويدعو إلى حماية الصناعة المحلية.

ومن هنا تأتي أهمية تأثير طبيعة التفاعلات الحزبية في الهند على مدى قدرة الحكومات المتعاقبة على اتخاذ إجراءات واسعة في عملية الإصلاح الاقتصادي وكذلك على الاستقرار الحكومي، ومدى توظيف الأحزاب السياسية في الهند للمسألة والتنافس عليها خاصة في خضم المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها السكان علما أن الدولة الهندية تصنف في خانة الدول الفقيرة في مستوى الدخل الفردي.

علما أن عملية الإصلاح الاقتصادي كانت قد اتخذتها حكومة "راجيف غاندي" المستندة على أغلبية برلمانية لحزب المؤتمر في مجلس الشعب الهندي (77٪ من مقاعد البرلمان، 415 مقعدا من إجمالي 541)، ولكن لاقت معارضة داخل صفوف حزب المؤتمر وأدت إلى حدوث خلافات داخلية في الحزب نفسه بسبب معارضة القاعدة الشعبية للمبادرة والتي كانت تتكون أساسا من سكان المناطق الريفية، رغم تخفيض الضرائب على الفلاحين لكنهم عانوا من الضرائب غير المباشرة التي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، إلى جانب شعورهم بانحياز الحزب إلى الأغنياء بسبب ما منح من امتيازات لرجال الأعمال والطبقة الوسطى، حتى أن القوى الرئيسية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المستفيدة من النظام الاقتصادي القائم على الح
الأعمال والبيروقراطية والاتحادات العمالية عارضت سياسة الإصلاح الاقتصادي بسبب ما ستتعرض له الصناعة الوطنية المحمية من المنافسة الأجنبية[1].

واستمرت المعارضة لسياسة الإصلاح الاقتصادي داخل صفوف الحزب خاصة بعد قرار "راجيف غاندي" تخفيض الدعم الموجه إلى منتجات الأسمدة والأغذية والبترول، وقد واجهته اضطرابات شعبية أدت إلى خسارة حزب المؤتمر في الانتخابات التشريعية في بعض الولايات في 1987، لهذا شلت المعارضة قدرة الحكومة على تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي[2].

وبمجيء حكومة "ناراسيما راو" المستندة على أقلية برلمانية (226 مقعدا من إجمالي 507 بنسبة 44٪) دفعت الإصلاح الاقتصادي إلى الأمام خاصة بعد الركود الذي أصاب الاقتصاد الوطني في بداية الثمانينات والتسعينات، وقد كانت سياسة التحرر الاقتصادي سببا في إنعاش الاقتصاد الذي انعكست لآثاره على قطاع الزراعة في (1995/1994)، وعلى قطاع الصناعة في (1996/1995) وعلى قطاع الخدمات في (1997/1996) إلا أن ما حدث من انخفاض في النمو الصناعي من 12,1 عامي 1995-1996 إلى 3,6 عامي 1996-1997 أثار القلق في أوساط الحكومة خاصة مع تراجع الصادرات ومشكلة التضخم (ارتفع المعدل إلى 18٪). وبسبب عدم اتفاق أحزاب التحالف الثلاثة عشر كان هناك ركود اقتصادي، فقد رفضت التنظيمات اليسارية والحزب الشيوعي والحزب الماركسي خوصصة قطاع التأمين في حين اتفقت على النقص الذي تعاني منه الدولة في البنية الأساسية من كهرباء وطرق ومواصلات والتي تمثل عقبة في مسار الإصلاح الاقتصادي[3].

لكن عملية تحرير الاقتصاد أسفرت على نتائج إيجابية من خلال تحسين الأداء في قطاع الزراعة وزيادة نمو القطاع الصناعي وانخفاض معدل الديون الخارجية

---

(1) محمد فايز فرحات، المرجع السابق، ص.63.
(2) المرجع نفسه، ص ص.63-64.
(3) سفير-حسين شريف، المرجع السابق، ص ص.168-169.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

(92,26 مليار دولار في 1996)، وانتهت بتخفيض الضرائب والعوائق الجمركية.

ومن الأسباب التي ساهمت في تدعيم الحكومة وتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي هو تماسك أعضاء حزب المؤتمر لأنه استند على أقلية برلمانية أولا وهذا ليس في صالحه كما أن أي انشقاق سيؤدي إلى سقوط الحكومة، فضلا عن أن حزب المؤتمر في هذه المرة نال الدعم من المناطق الجنوبية بعدما كان يحظى بدعم المناطق الشمالية في السابق مما أدى إلى تحجيم معارضة الشمال لسياسة الإصلاح في البرلمان.

كما أن الأزمة التي أصابت الإقتصاد الهندي في 1991 دفعت بكل أحزاب المعارضة إلى إعطاء الحكومة القائمة الوقت الكافي لمواجهة الأزمة الاقتصادية حتى لا يكون أيا منها سببا في سقوطها. حتى أن الوقت لم يكن مناسبا لإجراء انتخابات أخرى والتي تتطلب موارد مالية وجهودا تنظيمية ودعاية كبيرة لم تكن الحكومة قادرة على تغطيتها، لذلك كان هناك نوع من التراضي بين الأحزاب السياسية فيما يخص تأجيل الانتخابات وإعادة بناء تماسكها. حتى أن "راو" اعتمد على سياسة التشاور مع قادة أحزاب المعارضة التي نال بها الموافقة على برنامج الإصلاح[1].

ومنذ ذلك الحين صارت قضية الإصلاح الاقتصادي محور اهتمام كل حزب رغم معارضة حزب "بهارتيا جاناتا دال" لها في السابق، لكن التقارب الذي حدث بينه وبين حزب المؤتمر وتصاعد القومية الهندوسية حال دون استمرار المعارضة، وصارت قضية الإصلاح الاقتصادي محور أجندة كل حزب خاصة مع التطورات الدولية واتساع حجم السوق العالمية واندماج الهند في التجارة الدولية، واستمرار الجدل حول دور الدولة الذي مازال رئيسيا في مجالات التنمية مع ما يعانيه قرابة 360 مليون

[1] محمد فايز فرحات، المرجع السابق، ص.64.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

شخص ممن يعيشون دون الحد الأدنى للتغذية ،

تفاقم مشكلة البطالة وانتشار نسبة الأمية في وسط السكان[1]، هذا ما يجعل الحكومة تسعى إلى محاولة تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية في ظل مجتمع يعاني من الطبقية والصراعات الدينية والإثنية والعرقية بالإضافة إلى التعداد السكاني الكبير الذي بلغ المليار نسمة والذي يكون أحد أسباب عرقلة النمو الاقتصادي في الهند التي يغلب على سكانها بعض المعتقدات الدينية التي لا تخدم عملية التنمية.

[1] سفير-حسين شريف، المرجع السابق، ص.170.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

➢ **النظام الحزبي و التنمية الاقتصادية في [illegible]**

يرتكز دفاع الحكومة عن إستراتيجيتي (RDP) و(GEAR) على ثلاثة آراء أحدهما سياسي والآخرين اقتصادي واجتماعي، فلما قدمت الحكومة خطة (GEAR) وصفتها بأنها توسيع لما جاء في برنامج (RDP) لأن كليهما يهدف إلى القضاء على الحرمان عن طريق إطلاق الاقتصاد الوطني بسرعة إلى دورة جديدة من النمو، وهما متطابقتان ويمكن لأهدافهما أن تتحقق في إطار نمو اقتصادي قابل للاستمرار ومناخ اقتصادي كلي ثابت وقطاع تنافسي ناجح.

لذلك نجد أن موقف الأحزاب السياسية في جنوب إفريقيا من الأداء الاقتصادي للدولة يختلف تماما عن تلك الموجودة في الهند، باعتبار أن الحزب الحاكم والوحيد المسيطر على الساحة السياسية في جنوب إفريقيا هو المؤتمر الوطني الإفريقي الذي استوعب مختلف القوى المؤثرة في الواقع السياسي واستطاع أن يحقق شعبية كبيرة والتي أعطته صفة القداسة خاصة وأنه كان بقيادة كل من "نلسون مانديلا" و"ثابو مبيكي" الشخصيتين البارزتين في التاريخ السياسي للدولة ولهما من التأثير ما لا يمكن وصفه. لذلك لما فاز المؤتمر الوطني الإفريقي في انتخابات 1994 بالأغلبية الساحقة استطاع أن يشكل الحكومة بمفرده دون أن يحتاج إلى ائتلاف حزبي، هذا ما جعله يتحكم كليا في زمام الأمور، حتى أن الأحزاب الأخرى تعتبر أحزابا قومية كل يمثل فئة محدودة من السكان ويتواجد في ولاية معينة على غرار المؤتمر الوطني الإفريقي الذي يعتبر حزبا وطنيا، هذا ما جعل الحكومة تستبد إن صح التعبير بالقرار السياسي دون أن تأخذ بعين الاعتبار القوى السياسية المؤثرة في الدولة التي في غالبية الأمر لم تستطع أن تشكل المعارضة الفعلية التي يمكن أن يكون لها صدى وتأثير على قرارات الحكومة، لذلك كان المؤتمر الوطني الإفريقي هو الحزب القوي المسيطر على السلطة لذا لا يوجد فرق بين ما يريده الحزب وما تقرره الحكومة باعتبار أن نفس قادته هم أعضاء في الحكومة، هذا إلى جانب أن برنامج (RDP) الذي اتخذته الحكومة كأول إجراء للإصلاح الاقتصادي كان باقتراح من نقابات العمال ووضعه الحزب في أجندته

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وجعله محور حملته الانتخابية لذلك لم تكن هن
قرارات اقتصادية تقضي بتحرير التجارة وتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر، وحتى في إستراتيجية (GEAR) فإن الحكومة أخذت بالسرية في صياغة الخطوط العريضة له.

فبحلول سنة 1996 حذر بعض اقتصاديي المؤتمر الوطني الإفريقي الحكومة إتباع سياسة النمو الموجه للتصدير وحذروها من خطر هذه السياسة خاصة في ظل الظروف الدولية غير المواتية لنجاح هذه السياسة، لكن الحكومة غالبا ما كانت تحجم هذه التدخلات وتصبح بذلك هذه المعارضة مقيدة بتفاعلات قوى السوق.

ويرى بعض الاقتصاديين مثل "ناتراس" أن الحكومة اختارت النمو والتشغيل وإعادة التوزيع لأن هذه السياسة تخدم الهدف السياسي الرامي إلى توحيد فئات مختلفة من الجماهير داخل المؤتمر الوطني الإفريقي من جهة، ومن جهة أخرى نظرا للتأثير الكبير الذي كان يمارسه الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا ونقابات العمال (تيار اليسار) داخل المؤتمر الوطني الإفريقي والجدل الكبير في أجهزة الإعلام وبين الخبراء في الملتقيات حول الخيار الاقتصادي لجنوب لإفريقيا، وقد حذر النقاد من إسراف الدولة في الإنفاق المرتبط بإعادة التوزيع لأن من شأنه حماية الاقتصاد أكثر مما ينبغي، مما يجعله يسقط في شراك النقد الأجنبي وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية والتضخم المفرط والمديونية وانخفاض الأجور، هذا ما يجعل سياسة (GEAR) قصيرة المدى[1]. لذلك نجد أن المعارضة لم تتطور أو تمارس تأثيرا فعالا لأنها لم تكن نقدا فكريا متماسكا، فحتى الرأسماليين في جنوب إفريقيا لم يتفقوا حول حدود تحرير السوق.

كما أن مشاورات المؤتمر الوطني الإفريقي مع أعضائه وحلفائه السياسيين أثناء المفاوضات السياسية مجزأة وروتينية ولم توجد علاقة فعلية بين المفاوضات وصياغة السياسة الاقتصادية، وحتى الشعار الذي أعلنته الحكومة حول تمكين السود اقتصاديا بحجة أنه يخدم كل السكان السود لم يكن كذلك بقدر ما كان خدمة للبرجوازية السوداء التي ظهرت بعد القضاء على نظام الأبارتيد، وهذا الميل من قبل الحكومة لها

[1] هاين ماريز، المرجع السابق، ص.200.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولرجال الأعمال بررته أمام اليساريين بحجة المال.

حتى أنه عند صياغة خطة (GEAR) كانت في ظروف سرية ولم يصرح بها إلا من قبل الشخصيات العليا في المؤتمر الوطني الإفريقي ولكن بخلاصات روتينية، ولم يبينوا سوى قسم من الاتجاه العام لهذه السياسة للحزب الشيوعي ومؤتمر نقابات جنوب إفريقيا (COSATU)، وهذه العملية كانت بعيدة عن ضغوط الجماهير ومتناقضة مع الممارسات التقليدية التي كان يدعيها الحزب الحاكم، وقد صرح وزير المالية "تريفور مانويل" الذي واصل العمل في الخطة حتى إنهائها بأنها غير قابلة للتفاوض في توجهاتها الأساسية على الرغم من أن الحكومة ترغب في التفاوض على التفاصيل مع الشركاء الاجتماعيين[1]. ورغم معارضة نقابات العمال والحزب الشيوعي لكن لم تؤخذ بعين الاعتبار رغم تأثيرهما على الحزب ولكنه أخذ بالخطة الجديدة لأنه كان مطالبا بترسيخ مبدأ الوحدة بين سكان جنوب إفريقيا، ورغم المعارضة الشديدة لهذا البرنامج إلا أنها لم تصل إلى حد مطالبة الحكومة بسحبها.

ورغم عدم مطابقة النتائج التي حددتها الإستراتيجية الجديدة مع النتائج الفعلية غير أن الحكومة واصلت بتطبيقها خاصة وأنها مطالبة بتحقيق التوزيع العادل للثروة بين السكان.

[1] المرجع نفسه، ص ص.251-252.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني: تحديات التجربة الديمق

المطلب الأول: تحديـــات التجربة الديمقراطية في الهند.

1. التحديـــات السياسيـــة:

تعتبر الهند من أكبر الدول المستعمرة سابقا، فقد كانت تشكل لبريطانيا العظمى جوهرة مستعمراتها، ومنذ استقلالها عام 1947 كونت دولة فيدرالية على نمط الديمقراطيات الغربية الحديثة، وأصبحت بذلك من أكبر الديمقراطيات في العالم، مع أكبر مشاركة شعبية تقليدية منذ الاستقلال إلى حد الآن في ظل تعدد الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب البنية البشرية المعقدة والمتباينة، كل هذا تحت مبدأي العلمانية والديمقراطية اللتين أعلنتهما كشعار لدولة مستقلة وأقرتهما في الدستور المعمول به[1].

وهي إن كانت تشكل أحد أكبر التجمعات السكانية في العالم غير أنها مازالت في غالبيتها العظمى تعتبر مجتمعا تقليديا، نظرا للتناقضات السياسية التي توجد داخل الدولة الواحدة والتي نذكر منها:

1. سيطرة الحزب الواحد:

رغم التعددية الحزبية الموجودة في الهند إلا أنها مطبوعة بسيطرة حزب المؤتمر القومي الهندي، فهو يسيطر عليها سيطرة تاريخية طويلة في بلد يعترف بالتعددية ويعتبر أكبر الديمقراطيات في العالم، كونه أنه ساعد لفترة طويلة على جمع شتات الهند، فهو الذي قرر منذ الاستقلال وجوب بناء أمة واحدة تحت شعار "تهنيد البلاد"، ولعب دورا في تثبيت الشخصية الهندية وغرس قيم الثقافة السياسية وفرض

---

[1] (Texte sans auteur), "Droits, démocratie et gouvernance : Inde" (Rapport), Produit par **l'Agence canadienne de développement international (ACDI)**, Mars 2000, p.1.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التمثيل الشعبي داخل المؤسسات من خلال تأطير الجماهير، وتعايشه مع مختلف التطورات التي تطرأ على المجتمع الهندي والتفاعل معها بشكل يجعله يؤثر فيها، فلقد تطور من حركة إصلاح إلى منظمة تحرير إلى حزب حاكم.

2. المركزية:

بعد الاستقلال أقر المؤتمر القومي الهندي بوجوب الأخذ بالنظام الفيدرالي حيث تكون السلطة المركزية ضعيفة مرفقة باستقلالية في تسيير شؤون الدولة. لكن ما لوحظ على النظام السياسي الهندي أنه في تناقض تام لأنه يقر بالتنظيم الفيدرالي ولكن فيدرالية تعاونية بالموازاة مع مركزية قوية في تسيير شؤون الدولة خاصة في الشؤون الاقتصادية، فإنها تعتمد على التخطيط المركزي للاقتصاد أي أن الهند أخذت بالنظام الديمقراطي في المجال السياسي ويقابله نظام اشتراكي في المجال الاقتصادي بحكم أنه يقوم على سيطرة القطاع العام وتحكم الدولة في الاقتصاد وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ولم تأخذ بالتحرير الاقتصادي إلا في سنة 1991 حيث طبق "ناراسيما راو" برنامج الإصلاح الاقتصادي.

فالدستور أقر بالعلاقة بين الدولة والإتحاد الفيدرالي للولايات في المجال التشريعي والإداري والمالي، كما حدد العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (سبق تبيانها في الفصل الأول)، لكن الواقع غير ذلك بحيث أن هناك عدم الفصل وتداخل في اختصاص السلطات، وإعطاء أولوية للبرلمان على المجالس التشريعية للولايات فيما يتعلق بالتشريع في أمور التنمية والصناعة مما يحد من اختصاص السلطة التنفيذية للدولة. حتى في الإدارة نجد أن التنظيم الفيدرالي للهند يختلف عما هو جار في الولايات المتحدة الأمريكية، فالدستور خول للسلطة المركزية بتشريع كل القوانين المتعلقة بالشؤون الخارجية، السياسة العامة، النقل، المواصلات، الضرائب ... الخ[1].

[1] Christophe Jafffrelot, **L´Inde contemporaine de 1950 à nos jours** (Lille: ed. Fayard, 1996), pp.199-204.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالهند تقر بالتنظيم الفيدرالي واللامر
الشديدة للسلطات.

3. النزاعات الطائفية:

تعاني الهند من أعمال العنف الطائفية في أغلب ولاياتها جرّاء ما يحدث من نزاعات وخلافات مابين الهندوس والسيخ من جهة، ومابين الهندوس والمسلمين من جهة ثانية، ومابين طبقات الهندوس من جهة أخرى، علما أن الدين يمثل عاملا محوريا في حياة الشعب الهندي، لكنها دولة علمانية، كما أنها تحوي تعددية في اللغات واللهجات.

"فأعمال العنف الديني تدخل في إطار الظواهر الاجتماعية البحتة ولا يمكن تجريدها من محتواها السياسي والاقتصادي، فهذا النوع من القومية لا يعبر عن مشاعر دينية إلا بالقدر الذي ترتبط فيه مباشرة بميدان علاقات السلطة داخل المجتمع"[1].

ويمكن التفصيل في هذه النزاعات كما يلي:

1) النزاع الطائفي بين الهندوس والسيخ (مشكلة البنجاب):

بعد استقلال الهند عام 1946 طالب السيخ بولاية خاصة بهم في الهند، فهم يحاولون الانفصال عنها بإقليم البنجاب (الذي يعد إقليما غنيا يقع على الحدود الفاصلة بين الهند وباكستان) وتأسيس دولة "خاليستان"، هذا ما دفع الحكومة في عام 1966 منحهم حكما جزئيا للمنطقة حيث تقع مدينتهم المقدسة "أمرتسار" في هذه الولاية، ونتيجة لتصاعد أعمال العنف في المنطقة ضد الهندوس قامت الهند بإرسال قواتها إلى المنطقة منذ 1984 والتي اجتاحت المعبد الذهبي الذي كان ملجأ للسيخ، وألقي القبض على المتطرفين من خلال عملية "النجم الأزرق"، مما أدى بالسيخ إلى الرد على هذه العملية باغتيال "أنديرا غاندي". والسيخ يرفضون نظام الطبقية الموجود في الهند

[1] رومان مايترا، "إيديولوجيا التطرف الهندوسي""، **لومند ديبلوماتيك**، سبتمبر 1999، ص.9.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويسعون لتكوين مجتمع تسوده المساواة[1]، وت
صحاب" الذي أجازته لجنة برلمانية للسيخ في أكتوبر 1973 ثم مؤتمر عموم الهند لحزب "الأكالي" (حزب طائفة السيخ) في أكتوبر 1978، وتتمثل هذه المطالب التي يتزعمها مطلب تعميق الحكم الذاتي فيما يلي[2]:

- إن كل الولايات التي تتحدث اللغة البنجابية والتي تتمثل في هاريان، هيماتشال، براديش، راجستان، شانديجار، تشكل البنجاب الجديدة التي يكون لها قانونها الخاص ومؤسسات الخاصة وممثلين في الحكومة المركزية.

- إعادة تحديد العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات الهندية، وصياغة دستور جديد يسمح بتطبيق المبادئ الفيدرالية الحقيقية على أسس التمثيل المتكافئ لكل الولايات في الحكومة المركزية. وعدم تدخل الحكومة في الشؤون الداخلية للمنطقة.

- الاعتراف بحقوق الإنسان لكل الأقليات الدينية والقضاء على الفقر والمجاعة وتحقيق العدالة في توزيع الثروة والمساواة في التوظيف، وضمان عدم تعرض الأقليات السيخية وغيرها لأي اضطهاد، وعدم التمييز بين الأقليات لترسيخ معنى الديمقراطية.

- وضع قيود على تناول الكحول والتدخين لأن الديانة السيخية لا تبيح ذلك.

- المطالبة بتغيير اتجاه السياسة الخارجية الهندية وبنائها عل أسس السلم والمصالح القومية وإتباع منهج السلام مع البلدان المجاورة.

ولا زالت الحكومة الهندية تعاني من تصاعد أعمال العنف في ولاية البنجاب ضد الهندوس الذين اضطروا للرحيل مما أدى بالحكومة إلى فرض الحكم المركزي على الولاية، في حين مازال السيخ يطالبون بالحكم الذاتي لإقليمهم.

---

[1] Christophe Jafffrelot, **L´Inde contemporaine de 1950 à nos jours**, Op.cit. , p.235.

[2] إحسان قاسم، "حكومة راجيف غاندي في مواجهة التحديات الداخلية"، **السياسة الدولية**، ع.90، أكتوبر 1987، ص.206.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2) النزاع الطائفي بين الهندوس والمسلم

يشكل المسلمون الأقلية الأولى في الهند من حيث العدد، فلقد حكموها لمدة ثمانية قرون ونصف إلى أن انتهى إثر الاحتلال البريطاني سنة 1857. فنادرا ما كان يحصل المسلمون على وظائف مهمة ومناصب حساسة في الهند، كما أنهم لا يحظون بوظائف في الإدارة المحلية. ومع تصاعد القومية الهندوسية عانى المسلمون كثيرا بموجب صعود حزب باهارتيا جاناتا الذي يرى أن الدولة الهندية تختزل في الانتماء الهندوسي وأنه يتعين على الطوائف الأخرى أن تذوب في الأغلبية الهندوسية ولو اقتضى الأمر اللجوء إلى العنف والإقصاء[1]. ولقد جرت عدة تصادمات بين الهندوس والمسلمين أسفرت على العديد من الضحايا خاصة في صفوف المسلمين، منها أحداث مسجد "دايودها" والتي أسفرت على مقتل 400 مسلم في 1980-1985، و700 في 1986-1989، ومابين 1000 و2000 في 1990-1993. وما حدث في "ميروث" والعاصمة حيث تعرض المسلمون لمذابح دامية في 1987، وأحداث "بهاغالبور" التي مات فيها أكثر من 1000 مسلم في 1989، وأحداث "بهوبال" التي راح ضحيتها 120 ميتا في ديسمبر 1992[2]. وأحداث "ڤوجارات" التي هي عبارة عن برنامج اتخذه حزب باهارتيا جاناتا ضد المسلمين أسفر على صدام بين الهندوس والمسلمين راح ضحيته 2000 ميت سنة 2002 هذا ما أفقد الحزب الكثير من المناصرين[3].

والفرق بين الصراع مابين الهندوس والسيخ والصراع مابين الهندوس والمسلمين واضح تماما، فبينما يطالب السيخ بالانفصال بإقليم البنجاب عن الهند ويثيرون الاضطرابات لإجبار الحكومة على تنفيذ مطالبهم، لكنها تبقى محدودة في نطاق جغرافي معين يمكن السيطرة عليه على غرار التوتر الحاصل بين الهندوس والمسلمين باعتبار المسلمين أكبر أقلية في الهند وموزعون في ولايات مختلفة ويشكلون

---

(1) عبد الرحمان عبد العال، المرجع السابق، ص.182.

(2) Christophe Jaffrelot, **La démocratie en Inde (Religion, caste et politique)**, Op.cit, pp.296-298.

(3) Sudeep Mukhia, "La démocratie la plus futée du monde!", **Courrier international**, nº.707, du 19 au 26 Mai 2004, p.45.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأغلبية في ولاية "جامو" وكشمير، لذلك أي ... سرعان ما يحدث الاضطراب في باقي المناطق الأخرى التي تحوي عددا من المسلمين، وهذا ما يدل على أن بناء الأمة الذي أعلنه حزب المؤتمر لم يكتمل بعد[1]، فعند الحديث على كشمير يتعلق الأمر بتلك الواحة الجميلة التي لا تريد الهند التخلي عنها لما لها من فوائد تعود بالربح الكبير على اقتصاد الهند، لذلك تمثل هذه القضية مصدر نزاع وتوتر دائم بين الهند وباكستان تعود جذوره إلى مشكلة تقسيم شبه الجزيرة الهندية بين الدولتين في الأربعينيات، فبينما يخضع هذا الإقليم لسيطرة الهند ترى باكستان أنها الأولى به بحكم وجود الأغلبية الإسلامية فيه، مما أدى إلى نشوب عدة خلافات بين الدولتين لحد الآن[2].

3) النزاع الطائفي بين الهندوس (الطبقات الاجتماعية للهندوس):

يتكون الهندوس من أربع طبقات هي: البراهما، المحاربون، التجار، المنبوذون. ويسود هذه الطبقات الأربع عنف متبادل ومتوارث يشوب من حين لآخر. وأكثر هذه الطبقات معاناة هي طبقة المنبوذين التي سعى "المهاتما غاندي" جاهدا لتحسين أحوالها المعيشية ومعاملتهم معاملة إنسانية تليق بهم وفتح فرص التعليم والتوظيف في مناصب حكومية أمامهم وأسماهم "الهاريجان" أي أبناء الله، والمنبوذون هم طبقة كبيرة العدد يعانون الاضطهاد والتعسف، وقد خول لهم الدستور العديد من الضمانات لتوفير حياة كريمة لهم حيث منح لهم بعض المزايا كتخصيص نسبة 21٪ من المقاعد لهم في المدارس والوظائف الحكومية وأطلق عليهم "الفئات المجدولة" ثم رفعت هذه النسبة بما يخدم الأهداف السياسية للقوى الكبرى في الدولة لأنهم من الأصوات التي يسهل شراؤها بأرخص الأثمان نظرا لفقرهم الشديد، ومع هذا الاهتمام الكبير بهم من قبل الحكومة دخلت الطبقات الهندوسية في صراع دموي في "جوجرات" راح ضحيته 200 قتيل، كما شب نزاع بين طبقة المحاربين والمنبوذين الذين شنوا

---

[1] مي قابيل، المرجع السابق، ص.78.
[2] أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص.57.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

غارات عليهم وعلى طبقة الحكام جرت في إقلي
يتعرض المنبوذون لأبشع أنواع التعذيب والاضطهاد.

فهذه الصراعات الطائفية تشكل صراع هوية يهدد الديمقراطية الهندية، في بلد مازال قائما على نظام الطبقات المغلقة ويسعى لبناء ديمقراطية حديثة تتميز فيها الهوية الاجتماعية عن الهوية الفردية، لكن هذه المسألة تختفي وراء صراعات هوية تدور حولها السياسة منذ سنوات[2]. لهذا كما أنها ترتبط بالعامل الاقتصادي نتيجة لسوء توزيع الثروة وسوء الأحوال المعيشية لبعض الطبقات المحرومة والتي تشكل أغلبية السكان، بالإضافة إلى الفقر والمجاعات وعدم المساواة.

- ومع كثافة مشاكل الهند الداخلية فإنها في المقابل تعتبر قوة إقليمية ودولية تملك قدرات نووية وعسكرية كبرى، حيث أن دور المؤسسة العسكرية في الهند يكمن في الدفاع عنها في مواجهة أية تحديات داخلية أو خارجية، ولم تكن أبدا وسيلة في يد القوى السياسية لحسم صراعاتها من أجل الوصول إلى السلطة[3]. والدافع السياسي الرئيسي وراء تجارب الهند النووية هو الرغبة في الحصول على مكانة دولية تتناسب مع حجمها كبلد كبير، رغم ما يعانيه السكان من الفقر إلا أن هذا لم يمنعها من أن تبرز كقوة إقليمية عظمى في جنوب آسيا قادرة على منافسة الصين وباكستان. وما أهل الهند لامتلاك السلاح النووي وجود البنية الأساسية التي تشمل القاعدة البشرية العلمية والتكنولوجية، مع وجود مراكز الأبحاث العلمية والمعاهد والمعامل المتخصصة، والمفاعلات النووية، إلى جانب تدبير الخامات النووية اللازمة والقدرة الاقتصادية لتنفيذ برنامج نووي[4].

---

(1) إحسان قاسم، المرجع السابق، ص.207.

(2) بوروشوتام اغراوال، "صراع الهوية يهدد الديمقراطية الهندية"، **لومند ديبلوماتيك**، سبتمبر 1999، ص.8.

(3) مصطفى أحمد علي، "وحدة الهند في مواجهة التحديات الداخلية"، **السياسة الدولية**، ع.88، أفريل 1987، ص.206.

(4) ممدوح عطية، "القدرات النووية الهندية .. وتطورها"، **السياسة الدولية**، ع. 133، جوان 1998، ص ص.243-244.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2. التحديـــات الاقتصادية والاجتماعية

أمام التحديات السياسية التي تؤثر على التركيبة الديمقراطية للهند توجد تحديات اقتصادية واجتماعية تعاني منها الهند وتشكل عقبة أمام اكتمال تنمية الهند من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل أهم المشاكل التي تعني منها الهند فيما يلي:

1. مجتمع زراعي تقليدي:

تعد الهند أول منتج عالمي للشاي والجوت والأراشيد، كما تحتل المرتبة الرابعة في إنتاج القمح والكاوتشو والقطن، والمركز السادس في إنتاج الحديد والطاقة الكهربائية والنووية. وتشغل ما يقارب 70٪ من اليد العاملة في مجال الزراعة، هذا ما يدل على أن الريف الهندي مازال يشكل القاعدة الأساسية في الحياة الاقتصادية الهندية مقابل 13٪ من القوى العاملة في الصناعة.

ورغم ذلك فإن تاريخ الهند حافل بأخبار **المجاعات**، حتى أنه كانت تحدث مجاعة كل عشر سنوات تقريبا [1] وسببها نقص المحاصيل الغذائية وتقلب الأحوال المناخية، وقد أخفقت الإستراتيجية الهندية لحد ما باعتمادها على اقتصاد موجه مركزيا ولكنه فشل نظرا لاتسام القطاع الحكومي عموما بالإدارة السيئة وعدم الفعالية ومعدلات العائدات المنخفضة، وبالنتيجة لم يتمكن الاقتصاد الهندي من تحقيق الفائض اللازم من أجل تحقيق مستويات ثابتة ومرتفعة من النمو، ولم تنجح الهند في إنتاج سلع متطورة تنافسية، أو في تسوية المشكلات الأساسية للتنمية خاصة فيما يتعلق بسكانها المهمشين، كما لم تستطع أن تطور بصورة مستقلة أنواع التقنيات المتقدمة اللازمة لجعلها مكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية. إلى جانب أن الهند قد واجهت في سنة 1994 حالات "**الطاعون**" والتي خلفت رعبا وهلعا في أوربا إلى حد التعبير أو القول أن الهند بلد مثل بلدان العصور الوسطى [2].

---

[1] Christophe Jafffrelot, **L´Inde contemporaine de 1950 à nos jours**, Op.cit., p.8.
[2] Loc.cit.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2. مشكلة الفقر:

وهي أكبر مشاكل هذا القطر الذي تعيش فيه الغالبية العظمى بحد الكفاف، مع زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء، فكلما تقدم التصنيع وتجمعت رؤوس الأموال في أيدي أصحاب المصانع الجديدة وأرباب العمل (عائلات: Birla, Tata, Gooderj) كلما زاد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، فحصة الفرد من إجمالي الدخل القومي تقدر بـــ 735 دولار أو أقل في 2002 وتصل نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 28,6٪ من (1990-2000) وتفاقمت إلى 40٪ فيما بعد (أقل من دولار في اليوم) حسب تقارير التنمية البشرية.

وأثناء الحديث عن الفقر نشير إلى ما يعانيه المجتمع الهندي من **نظام الطبقات** حيث هناك ثلاث طبقات إحداها غنية والثانية متوسطة والأخيرة فقيرة، وهذه الطبقات الثلاث تتفاوت في الدخل وفي الحصول على الوظائف وغير ذلك من **اللامساوات** سوسيو اقتصادية[1]، مما أسفر على سوء توزيع للثروة والموارد التي عادة ما تتسبب في العنف الحاصل في الهند، فمثلا في البنجاب هناك 800000 أسرة غنية تتقاضى أكثر من مليون روبيه في السنة أي ما يعادل 20000 أورو، و50 مليون هندي من الطبقة المتوسطة يتقاضى 4000 أورو سنويا، وما يقارب 135 مليون أسرة يعيشون بـــ 90000 روبيه في السنة (1800 أورو)[2]. كما أن هذا التناقض يوجد مابين مدن متحضرة وأرياف متخلفة، خاصة وأن الهند تعاني من أزمة التوزيع والتفاوت مابين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، ففي الوقت الذي تعمل فيه الحكومة على تقديم الدعم للمدن من خلال العمل على توفير السلع والمواد الغذائية بأسعار منخفضة، نجدها كذلك تقدم الدعم لسكان المناطق الريفية والمزارعين لكن بأسعار مرتفعة للمنتجات الزراعية، وهذا ما ساهم في اتساع الفجوة مابين الريف والحضر. كما أن الهند تعاني

(1) Christophe Jaffrelot, "politique de la caste», **Critique international**, n°.17, Octobre 2002, pp.132-139.
(2) Julie Auray,"Un modèle de croissance élitiste", **Alternatives Economiques**, n°.236, 05/2005, p.46.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من ارتفاع معدلات **البطالة**، فعلى حسب تقرير مليون في سنة 1998 رغم أن معدل التشغيل ارتفع إلى 2,2٪ سنويا[1].

3. مشكلة الانفجار الديمغرافي:

ويتضح ذلك من خلال اختلال التوازن بين عدد السكان ونسبة الإنتاج الزراعي، حيث أن سكان الهند كانوا لا يتجاوزون 236 مليون نسمة في مطلع القرن العشرين، ليتضاعفوا إلى 1065462000 في سنة 2004. وبهذا تضم الهند وحدها ما يوازي 20٪ من سكان الكرة الأرضية، وقد أثبتت الإحصائيات التي قامت بها اليونيسيف أن الهند ستصل إلى تعداد سكاني يضاهي مليار ونصف المليار نسمة عام 2050[2]. فهذه الزيادة الطبيعية يمكن إرجاعها إلى انخفاض نسبة الوفيات (6٪ عام 2001) وارتفاع نسبة المواليد وتحسن ظروف الوقاية والعلاج الصحي، ويعيش في المدن حوالي 28٪ من السكان أما في الريف فهناك 72٪. ولازال سكان الهند يعانون من مشكلة البطالة ومن قلة إمدادات المياه لاسيما الأحياء الفقيرة في المدن والعديد من القرى. فهذه الزيادة الضخمة للسكان التي تقدر بحوالي 13 مليون نسمة سببت أزمة في الغذاء والعمل ودفعت الحكومة إلى إتباع سياسة تنظيم الأسرة عن طريق توعية السكان وتحريم الزواج المبكر وتخفيض عدد المواليد[3]، ولكن هذه السياسة اصطدمت بعوائق منها: دين الآباء وقناعتهم بأن الأطفال يعنون قوة العمل ومن ثم زيادة الثروة ويشكلون عونا للأولياء في فترة الشيخوخة ، إلى جانب القناعات الثقافية حول دور المرأة ومعارضة تدخل الدولة في الشؤون العائلية[4]. كما أن المجتمع الهندي يعاني من وجود الملايين من الأطفال غير المتمدرسين يشتغلون بسبب الفقر الشديد، مع ارتفاع معدل **الأمية** والذي يقدر بـــ 48٪، يضاف إلى هذا تفشي مرض **الإيدز** (20٪ من السكان

---

(1) Gérard Heuzé, "Les conséquences sociales de la libéralisation en Inde", **Revue Tiers Monde**, T.XLII, nº. 165, Janvier -Mars 2001, pp.49-50.

(2) Pierre Paolo, Op.cit., p.5.

(3) بشرى قبيسي– موسى مخول، **الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين أوربا وآسيا** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 1997)، ص.236.

(4) بول كينيدي، **الإعداد للقرن الواحد والعشرين (التحولات الإقليمية)**، ترجمة: نظير جاهل، ج.1(بيروت: دار الأزمنة الحديثة، ط.1، 1998)، ص.282.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يعانون من الداء) حيث تحتل الهند المرتبة الثان
بهذا الداء، كما يسجل نقص فادح في الدعم الطبي للمناطق القروية والريفية.

وفي الأخير فإن الثروة البشرية مثلما تمثل سوقا بشرية ضخمة ومصدرا لكفاءات بشرية متنوعة في كافة المجالات، تبقى عبئا على التنمية الاقتصادية خاصة مع الانقسامات الدينية والطائفية والإثنية وتدني مستوى التنمية البشرية لقطاعات واسعة من الشعب الهندي[1].

4. الفساد:

تعاني الهند من انتشار الفساد نتيجة لطول بقاء حزب المؤتمر في السلطة وغياب الرقابة الشعبية الفعالة، وكانت هذه القضية أحد أسباب تدهور شعبية الحزب في السابق وصعود حزب بهارتيا جاناتا، وعموما يرتبط الفساد بعمليات الإصلاح الاقتصادي لما فيها من تبديد للمال العام. ولطالما اتهم الرؤساء والوزراء في الهند بالفساد خاصة وأن عملية الإصلاح الاقتصادي لم تصلح حال الطبقات الدنيا في المجتمع ومازال السكان يعيشون تحت خط الفقر[2] هذا إلى جانب **انخفاض الأجر** ووقوع المؤسسات في الهند في **الفساد** الناتج عن ضغوطات رجال الأعمال والقوى السياسية بالإضافة إلى **العنف** الحاصل وارتفاع معدل **الجريمة**[3].

---

[1] أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص.54.

[2] مي قابيل، "العلمانية الهندية: تداول السلطة وتعايش الأديان"، المرجع السابق، ص.77.

[3] P.D.Sharma, "Police society and change in India", **Dialogue**, v.6, n°.1, pp.79-80.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: تحديات التجربة الديمقر

1. التحديـــات السياسيـــة:

استطاعت جنوب إفريقيا أن تقود تجربة تحول ديمقراطي ناجحة في سنة 1994 بعد القضاء على نظام الأبارتيد وبناء دولة جديدة لا حكم فيها للأقلية البيضاء على الأغلبية السوداء، كما أنها تمكنت من تحويل تجربتها الديمقراطية من المستوى النظري الذي أقرته في دستورها الجديد إلى مرحلة الترسيخ والتدعيم بالتأكيد على انتخابات دورية وفيها تداول على السلطة إبتداءا من سنة 1999 إلى حد الآن، إلا أن هذه التجربة لا زالت تعترضها مجموعة من التحديات وجب على النظام القائم معالجتها أو محاولة تفاديها لأنها تؤثر على مستقبل الديمقراطية في الدولة، ومن هذه التحديات نذكر:

1. أزمـــــتي الهويـــــة والاندماج:

تعتبر أزمتي الهوية والاندماج من أهم الأزمات التي مازال يتخبط فيها هذا النظام. فقد عمل نظام التمييز العنصري منذ البداية على خلق وتغذية هاتين الأزمتين من خلال التفرقة بين البيض وباقي السكان في جنوب إفريقيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى قام بإعطاء الحكم الذاتي لبعض المقاطعات مثل مقاطعتي "البوتستون" و"الكوازولو" وعمل على تقوية النزاعات الإثنية بين سكانها.

فأزمتي الهوية والاندماج في جنوب إفريقيا انبثقتا مع تطبيق سياسة التمييز العنصري وما تبعها من إجراءات تعسفية ضد السكان (السود والهنود والملونين عدا البيض)، من خلال صياغة قوانين تعمل على التفرقة بين البيض والإفريقيين وإقامة معازل خاصة بالسود. فمثلا أزمة **الاندماج** تعود جذورها إلى سنة 1948 حين فاز الحزب الوطني بالانتخابات التشريعية والذي تركزت حملته الانتخابية آنذاك عل سياسة الفصل العنصري لتفادي هيمنة الأغلبية السوداء على الأقلية البيضاء على أن لا يكون للسود أي تمثيل سياسي في النظام السياسي لجنوب إفريقيا أو أحد أجهزته الرسمية، ولأن هذه السياسة قد هوجمت من قبل الإفريقيين ولم يستسلم السكان لها قامت حكومة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

"بياتر بوتا" ببعض الإصلاحات الاقتصادية "الإستراتيجية الشاملة"، التي تجمع بين إجراءات أمنية فعالة وسياسات إصلاحية تقضي على الفروقات الاجتماعية التي يمكن أن يستغلها أولئك الثوار وإعادة هيكلة المجتمع وفق المقاييس التي تحتاجها الصناعة، كما أنها تهدف إلى التكثيف من عوامل التفرقة بين الطبقات والتقليص من الطبيعة العنصرية للنظام السياسي في آن واحد، ولكن هذه الإستراتيجية لم تغير شيء ففي سنة 1985 بدأت مجموعة من الحملات المحلية المواجهة للنظام القائم بما في ذلك مقاطعة الحكومة ورفض دفع مستحقات السكن ومقاطعة استهلاك المواد التي ينتجها البيض لإرغام مالكيها على دعم المطالب بالقضاء على التمييز العنصري والتقليص من حدة القمع الذي تمارسه الدولة وبدأ تزايد حجم الاحتجاجات في المدارس وإضرابات العمال، ومع رفع أجرة المساكن وتكاليف مختلف الخدمات زادت التمردات في المدن الكبرى مثل العاصمة "بريتوريا" و"جوهانسبورغ" و"سويتو" وغيرها ما بين شهر سبتمبر إلى شهر أكتوبر من سنة 1984، وامتدت إلى مناطق أخرى بالهجوم على البناءات الحكومية ومساكن المستشارين ورجال الشرطة وكنائسهم[1] وقابلت الحكومة هذا بإجراءات تعسفية إلى غاية بدء المفاوضات.

أما أزمة **الهوية** فزادت حدتها في سنة 1985 بانفجار أعمال العنف بين فئات واسعة من المجتمع في مقاطعة "اينوندا Inonda" وصفت على أنها صراع اثني بين ملاك المحلات الكبرى ومباني الهنود والمستأجرين الأفارقة بسبب رفع أجور الكراء من قبل الملاك الهنود وقرار إلحاق هذه المقاطعة بمقاطعة "كوازولو Kwazulu" إلى جانب الهجمات التي كانت تمارسها الجماعات المسلحة المنتمية إلى حركة "انكاثا Inkatha" ضد الشباب المناضلين في الجبهة الديمقراطية المتحدة[2].

---

(1) Sophia Mappa (dir.), **Développer par la Démocratie: Injections Occidentales et Exigences Planétaires** (Paris: éditions Karthala, 1995), p.269.

(2) Solofo Randrianja, " Nationalisme, ethnicité & démocratie", dans: Ellis, Op.cit., pp.72-73.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كانت هذه جذور أزمتي الهوية والا
صفحة جديدة في تاريخ جنوب إفريقيا بالقضاء على نظام الأبارتيد كان من المنتظر التخلص من هذه الأزمات التي تلاحق الدولة، لكن ورغم أن "نلسون مانديلا" قد رفع شعار "أمة واحدة وثقافات متعددة" للقضاء على الأزمة إلا أنها مازالت حية في أوساط سكان جنوب إفريقيا خاصة في ظل تراجع القدرات الرمزية للنظام والتي ارتبطت بقيادة "مانديلا" وما صاحبها من شعارات "أمة قوس قزح" و"الحقيقة والمصالحة" و"الوحدة الوطنية"[1]، فنمط التصويت والتفضيل الحزبي أكبر دليل على أن كل من البيض والسود يعيشان في عالمين منفصلين، فحسب انتخابات 1997 تبين أن 4٪ من البيض يؤيدون حزب المؤتمر وأن أقل من 3٪ من السود يؤيدون أحزاب الأقلية البيضاء (الحزب الوطني، الحزب الديمقراطي، جبهة الحرية)، في حين 72٪ من السود (من نسبة 67٪ من عدد السكان) يؤيدون حزب المؤتمر و62٪ من البيض (من نسبة 13٪ من عدد السكان) يؤيدون الأحزاب التي تمثل البيض، فهذه البيانات تبين حقيقة الارتباط بين الولاء الحزبي والأصل العرقي في جنوب إفريقيا[2].

كما أن مختلف الأجناس التي تعيش في جنوب إفريقيا تعاني من مشكلة **عدم الثقة** بالجنس الآخر، حيث تبين أن كل من البيض والهنود والأفريكانرز لا يثقون بالسود والعكس كذلك، وهذه المشكلة تعدت الأشخاص لتمس كذلك المقاطعات مثل

---

[1] محمد عاشور مهدي، " الديمقراطية في أفريقيا ومستقبل تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا"، **السياسة الدولية**، ع. 153، جويلية 2003، في:

[http://www.siyassa.org.eg/asyassa/ahram/2003/07/1/Stud2.HTM#top].

[2] الشيماء علي عبد العزيز، المرجع السابق، ص.210.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مقاطعة "الزولو" التي يعيش فيها الأكثرية نقيضها مقاطعة "إكسهاوسا" التي تضم السود ويمثلها حزب "المؤتمر الوطني الإفريقي"، وكل واحدة منهما ترفض الأخرى[1].

فبعدما كانت نبرة النضال ضد التمييز العنصري تطغى على خطابات المؤتمر الوطني الإفريقي، أصبح الآن بحاجة إلى لغة جديدة للتوحيد تجمع بين الشرائح وجماعات المصالح التي تشكل جمهور الحزب باعتبارها غطاءا للقيم والأهداف التي يمكن أن تشكل الثقة بين المواطنين، كما أنه يجب أن يعالج كافة الوقائع التي يعيشها السكان بطريقة تلقي الضوء على ما هو مشترك وعام بينهم بالتركيز على معنى القومية الإفريقية[2].

2. التحديـــات الاقتصادية والاجتماعية:

1. أزمة التوزيـــع:

تعد أزمة التوزيع إحدى أزمات التنمية السياسية التي تمر بها الدولة في مرحلة البناء، فجنوب إفريقيا من أكثر الدول التي تشهد تفاوتا في توزيع الثروة والدخل ومستويات المعيشة بين فئات المجتمع وتدني مستوي معيشة الأفارقة السود بدرجة كبيرة مقارنة مع السكان البيض الذين تتركز الثروة في أيديهم[3].

فكل المؤشرات الاجتماعية تبين **اللامساواة** التي تطبع مجتمع جنوب إفريقيا، فوفقا لتقرير البنك الدولي لسنة 1996 فإن جنوب إفريقيا تصنف في المرتبة الثانية في العالم ضمن الدول التي تعاني من اللامساواة حسب معامل "جيني" الذي يبلغ

---

(1) Mari Harris, "Attitudes et comportement du nouvel électorat sud-africain: un bilan empirique", **Revue international des sciences sociales**, n°.146, 2/1995, p.652.

(2) هاين ماريز، المرجع السابق، ص ص.375-376.

(3) محمد عاشور مهدي، المرجع نفسه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

(0,584)[1]. كما أن الفجوة بين الفقراء والأ

خمس السكان 1,5٪ من الدخل الكلي نجد 65٪ تذهب إلى الأغنياء، **هذا إلى جانب عدم المساواة في الخدمات الأساسية:**

- 6,5٪ ممن تلقوا التعليم العالي من السكان الفقراء في جنوب إفريقيا، و16,4٪ استكملوا التعليم على حين لم يحصل واحد من خمسة على التعليم الأساسي.
- أكثر من نصف السكان يعيشون في مساكن منظمة.
- أقل من نصف السكان يحصلون على مياه جارية في منازلهم، على حين أن 19,8٪ يستخدمون حنفيات عامة، وأكثر من 10٪ يعتمدون على المياه المجمعة في السدود.
- 69٪ فقط من السكان من لديهم هواتف[2].

وقد بلغ معدل **الفقر** في جنوب إفريقيا 45٪ من السكان فـ 3,126 مليون عائلة أو أكثر من 18 مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر(عند دخل شهري 353 راند أو 57 دولار)، ويرتفع الرقم في المناطق الريفية الرئيسية إلى أعلى من 50٪[3].

فالفقر ينتشر أكثر عند الأفارقة فهناك 57,2٪ يعيشون تحت خط الفقر مقارنة بـ 2,1٪ من البيض. كما أنه لا توجد عدالة بين الريف والمدينة من حيث الدخل حيث أن الدخل المتوسط للأفارقة والملونين في المناطق الريفية يصل إلى حوالي نصف نظرائهم في المناطق الحضرية، وما يميز جنوب إفريقيا أن معظم السكان الفقراء يعيشون في الريف، وتوجد اللامساواة كذلك بين الولايات حيث أنه في الولايات الغنية كجوتانغ مثلا يبلغ الدخل الفردي فيها حوالي 13000 فرنك بينما في الولايات الفقيرة ككاب الشمالية فيصل إلى 2000 فرنك (1 راند = 1,30 فرنك)[4].

---

(1) Debbie Bradshaw-Krisela Steyn, "Poverty and Chronic Diseases in South Africa", Technical Report for **United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO 2001]**, p.6.

(2) هاين ماريز، المرجع السابق، ص.297.

(3) المكان نفسه.

(4) Philippe Gervais-Lambony, **L´Afrique du Sud et les états voisins**, Op.cit., p.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ورغم كل ما أنجزته الحكومة للتخفيف من الفقر، إلا أن هذه الجهود تبقى ضئيلة الكمية لا يكون لها أي معنى مع الفحص الدقيق للمجتمع في جنوب إفريقيا، فلقد أثبتت الإحصائيات أن الآلاف من التوصيلات الكهربائية والمياه وخطوط الهواتف كانت تقطع شهريا بسبب عجز المستخدمين عن دفع رسوم الخدمة أو الفاتورة.

ورغم هذه الجهود المتواصلة من قبل الحكومة فإنها عاجزة عن توزيع ثمار التنمية بصورة عادلة بين الأغلبية السوداء والأقلية البيضاء، فرغم أن الإصلاحات الاقتصادية ساهمت في بروز برجوازية سوداء لها وزنها في السوق المحلية إلا أن الفجوة اتسعت بين الفقراء والأغنياء داخل الشريحة السوداء نفسها، فبينما ارتفع عدد الأغنياء من 2٪ عام 1990 إلى 6٪ عام 1995 كذلك ارتفعت نسبة الفقراء من 34٪ إلى 38٪ خلال نفس الفترة، في حين تقلصت الفجوة بين الفقراء والأغنياء في صفوف البيض[1].

ووفقا **لنظام التعليم** السائر في جنوب إفريقيا فإن هذا الأخير في أزمة، فلقد سجلت الإحصائيات أنه في الجامعة يبلغ عدد الطلبة البيض 4,6 أضعاف الطلبة السود، ويحصل على الدبلوم حوالي 20٪ من البيض و18٪ منهم يتخرجون من التخصصات التقنية مقابل 15٪ و10٪ من السود على التوالي، ويبلغ عدد الأساتذة البيض في الجامعة حوالي 68٪ أما السود فيبلغ عددهم 23٪[2]. لهذا يعد نظام التعليم في جنوب إفريقيا من المجالات التي يصعب تحويلها لا لأنه يحتاج إلى نزع طابع العنصرية عنه، ومماشاته مع المهارات التي يحتاجها الاقتصاد والمجتمع، بل لأنه يتطلب إعادة تقويم التفاوتات الهائلة الموروثة عن العهد السابق في مجال إتاحة أماكن التعليم والتعلم والوسائل التعليمية وهيئة التدريس.

---

[1] الشيماء علي عبد العزيز، المرجع السابق، ص.209.

[2] Alan Peter, Op.cit, p.75.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد بلغت نسبة **البطالة** في الدولة أ[1] إلى 50٪، هذا ما يعكس تدهور قدرة القطاع المنظم على خلق فرص عمل جديدة وبالتالي تزيد البطالة من ناحية، ومن ناحية أخرى يحدث تضخم في حجم القطاع غير المنظم (قوة العمل الهامشية)، وهي تنتشر أكثر في أوساط الأفارقة السود الذين يفتقدون إلى المهارة والتي توجد أساسا عند السكان البيض.

وتتعدى عدم المساواة كذلك **مشكلة ملكية الأراضي** الموزعة بين البيض والسود، حيث قد استحوذ البيض في ظل نظام الأبارتيد على معظم الأراضي الزراعية والغنية بالثروة المعدنية ولم يحصل السود إلا على الأراضي الفقيرة، وهي قضية من أخطر محاور الصراع السياسي في جنوب أفريقيا، حيث يطالب السود باستعادة أراضيهم التي انتزعت منهم في الحقبة العنصرية من طرف البيض وإعادة توزيعها دون تعويض في حين يطالب البيض بدفع تعويضات لهم جراء التخلي عن أراضيهم التي ازدادت قيمتها بما وضعوه فيها من استثمارات. وتتجلي خطورة قضية إعادة توزيع الثروة بصفة عامة والأرض بصفة خاصة في ظل نفاد ما تحت يد النظام من أراض تابعة للدولة قام بتوزيعها، فهو مطالب بحل هذه المشكلة في ظل تهديدات السود المستمرة[2].

فالمشاكل بين الأفارقة السود والسكان البيض زادت حدة خاصة بعد تقسيم الولايات، نظرا لما يتعلق بها من لامساواة سواء من حيث الميزانية العامة لكل ولاية ، والتفاوت الحاصل بين مناطق البيض الذين حصلوا على أغنى الأراضي ومناطق السود الذين كان من نصيبهم الأراضي الفقيرة، وكذا النزاعات التي تنشب بين الولايات

---

[1] (Texte sans auteur), "Afrique du Sud cap sur l´après- Mandela", **Le Moci**, nº.1384, 08 Avril 1999, p.14.

[2] محمد عاشور مهدي، المرجع نفسه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بسبب الحدود والاختصاصات المحلية[1]. فقد **بين أقاليم الدولة** فبينما تصنف الكاب الغربية وجوتانغ وكذلك السكان البيض والهنود وفق دليل التنمية البشرية (HDI) ضمن "التنمية البشرية العالية" نجد الإقليم الشمالي يندرج في خانة "التنمية البشرية المنخفضة"، هذا الإقليم الذي يقوم فيه ثلثي السكان بالطهي بواسطة الوقود من الخشب، و18٪ من ليهم مياه جارية في المنازل، و7,5٪ لديهم هواتف، وفي الكاب الشرقية 78٪ من الأطفال يعيشون تحت خط الفقر بالمقارنة مع 20٪ في إقليم جوتانغ[2].

فهذا التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروة يحدث إختلالات خطيرة في البنية الاقتصادية والاجتماعية بسبب التفاوتات الحاصلة بين السكان في الصحة والتعليم والسكن والخدمات العامة، وإن كانت الدولة تعمل جاهدة على تحقيق العدالة بين معظم السكان من خلال اتخاذها لبرنامجي (RDP) و(GEAR) قصد مواجهة الإختلالات الاجتماعية العميقة التي خلفها نظام التمييز العنصري من خلال خلق مناصب شغل جديدة وبناء سكنات اجتماعية وتوفير الماء والكهرباء وتوسيع نطاق التعليم المجاني وتحسين مستوى الصحة خاصة وأن الدولة تصنف في المرتبة الأولى من حيث عدد المصابين **بالإيدز**، ففي نهاية سنة 2003 بلغ عدد المصابين بهذا الداء في الفئة العمرية مابين 15-49 سنة حوالي 21,5٪ (عدد المصابين 5100000 شخص من بينهم

---

[1] للتفصيل في كل من اللامساواة والخلافات الحاصلة بين الولايات أنظر:

- Philippe Gervais-Lambony, "Questions de frontières: La recomposition territoriale de L´Afrique du Sud", **Revue Tiers Monde**, XL, n°.159, Juillet-Septembre1999, pp.531-550.
- Doug Hindson, "Fragmentation et intégration dans une ville de l´après Apartheid: L´exemple de Duban", **Revue Tiers Monde**, XL, n°.159, Juillet-Septembre1999, pp.551 -557.
- Sylvain Guyot, "Derrière l´écotourisme, le politique conservation et discrimination territoriale en Afrique du Sud", **Revue Tiers Monde**, XLV, n°.178, Avril-Juin 2004, pp.341-360.
- David Coplan, "Dire la race et l'espace dans une zone frontalière de l'Afrique du Sud", **Politique africaine**, n°.91, Octobre 2003, pp.139-153.
- Ivan Crouzel, "Les municipalités en Afrique du Sud : une autonomisation à polarisation variable", **Les études d u C E R I**, n°. 93, Avril 2003, pp.24-26.

[2] هاين ماريز، المرجع السابق، ص.298.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2900000 امرأة)، ويبلغ عدد الحاملين للفيرو

أما عدد الموتى فبلغ 370000 في صفوف الأطفال والمراهقين[1].

فأزمة التوزيع التي تعاني منها جنوب إفريقيا ترجع إلى عدة عوامل يأتي على رأسها مشكلة التمييز العنصري التي عانت منها أمة "قوس قزح" كما يسمي البعض جنوب إفريقيا، فآثار هذا النظام لازالت ممتدة لحد الآن ومن الصعب تجاوزها في فترة قصيرة ابتداء من سنة 1994 عهد التحول الديمقراطي للدولة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن السكان البيض يتمتعون بمهارات تأهيلية كبيرة يفتقر إليها السود والذين يحتاجون إلى وقت معين بالإضافة إلى وجوب التعلم لكن دون أن يمنع فئات داخل نفس الشريحة من الاستفادة من التحولات التي مست جنوب إفريقيا.

2. ارتفاع معدلات العنف والجريمة:

يعد العنف قديما في جنوب إفريقيا، كان في السابق يهدف لتحرير السود من قبضة البيض، ولكن مع القضاء على نظام التمييز العنصري اتخذ العنف منعطفا جديدا مع عصر التحول الجديد الذي عرفته جنوب إفريقيا وما طبعه من تفاوتات اقتصادية واجتماعية، فلقد أصبح بمثابة مرض اجتماعي مألوف في وسط يعاني الحرمان والفقر. ولقد سجلت الإحصائيات حوالي 5,7 ميت و6 حوادث اغتصاب تحصل كل ساعة (إحصائيات 2003-2004)[2]، وبلغ عدد العصابات في سهول الكاب حوالي 130 عصابة، ووصل عدد القتلى المبلغ عنهم في سنة 1998 24875 قتيل، وفي 1999 حوالي 55,3٪ في كل 100 ألف شخص، نصف حالات الهجوم جنسية فيها 30٪ حالة اغتصاب (50000 حالة اغتصاب أبلغ عنها في سنة 1999)[3]، نجح 34000 سجين في الهروب من السجن. وأصبحت سرقة السيارات والمخدرات وتوفر شبكات الهاتف النقال عبارة عن طرق للنجاح المهني والتوظيف.

---

(1) Neeraj Mistry, Op.cit, pp.78-79.

(2) Denis-Constant Martin, "Depuis 1990, une reconstruction ambiguë", **Projet**, n°.286, 05/2005, p.61.

(3) هاين ماريز، المرجع السابق، ص ص.300-301.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويتعرض للعنف كل من الشباب وك

التي تمارس العنف والجرائم إلى ثلاثة[1]:

- عناصر من أعضاء الجناح العسكري لحزب المؤتمر خلال فترة النضال يعانون البطالة، يعملون على قتل المزارعين البيض والهجوم على سيارات نقل الأموال.
- جيش مصغر من كبار العسكريين ورجال حرب العصابات تم تسريحهم من الدول المجاورة، يمتلكون القدرة على الوصول لمخابئ الأسلحة المنتشرة في أراضي الموزمبيق وأنجولا، يعملون على الاستيلاء على سيارات نقل الأموال.
- عصابات الجريمة المنظمة التي دخلت إلى الدولة بعد رفع العزلة عنها، جاؤوا من الصين وروسيا وكولومبيا ونيجيريا، يعملون في تجارة تهريب الألماس والمخدرات والسلاح، يعمل معهم بعض أجهزة الأمن السابقون.

فأعمال العنف والجريمة الحاصلة في جنوب فريقا تكشف عن استمرار واقع العنصرية بين الجماعات الإثنية والعرقية في البلاد التي كانت سببا في إخفاق بعض المشاريع، كما أنها أثرت سلبا على القدرات الاقتصادية للنظام من خلال هجرة العديد من الكفاءات والعقول من البلاد، وهروب بعض الاستثمارات من الداخل إلى جانب ضعف تدفق الاستثمارات الخارجية إلى البلاد. هذا ما يزيد من حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية ويضغط على الحكومة بدفعها نحو سياسات إصلاحية لمعالجة المشاكل الداخلية وتطوير آليات جديدة للتعامل معها[2]، كما أنه على الدولة إعادة النظر في جهازها الأمني والقضائي الذي يحتاج إلى الكفاءة وإعادة التنظيم نظرا لما يتلقاه العاملين في الجهاز من أجور متدنية وطول ساعات العمل وفشله في حل 40٪ من جرائم القتل.

---

[1] الشيماء علي عبد العزيز، المرجع السابق، ص.210.

[2] محمد عاشور مهدي، المرجع نفسه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3. انتشار الفســـاد:

لقد صاحب التحول الديمقراطي الذي شهدته جنوب إفريقيا انتشار للفساد في أوساط الدولة، فلقد أشارت البيانات واستطلاعات الرأي التي أجريت في سبتمبر-أكتوبر 2002 أن 38٪ من سكان جنوب إفريقيا (المبحوثين) على علم بأن معظم أعضاء الحكومة وإن لم نقل الكل غارقون في الفساد، و23٪ يعتقدون أن كل الأعضاء المنتخبين سواء في البرلمان أو الحكومة المحلية هم فاسدون، و13٪ منهم يظنون أن كل المسؤولين الكبار في الدولة يهتمون بمصالحهم الشخصية[1].

ويعتبر الفساد امتداد لما كان في عهد التمييز العنصري، إلا أنه حاليا زاد حدة وبرزت مظاهر أخرى له لم تكن في السابق خاصة عندما يتعلق الأمر باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق المصالح الشخصية.

فالفساد يؤثر كثيرا على شرعية النظام السياسي والمسؤولين بحيث يجعل المواطنين غير منصاعين لما يصدره النظام من قرارات، كما أنه يعمل على هدر القدرات وإضاعة المصالح العامة لحساب ما هو شخصي (يسبب الفساد خسارة للبلاد بنحو عشرة بلايين راند سنويا، نحو بليون ونصف البليون دولار بأسعار صرف عام2002)، هذا ما يقلص بدوره من قدرات النظام الإستخراجية والتوزيعية، علاوة علي ما يحدثه الفساد من انقسامات وفوارق داخل الجماعات وفيما بينها[2].

---

(1) Robert Mattes-Christiaan Keulder-Annie B. Chikwana-Cherrel Africa-Yull Derek Davids, "DEMOCRATIC GOVERNANCE IN SOUTH AFRICA: THE PEOPLE'S VIEW", A comparative series of national public attitude surveys on democracy, markets and civil society in Africa, **Afrobarometer Paper n°. 24**, January 2003, p.9.

(2) محمد عاشور مهدي، المرجع نفسه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من خلال التطرق لمختلف التحديات إفريقيا مواجهتها تبين أن كلا البلدين يتخبطان في أزمات التنمية السياسية والتي تستلزم بلوغها حل تلك الأزمات، فالبلدان المتقدمة غالبا ما تواجه تلك الأزمات بشكل متتالي في حين دول العالم الثالث تكاد تواجهها مرة واحدة.

هذا هو الحال بالنسبة للهند وجنوب إفريقيا فكلاهما يعاني من أزمتي الهوية والتوزيع بعدما استطاعا التخلص من أزمات التنمية السياسية الأخرى (أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل).

فالهند التي يقودها المؤتمر القومي والذي قرر منذ الاستقلال وجوب بناء أمة واحدة تحت شعار "تهنيد البلاد" لا زالت تتخبط في الصراعات الإثنية خاصة مع صعود حزب "باهارتيا جاناتا" الذي يطالب بأن يسود الهندوس وحدهم في دولة الهند مع الانتهاكات التي يمارسها الهندوس ضد الأقليات الأخرى التي تطالب إما بمطالب عرقية كما هو الحال في ولاية "آسام" وجبهة ميزو الوطنية وجبهة تحرير جوركا الأقلية النيبالية، وأخرى تطالب بالانفصال مثل جماعة السيخ، إلى جانب النظام الطبقي التي تتفاوت في الدخل وفي الحصول على الوظائف وغير ذلك من **اللامساوات** سوسيو اقتصادية.

ونفس الشيء بالنسبة **لجنوب إفريقيا** التي لازالت تشكل فيها أزمة الهوية التحدي الأكبر خاصة مع عدم الثقة التي يحس بها كل جنس اتجاه الآخر، وكل من البيض والسود يعيشان في عالمين منفصلين في ظل الولاء الإثني رغم كل الشعارات الرمزية التي أعلنها النظام السياسي لتكوين أمة واحدة منسجمة، كما أنها من أكثر الدول التي تشهد تفاوتا في توزيع الثروة والدخل ومستويات المعيشة بين فئات المجتمع وفيها تدني مستوي معيشة الأفارقة السود بدرجة كبيرة مقارنة مع السكان البيض الذين تتركز الثروة في أيديهم.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

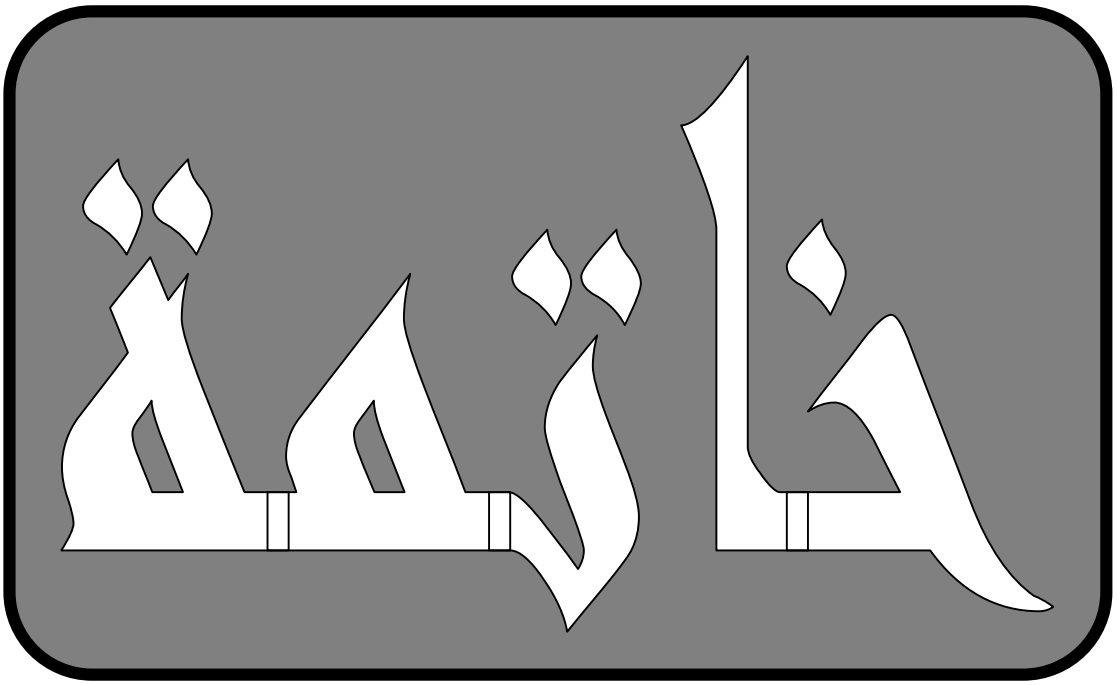

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد شغلت التنمية السياسية حقل السياسة المقارنة مدة طويلة، وكان اهتمام الباحثين آنذاك هو البحث في سبل تخلص الدول الجديدة من ظاهرة التخلف التي كانت تلاحقها، ولقد اصطلح على تسميتها دول العالم الثالث أو الدول النامية والتي اتبعت كلا النموذجين الرأسمالي والاشتراكي إلا أنها فشلت ولم تستطع تحقيق نمو مستمر يلحق بركب الأمم المتقدمة.

وانقسمت المداخل بين من يدعو لاحتذاء النموذج الليبرالي الغربي وبين من يوجه نحو النموذج الاشتراكي ليضاف طرف ثالث ينص على وجوب التخلص من قيود التبعية. وبين ذا وذاك تضاربت الآراء واختلفت فيما يمثل النموذج المناسب الذي يجب أن تأخذ به دول العالم الثالث للقضاء نهائيا على التخلف بمختلف أشكاله.

والغريب في الأمر أن هذه الدول النامية طبقت كلا النموذجين لكن دون أي نتيجة أو تحسين للوضعين السياسي والاقتصادي.

ومع ظهور الموجة الثالثة من التحول السياسي التي تناولها "صموئيل هنتغتون"، وانتهاء الحرب الباردة، ودور العامل الخارجي في استيقاظ مختلف الشعوب المتخلفة، مع تخبطها في أزمات التنمية السياسية التي لم تكن كافية لإحداث التحول والتغيير ليبرز دور الأزمة الاقتصادية في دفع الجماهير إلى الخروج إلى الشوارع والمطالبة بوجوب الإسراع بإيجاد حل للأوضاع المزرية التي دفع ثمنها الشعب كثيرا، في المقابل عادت بالربح لقوى ونخب كان من مصلحتها أن تبقى الأوضاع على حالها.

على هذا الأساس عاد طرح موضوع التنمية السياسية من جديد على الساحة السياسية والفكرية خاصة مع التعقيد والتداخل الذي مس الشبكة الاقتصادية العالمية الذي نتج عن العولمة التي فرضت نوعا ما عدم اعتبار لما يعرف بسيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ليصبح موضوع الحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان وتفعيل آليات المجتمع المدني في الدولة من الأمور التي لا يمكن تجاهلها من قبل أي

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

دولة متخلفة خاصة مع المشروطية السياسية التي يفرضها صندوق النقد الدولي عليها، لذلك لم يكن ممكنا لدول العالم الثالث من أن تتجاهل أوضاعها لتبدأ كل واحدة منها في إعلان موجة من التحول السياسي، بما تحويه من مشاركة سياسة وانتخابات نزيهة وتعددية حزبية وصحافة حرة وإعطاء اعتبار لحقوق الإنسان.

لهذا ومن أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة هي:

- تعتبر التنمية السياسية حراك اجتماعي أكثر منه إرادة سياسية للنخبة الحاكمة، لأنه غالبا ما يسبقها إما صراعات داخلية أو انقلاب عسكري أو إضرابات أو أحداث دامية توجب على النظام الحاكم إعادة النظر في أوراقه، دون نسيان دور العوامل الخارجية والتي شكلت ضغوطا على النظم التسلطية قصد التنازل عن خيارها العقيم واختيار ما يراه الطرف الآخر مناسبا لها.

- إن التحاق ركب الدول النامية بالتنمية السياسية، والتي تقوم على أسس فكرية محددة، تشكل في مجملها دعامات كل عمل تنموي سياسي يهدف إلى تغيير البناء السياسي للمجتمع، من أجل تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري ذي سمات وخصائص تقدمية، دون نسيان أن العوامل الاقتصادية تعد أحد العوامل الحاسمة في تحقيق الديمقراطية أو حدوث التحول السياسي، على أن لا يكون هناك مستوى معين أو قدر مضبوط من النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية السياسية، لأن مقومات التنمية السياسية هي نفسها مقومات التنمية الاقتصادية، بحيث لا يمكن الحديث عن تنمية سياسية لوحدها دون أن تكون هناك دفعة اقتصادية تعمل على حل تلك الأزمات التي يمر بها النظام السياسي في مرحلة التحول بما فيها أزمة التوزيع. لذلك حاول هذا الموضوع معالجة قضية مدى ارتباط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية محاولا إسقاطه على نموذجي الهند وجنوب إفريقيا كحالتين للدراسة والمقارنة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

✷رغم أن التنمية الاقتصادية تعد شرطا ضروريا لتحقيق التنمية السياسية كما أشير سابقا، إلا أنه لا يمكن الحديث عن التنمية بصفة عامة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تنمية بشرية ...الخ، كل واحدة على حده، لأن كل منها بحاجة للأخرى ولا يمكن تحقيق أي واحدة بدون المضي في تنمية شاملة تشمل مختلف الجوانب حتى لا يكون هناك نقص أو مشاكل فيما بعد وهذا ما توصلت إليه الدراسة بصفة عامة، فمثلا الهند رغم أنها حققت تنمية سياسية إلا أنها لم تكتمل دون وجود تنمية اقتصادية ومن ثم تنمية اجتماعية.

ونقصد بالتنمية الشاملة التنمية الإنسانية التي تحتاج إلى تنمية الموارد البشرية وإعدادها وتأهيلها وتدريبها في شق أول ثم إيصال كل من الحرية والديمقراطية والمعرفة والعلاقات الإنسانية والمشاركة للمجتمع في شق ثان، ولكن هذا الإيصال لا يقتضي تقليد الآخرين في كل الخطوات وإنما يحتاج إلى النظر في المتطلبات الداخلية والإمكانيات المتاحة لأن ما قد ينجح عند الغير قد يفشل عند الآخر.

✷ إن المضي نحو التنمية السياسية لا يمكن أن يكون فقط عند الوقوف على آلية التداول على السلطة، السماح بالتعددية السياسية، الصحافة الحرة، وانفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي... الخ، وإنما يتجاوز كل هذا لتكون التنمية على مستوى الفرد أولا ثم المجتمع ثانيا والدولة ثالثا، وهذا خصوصا في دول العالم الثالث، وذلك بخلق نوع من الوعي مثلا لدى المواطن حول التنمية السياسية حتى يتكون له رصيد من الثقافة السياسية تمكنه من المشاركة في بناء الدولة.

✷بالحديث عن الهند أكبر ديمقراطية في العالم، رغم أنها حققت تنمية سياسية إلا أنها لم يزج بها في صف الدول المتقدمة لأنها كانت متخلفة اقتصاديا، فدراسة النظام السياسي الهندي تحيل إلى ظاهرة صمود الوحدة السياسية لولايات الهند

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

منذ الاستقلال لحد الآن، وما يفسر ذلك هو التوازن الدقيق الذي قام به النظام بين التناقضات الداخلية في دائرة الشخصية القومية بالإضافة إلى المخاطر التاريخية المحيطة بها ومصدرها الصين وباكستان، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مسألة الحفاظ على النظام القائم تتضمن تلبية المطالب الاجتماعية المتزايدة وتحقيق العدالة الاقتصادية والمشاركة السياسية، لأنهـــا ثمرة لعملية التحديث من ناحية ومن ناحية أخرى تنشأ من الفشل في توزيع ثمار النمو بشكل عادل.

✷نفس الشيء بالنسبة لجنوب إفريقيا، التي رغم أنها استطاعت نقل تجربتها الديمقراطية من مرحلة التحول إلى مرحلة الترسيخ والتدعيم، إلا أنها مازالت تجوبها تحديات أخرى سياسية واقتصادية تتعلق خاصة بأزمتي الهوية والتوزيع، ومع تراجع قدرات النظام الرمزية التي شكلت جوهرا لخطابات "مانديلا" في فترة بناء الدولة بعد التمييز العنصري، أصبح النظام السياسي مطالبا بإعادة ضبط قدراته التنظيمية والتوزيعية حتى لا تتأثر التجربة الديمقراطية في الدولة وتتراجع إلى الوراء.

✷ في الأخير، لا يمكن لدول العالم الثالث أن تلتحق بركب الأمم المتقدمة ما دامت تحت سيطرتها من جهة، ومن جهة أخرى تحت رحمة صندوق النقد الدولي وشروطه الجائرة، لأنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أبدا أن تتطور هذه الدول، فقد تشكل خطرا عليها في المستقبل.

لذلك على دول العالم الثالث أن تحقق تنمية شاملة في مختلف المجالات بعيدا عن ما تريده أمريكا ومثيلاتها، وذلك بالنظر إلى متطلباتها في ظل ما تحتوي عليه من ثروات وخيرات قد تفتقر إليها الدول المتقدمة.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة المراجع

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

➢ 1- المراجع باللغة العربية.

أ* الـــكتب:

1. أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2000).
2. إحسان الكيلاني، **العنصرية والفصل العنصري في جنوب إفريقيا وإسرائيل: دراسة مقارنة** (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط.1، 1987).
3. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت: عالم المعرفة، 1987).
4. السيد الحسيني، **التنمية والتخلف** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993).
5. السيد عبد الحميد الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي (الأبعاد المعرفية والمنهجية)، ج.1 (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002).
6. السيد عبد المطلب غانم، **دراسة في التنمية السياسية** (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981).
7. أنطونيوس كرم، **اقتصاديات التخلف والتنمية** (بيروت: مطابع دار الهدف، 1985).
8. بارتران بادي، **الدولة المستورد: تغريب النظام السياسي**، ترجمة: لطيف فرج (القاهرة: دار العالم الثالث، ط.1، 1996).
9. بشرى قبيسي- موسى مخول، **الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين أوربا وآسيا** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 1997).
10. بول كينيدي، **الإعداد للقرن الواحد والعشرين (التحولات الإقليمية)**، ترجمة: نظير جاهل، ج.1 (بيروت: دار الأزمنة الحديثة، ط.1، 1998).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

11. جمال أبو شنب – إسماعيل علي سعد، **العالم الثالث** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998).

12. جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية** (الجزائر: دار هومة، 2000).

13. جميل مطـــر، **تأملات في السياسة الدولية** (القاهرة: دار المستقبل العربي،1995).

14. جودة حسنين جودة، **جغرافية إفريقيا الإقليمية** (بيروت: دار النهضة العربية، 1981).

15. جهينة سلطان العيسى – خضر زكريا – كلثم علي الغانم، **علم اجتماع التنمية** (سوريا: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 1999).

16. جير الدماليز، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: يوسف عبد الله صايغ، ج.2 (بيروت: مؤسسة فرانكلين، 1965).

17. حسن صعب؛ **علم السياسة** (بيروت: دار العلم للملايين ، ط.9، 1997).

18. حسين عبد الحميد رشوان، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1988).

19. حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي** (جدة: دار الشروق،ط.2، 1978).

20. زاهر رياض، **جنوب إفريقيا: دراسة سياسية واقتصادية** (القاهرة: دار المعرفة، 1961).

21. دريير، **التحولات الثقافية في البلدان النامية**، ترجمة: آرام أوهانيس بايراميان (موسكو: دار التقدم، 1976).

22. سالم توفيق النجفي – محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصـــاد التنمية** (العراق: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

23. سعد الدين إبراهيم (محرر)، **المجتمع و** دراسات الوحدة العربية، 1996).

24. سفير- حسين شريف(ترجمة وتعليق) عرض وتحليل مؤسسة لاديكوفرت، **أوضاع العالم على مشارف القرن 21 عام 1998**، ج.1 (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000).

25. سيراتول تشارجي، **الهند الجديدة**، ترجمة: أمين سلامة وعبد المنعم المسيري (القاهرة: دار الفكر العربي، 1955).

26. شارل بتلهايم، **التخطيط والتنمية**، ترجمة: إسماعيل صبري عبد الله(مصر: دار المعارف، 1966).

27. شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط.1، 1990).

28. صموئيل هانتغتون، **الموجة الثالثة (التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين)**، ترجمة: عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح، ط.1، 1993).

29. _____، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، ط.1، 1993).

30. طلال البابا، **قضايا التنمية والتخلف في العالم الثالث** (بيروت: دار الطليعة، ط.1، 1981).

31. عبد السلام محمد شلوفا-محمد حسن البركي وآخرون ....، **وثائق إفريقية** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، ط.1، 2001).

32. عبد الهادي الجوهري - عبد المنعم بدر- أحمد رأفت عبد الجواد، **دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)** (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1896).

33. عبد الهادي بوطالب، **النظم السياسية العالمية المعاصرة** (الدار البيضاء: دار الكتاب، ط.1، 1981).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

34. عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية** (بي
35. علي لطفي، **التنمية الاقتصادية** (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1989).
36. فالكووسكي، **وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث**، ترجمة: كمال غالي (بيروت: دار الحقيقة، ط. 2، 1982).
37. فيريل هيدي، **الإدارة العامة: منظور مقارن**، ترجمة: محمد قاسم قيروتي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 1998).
38. فيصل السالم، **الإدارة العامة والتنمية** (الكويت: جامعة الكويت، ط.2، 1978).
39. فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 1998).
40. قابريال ألموند–ج.ينعهام باول الإبن، **السياسة المقارنة: دراسات في النظم السياسية العالمية**، ترجمة: أحمد علي أحمد عناني (القاهرة: دار الطباعة القومية، 1980).
41. كاظم حبيب، **مفهوم التنمية الاقتصادية** (الجزائر: دار الفرابي، ط.1، 1980).
42. محمد توهيل – فايز أبو هنطش، **سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي** (عمان: دار الحامد، ط.1، 1998).
43. محمد زاهي بشير المغيري، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة** (ليبيا: منشورات جامعة قان يونس بنغازي، ط.1، 1998).
44. محمد سعد إبراهيم، **الصحافة والتنمية السياسية** (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1997).
45. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي** (الجزائر: دار هومة، ط.4، 2002).
46. محمد عبد العزيز عجمية – صبحي تاورس قريصة – مدحت محمد العفاد، **مقدمة في التنمية والتخطيط** (بيروت: دار النهضة العربية، 1983).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

47. محمد مرسي أبو الليل، **الهند:تاريخها** سجل العرب، 1965).

48. محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.2، 2000).

49. محمد نصر مهنا، **النظرية السياسية والعالم الثالث** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط.3، 2001).

50. _____، **العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة** (الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، 2002).

51. موريس روبان، **تاريخ الأفكار السياسية المقارن** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004).

52. ميلاد أ. المقرحي، **تاريخ آسيا الحديث والمعاصر: الهند وباكستان وجنوب شرق آسيا** (ليبيا: منشورات جامعة قان يونس،2001).

53. نداء مطشر صادق، **التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية** (ليبيا: منشورات جامعة قان يونس بنغازي، ط.1، 1998).

54. نعيم قداح، **التمييز العنصري وحركة التحرير في إفريقيا الجنوبية** (الجزائر: الشركة الوطنية للطبع والتوزيع، ط.2، 1975).

55. نصر محمد عارف، **إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج** (القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، 2002).

56. _____، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة (دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي** (الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط.2، 1994).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

57. نورمان د.بالمر، **النظام السياسي في** (القاهرة: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1965).

58. هاين ماريز، **جنوب إفريقيا: حدود التغيير**، ترجمة: صلاح العمروسي وعزة الخميسي (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، ط.1، 2004).

59. وديع شرايحية، **مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان حديثة النمو** (مصر: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969).

60. وهبي البوري، **خطر النفط على جنوب إفريقيا** (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1983).

ب * الدوريـــات:

61. (بدون كاتب)، « التعليم في الهند: رؤية متكاملة»، **المعرفة**، ع. 44 ، مارس 1999.

62. (بدون كاتب)، «الهند، أمة واحدة ووجهات لا تحصى»، **الهند**، ع. 1.

63. أحمد طه محمد، "جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتيد"، **السياسة الدولية**، ع.106، أكتوبر 1991.

64. أحمد إبراهيم محمود، "الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية"، **السياسة الدولية**، ع.146، أكتوبر 2001.

65. أحمد الأبراشي، "انتخابات الهند ... ومستقبل حزب المؤتمر"، **السياسة الدولية**، ع.99، جانفي 1990.

66. _____، "الانتخابات الهندية والاستقرار السياسي الغائب"، **السياسة الدولية**، ع.105، جويلية 1991.

67. أحمد بريهي العلي، «التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمستوى المعيشة»، **مجلة البحوث الاقتصادية الإدارية**، ع.1، 1978.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

68. إحسان قاسم، "حكومة راجيف غاندي ف
الدولية، ع.90، أكتوبر 1987.

69. أشوني لوهاني، «ولاية مادهيا براديش»، **صوت الشرق**، ع. 443، ديسمبر 2004.

70. الشيماء علي عبد العزيز، "جنوب إفريقيا ما بعد مانديلا"، **السياسة الدولية**، ع.132، أفريل 1998.

71. بوروشوتام اغراوال، "صراع الهوية يهدد الديمقراطية الهندية"، **لومند ديبلوماتيك**، سبتمبر 1999.

72. حسنين توفيق إبراهيم، «السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية»، **السياسة الدولية**، ع.86، 1986.

73. حمدي عبد الرحمن، «السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة»، **السياسة الدولية**، ع. 144، جانفي 2001.

74. سعد الدين إبراهيم،«أثر الدول الكبرى على أنماط التنمية في الوطن العربي»، **مجلة دراسات عربية**، ع.11، 1981.

75. رومان مايترا، "إيديولوجيا التطرف الهندوسي""، **لومند ديبلوماتيك**، سبتمبر 1999.

76. سلوى شعراوي جمعة،«مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية»، **المستقبل العربي**، ع. 249.

77. عبد الخبير محمود عطا، «الاختيار السياسي وسياسات الإعلام التنموي»، **السياسة الدولية**، ع. 68، 1982.

78. عبد الرحمان عبد العال، "الانتخابات ومستقبل الاستقرار السياسي في الهند"، **السياسة الدولية**، ع.125، جويلية 1996.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

79. عراقي عبد العزيز الشربيني، "انهيار العنصرية"، **السياسة الدولية**، ع.119، جانفي 1995.

80. لاليت سيتهى، «علاقات الهند الوثيقة مع الاتحاد الأوربي»، **آفاق الهند**، المجلد 15، ع. 12، نوفمبر–ديسمبر 2002.

81. محمد حامد، «ولاية سيكيم...سحر الطبيعة فوق الجمال»، **صوت الشرق**، ع. 434، ماي 2003 .

82. محمد سعد أبو عامود، "الديمقراطية في الهند: الواقع والمستقبل"، **السياسة الدولية**، ع.146، أكتوبر 2001.

83. محمد عاشور مهدي، " الديمقراطية في إفريقيا ومستقبل تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا"، **السياسة الدولية**، ع.153، جويلية 2003 .

84. محمد عيسى الشرقاوي، "مرحلة جديدة للصراع في جنوب إفريقيا"، **السياسة الدولية**، ع.62، أفريل 1980.

85. محمد فايز فرحات، "الإطار السياسي لتجربة التنمية والإصلاح الاقتصادي في الهند"، **السياسة الدولية**، ع.146، أكتوبر 2001.

86. مصطفى أحمد علي، "وحدة الهند في مواجهة التحديات الداخلية"، **السياسة الدولية**، ع.88، أفريل 1987.

87. ممدوح عطية، "القدرات النووية الهندية ... وتطـــــورها"، **السياسة الدولية**،ع.133، جوان 1998.

88. مي قابيل، "العلمانية الهندية: تداول السلطة وتعايش الأديان"، **السياسة الدولية**، ع.146، أكتوبر 2001.

89. هشام بدوي، "قراءة تحليلية في الانتخابات الهندية"، **السياسة الدولية**، ع.123، جانفي 1996.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

90. وليد محمود عبد الناصر، "جنوب **الدولية**،ع.105، جويلية 1991.

ج* الموسوعـــات:

91. عبد الوهاب الكيالي وآخرون ...، **موسوعة السياسة**، ج.2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.1، 1981).

92. عبد الوهاب الكيالي وآخرون ...،**موسوعة السياسة**، ج.7 (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.1، 1981).

د* التقـــاريـــر:

93. **تقرير البنك الدولي للتنمية**، أفريل 2007.

94. **تقرير التنمية البشرية لعام 2004** (عنوانه: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع)، نشر لحساب الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

هـ* المواقـــع الإلكترونية:

95. عاطف سعداوي قاسم، تاريخ أهم الطوائف العرقية والدينية في الهند، في:
[Http://www.aljazeera.net/NR/exers/26E-6367-4A9A-AC21-9F2DE080672C.HTM].

➢ 2- المراجع باللغة الأجنبية:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

96. Abdelkader Sid Ahmed, **Croissance et développement (Théories et Politique)**, Tome1 (Alger: Office des publications universitaires, 2 ed., 1981).

97. A. Kohli (ed), **The state and development in the Third World**, (Princeton : Princeton University Press, 1986).

98. A.P.J.Abdul- Kalam- Y.S.Rajan, **India 2020 (A vision for the new millennium)** (New Delhi Wiking, 1 ed., 1998).

99. Bertil Oden- Thomas Ohlson- Qlex Davidso…, **The South Africa tripod (studies on economics politics and conflicts)** (Sweden: Motala grafiska AB, 1994).

100. Bertrand Badie, **Le Développement Politique** (Paris : Economica, 3 ed., 1984).

101. Bimal Jalan, "Before and after ten years of economic reforms", in C.Rangarajan, Askoh V.Desai (ed.), **A decade of economic reforms in India** (New Delhi: academic foundation, 2002).

102. Charle Bettelheim, **L'inde indépendante** (Paris : France Maspero, 1971).

103. Christophe Jaffrelot, **La démocratie en Inde (Religion, caste et politique)** (Paris : Libraire Arthème Fayard, 1998).

104. _____ , **L´Inde contemporaine de 1950 à nos jours** (Paris : Libraire Arthème Fayard, 1996).

105. Claude Raphaeil Samama, **Développement mondial et culturalités** (Paris : Maisonneuve et Larose, 2001).

106. Crouzel Yves, " Afrique du sud, le Processus de négociation. Qui a franchi le Rubicon ? ", dans: **L'Afrique Politique** (Paris : Karthala, 1994).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

lisation on employment and poverty in f India (Sydney: School of Economics and Political Science, September 2002).

108. Edward shils, **Poltical development in the new states** (The hagne, morton, 1960).

109. Gérard Azoulay, **Les Théories du développement (Du rattrapage desretards à l'explosion des inégalités)** (Renne : Presse universitaires du Rennes, 2002).

110. G.T. Garratt (ed), **The legacy of India** (Oxford : University Press, 1962).

111. Guitard Jeans-Francois, **L'Apartheid** (Paris : Presse universitaire du France, 2 ed., 1986).

112. I.P.Massy, "Parliament and the protection of human rights", in C.C.Malhotra (ed.), **Practice and procedure of parliament** (New Delhi : Lok Sabha secretariat, 5 ed., 2001).

113. Jean Copans, **La Longe Marche da Modernité Africaine : Savoirsintellectuels & Démocratie**, (Paris : Karthala, 2 ed., 1998).

114. Lucian W. Pye, Sydney verb, **Political culture and political development** (Princeton : princersity, university, press, 1965).

115. M.N.Kaul-S.L.Shakdher-C.C.Malhotra, **Practice and procedure of parliament**, Op.Cit.

116. Nigel Worden, « Le Léopard peut-il changer ses taches ? De Klerk & l'arrière-plan de la réforme démocratique en Afrique du sud », in Manassé Esoavelmandroso, Gaétan Feltz (dirs.), **Démocratie et Développement: Mirage ou Espoir Raisonnable** ? (Editions: Karthala, 1995).

117. Philippe Gervais-Lambony, **L´Afrique du Sud et les états voisins** (Paris : Armand Colin, 1997).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

es système politique Africains : Les Libraire générale de droit et de juris prudence, 3 ed., E.J.A ,1997).

119. Pierre Paolo, **L'odeur de l'Inde** (Paris : ed. falio, 2003).

120. Rob Jenkins, **Democratic Politics and Economic Reform in India**, (Cambridge University Press, 1999).

121. Roger-Gérard Schwartzenberg, **Sociologie Politique** (Paris : éditionMontchrestien, 2 ed., 1974).

122. Smita Vats Sharma (editor), **India 2005** (A reference annual, edited by: Research reference and training division) (New Delhi: Ministry of information and broadcasting government of India).

123. Shankar Subramaman, « Modélisation de la réforme de la politique agricole en Inde », in Ian Goldin, Ordin Kundsen, Antonio SBrandào (ed.), **La modélisation de la réforme des échanges** (Paris : Organisation de coopération et de développement économiques OCDE, 1994).

124. Sophia Mappa (ed.), **Développer par la Démocratie : Injections Occidentales et Exigences Planétaires** (Paris : éditions Karthala, 1995).

125. Tiery de Monthrial-Philipe Moreau Defarges, **Rames94** (Paris: Institutfrançais des relations internationales DUNOD, 1994).

126. _____, **Rames99** (Paris : Institut français des relationsinternationales DUNOD, 1999).

127. Toyin Falola, « L'Afrique en Perspective », in Stephen Ellis (ed.), **L'Afrique Maintenant** (Paris: Editions Karthala, 1995.

128. T.S.Krishna Murthy, "Election commition and electoral reforms", in G.C.Malhotra (ed.), **Fifty years of Indian parliament** (New Delhi: Lok Sabha Secretariat, 2002).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ocratization de l'Afrique du Sud et ses
Manassé ésovelomandroso et Gaëtan (ed.), **Démocratie et développement** (Paris : Karthala, 1995).

130. W.W.Rostow, **Les étapes de la croissance économique**, Traduction : M.J.Rowet (France : édition du seuil, 1963).

B. L'encyclopédie:

131. L'état du monde (Annuaire géopolitique et économique) (Paris : ed. la découverte et Syros, 2004).

C. Périodiques:

132. (Texte sans auteur), "Afrique du Sud cap sur l´après- Mandela", **Le Moci**, nº.1384, 08 Avril 1999.

133. (Texte sans auteur), " Afrique du Sud, un nouvel élan dix ans après ?", **Le Moci**, nº.1643, 25 Mars 2004.

134. (Texte sans auteur), " L'Apartheid en question : Ségrégation sans cesse renforcée ", **Révolution Africaine**, n°.721, Décembre 1977.

135. (Texte sans auteurs), «Au Royaume de l'Apartheid : L'Etat-prison», **Révolution Africaine**, n°.409, Décembre 1971.

136. (Texte sans auteur), "Civil Society and Governance **:**An Overview of Issues and Trends in India", **PRIA**, June, 1999.

137. (Texte sans auteur), "Développement international, L´Afrique du Sudinvestit sur le contient", **Le Moci**, nº.1643, 25 Mars 2004.

138. (Texte sans auteur), «Droits, démocratie et gouvernance : Inde**"** (Rapport), Produit par **l'Agence canadienne de développement international (ACDI)**, Mars 2000.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

nie indienne sur un roulement », **India-**
ble), 2003.

140. Adam Habib et Vishnu Padayache, « Afrique du sud : Pouvoir, politique et stratégie économique dans la transition démocratique », **Revue Tiers Monde**, XL, n°. 159, Juillet-Septembre1999.

141. Alan Peter, " Les blancs pèsent encor", **Projet**, n°.286, 05/2005.

142. Anne-Marie Goguel, « La crise du système éducatif sud-africain », **Politique Africaine**, n°.25, Mars 1987.

143. Arvind Panagaryia, « Les réformes économiques des années 1980 et 1990 », **Problèmes économiques**, n°.2866, 05/01/2005.

144. Béatrice Hibou, «Economie politique du discours de la Banque mondiale en Afrique sub-saharienne : Du catéchisme économique au fait (et méfait) missionnaire, **LesEtudes duCentre d'études et de Recherches Internationales**, n°.39, Mars 1998.

145. Christophe Jaffrelot, "L´Inde rétive au libéralisme total", **Le Monde diplomatique**, Janvier 2004.

146. _____, "politique de la caste", **Critique international**, n°.17, Octobre 2002.

147. David Coplan, "Dire la race et l'espace dans une zone frontalière de l'Afrique du Sud", **Politique africaine**, n°.91, Octobre 2003.

148. David Fig, « L'environnement en Afrique du sud : L'état et la société civile face aux nouveaux enjeux », **Revue Tiers Monde**, T.XL, n°.159, Juillet-Septembre1999.

149. Denis-Constant Martin, "Depuis 1990, une reconstruction ambiguë", **Projet**, n°.286, 05/2005.

150. Doug Hindson, "Fragmentation et intégration dans une ville de l´après Apartheid: L´exemple de Duban", **Revue Tiers Monde**, XL, n°.159, Juillet-Septembre1999.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ces sociales de la libéralisation en Inde", 65, Janvier -Mars 2001.

152. H.J.Kotzé, « Létat et le changement social en Afrique du Sud », **Revue internationale des sciences sociales**, n°.163, 03/2002.

153. Ineke Van Kessel, " Le United Democratic Front en Afrique du Sud : un mouvement de transition ? ", **Politique Africaine**, n°38, Juin 1990.

154. Jagdish Bhagwati, « 1974-1997 : Ou en est l'Inde après 50 ans d'existance », **Problèmes économiques**, n°.2549, 31 Décembre1997.

155. Jonathan Jansen- Nick Taylor, « Educational change in South Africa 1994-2003 : case studies in large- scale education reform », **Country studies**, V.11, n°. 1, October 2003.

156. Jayati et Subrata Sarkar, "Libéralisation, Mode de financement et performances des entreprises en Inde", **Revue Tiers Monde**, t.XLII, n°. 165, Janvier -Mars 2001.

157. Jean Coussy, "La réinsertion de l´Afrique du Sud dans l´économie internationale", **Revue Tiers Monde**, T.XL, N°.159, Juillet-Septembre1999.

158. Julie Auray,"Un modèle de croissance élitiste", **Alternatives Economiques**, n°.236, 05/2005.

159. Mahendra P.Hama, « L'expansion de l'économie laitière en Inde ; De l'aide alimentaire à l'autosuffisance ? », **Revue Tiers Monde**, n°153, Janvier-Mars1998.

160. Mail et Guardian, "Mandela, un jeune homme en colère", **Courier international**, n°.664, du 24 au 30 Juillet 2003.

161. Mari Harris, "Attitudes et comportement du nouvel électorat sud-africain : un bilan empirique", **Revue international des sciences sociales**, n°.146, 2/1995.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Meyer, « Le développement des compétences et du marché du travail en Afrique du Sud », **Problèmes économiques**, n°.2807, 30/04/2003.

163. Michel Lobba, "Un accord négocié : le processus constitutionnel en Afrique du Sud depuis 1991", **Revue du droit public**, n°.1, 1997.

164. Mohamed Abercane, « Le Livre "blanc" de l'Apartheid », **Révolution Africaine**, n°.822.

165. Mwayila Tshiyembe, « L'Etat multinational ou l'Etat multiethnique: nouvel acteur de la coopération internationale », **Politique Africaine**, n°.66, Juin 1997.

166. Neeraj Mistry, "Hiv et Sida", **Projet**, n°.286, 05/2005.

167. Nicholas Cope, «The Zulu petit bourgeoisie and Zulu nationalism in the 1920s : Origins of Inkatha», **Journal of Southern African Studies**, vol.16, 1990.

168. OCDE, « Le double défi de l'économie sud-africaine », **Problèmes économiques**, n°2807, 30/04/2003.

169. Patralekha Chatterjee**,"** The Rise of Civil Society", **D+C Development and Cooperation**, n°.6, November-December 2001.

170. P.D.Sharma, "Police society and change in India", **Dialogue**, v.6, n°.1.

171. Philippe Gervais-Lambony, "Questions de frontières : La recomposition territoriale de L´Afrique du Sud", Revue **Tiers Monde**, XL, n°.159, Juillet-Septembre1999.

172. Pierre Beaudet, Hein Marais, « L'Afrique du sud au bord de la "balkanisation" », **Le Monde Diplomatique**, Janvier 1993.

173. Romila Thapcit, A History of india, V.1.

174. Sabine Cessou, « L'Afrique du sud veut s'intégrer à l'économie mondiale », **Problèmes Economiques**, n°.2672, Juillet 2000.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ng Kenya's Protracted Transition to Democracy", **Journal of Contemporary African Studies**, n°. 22, September 2004.

176. Sudeep Mukhia, "La démocratie la plus futée du monde !", **Courrier international**, nº.707, du 19 au 26 Mai 2004.

177. Sudha Ramachandran, "Inde, une Italienne au pouvoir", **Courrier international**, nº.707, du 19 au 26 Mai 2004.

178. Sylvain Guyot, "Derrière l´écotourisme, le politique conservation et discrimination territoriale en Afrique du Sud", **Revue Tiers Monde**, XLV, n°.178, Avril-Juin 2004.

179. Tendai Dumbutshena, « Le pouvoir économique en Afrique du Sud : vers une réparation égalitaire ? », **Problèmes économiques**, n°. 2549, 31/12/1997.

180. Véronique Faure, « Afrique du Sud : Référendum 92 - Le passage», **Politique Africaine**, n°.46, Juin 1991.

181. William Masters, « L'Europe, l'Afrique du sud et l'Afrique australe: intégration régionale dans un contexte mondial », **Revue d'Economie du Développement**, n°.3, Septembre 2000.

C. Les rapports:

182. (Text without author), "Digital village, Soweto, South Africa", Community based training centre.

183. (Texte sans auteur), **"Droits, démocratie et gouvernance : Inde"**, Produit par l'Agence canadienne de développement international (ACDI), Mars 2000.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

an rights violations against sexuality
fact-finding report about Bangalore), **A Report of PUCL-Karnataka** (February 2001).

185. David Johnson, « South Africa », **A paper produced by DFID's Health systems resource centre for the UK Department for internationa developpement** 2001.

186. Papers witch are all drawn from contributions made to a conference on «**Opposition in South Africa's New Democracy**» which was hosted by the Department of Political Studies, Rhodes University and the Konrad Adenauer Foundation, at Kariega Park in the Eastern Cape, 28– 30 June 2000.

187. Cari Beiger-Budel," Droits de l'enfant en Afrique du Sud", **Rapport présenté par l'Organisation Mondiale Contre la Torture (OMCT), pour le Comité des droits de l'enfant**.

188. Debbie Bradshaw-Krisela Steyn, "Poverty and Chronic Diseases in South Africa", Technical Report for United **Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO 2001]**.

189. Robert Mattes-Christian Keulder-Annie B. Chikwana-Cherrel Africa Yull Derek Davids, "Democratic Governance in South Africa: the people's View", A comparative series of national public attitude surveys on democracy, markets and civil society in Africa, **Afrobarometer Paper n°. 24**, January 2003.

190. Saras Jagwanth, "Democracy, Civil Society and the South African Constitution: some challenges" (Discussion Paper 65), **United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO 2003]**.

191. Vinod Vyasulu, « The South Asian Mode »l, **in International Conference on Colonialism and Globalization**, New Delhi, February1999.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

192. (Text without author), "India: Human Rights Developments", (Human Rights Watch. Rapport Mondial 1996), in:
[http://www.hrw.org/reports/1996/WR96/Asia- 04.htm#P410_119435].

193. (Text without author), "South Africa: human right", (Human Rights Watch. Rapport Mondial 2001), in:
[http://hrw.org/reports/2001/africa/southafrica/southafrica.html].

194.(Text without author), "South Africa: human right", (Human Right Watch. Rapport Mondial 2002), in:

195. [http://hrw.org/reports/2002/africa/southafrica/southafrica.html].

196. (Text without author), "South Africa: interest groups" [http://countrystudies.us/south-africa/79.htm], Source: **U.S. Library of Congress**.

197. Des articles de **Wikipédia**, l'encyclopédie libre, dans:
[http://fr.wikipedia.org/wiki/Politique].

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فهـرس الموضـ

إهـــــــــــداء.....

شكـــر وتقديـــــــم.....

قائمة المختصرات..... ص03

مقدمـــــــــــة..... ص05

مـــدخـــــــــل..... ص13

الفصل الأول: البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للهند وجنوب إفريقيا...ص40

المبحث الأول: البنية الاقتصادية..... ص40

المطلب الأول: الهيكل الاقتصادي..... ص40

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية..... ص46

المبحث الثاني: البنية الاجتماعية..... ص60

المطلب الأول: التركيبة العرقية للسكان..... ص60

المطلب الثاني: التعليم والصحة والتحضر..... ص69

المبحث الثالث: البنية السياسية.....ص81

المطلب الأول: نظام الحكم.....ص81

المطلب الثاني: المؤسسات السياسية.....ص85

الفصل الثاني:دور الفواعل الأساسية في تحريك عملية التنمية في الهند وجنوب إفريقـــيا.....ص92

المبحث الأول: دور الفواعل الداخلية.....ص92

المطلب الأول: الأحزاب السياسية والانتخابات.....ص92

المطلب الثاني: دور جماعات المصالح.....ص112

المطلب الثالث: واقع المجتمع المدني.....ص119

المطلب الرابع: وضعية حقوق الإنسان والحريات العامة.....ص125

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني: الضغوطات الخارجية والتحول ا

المطلب الأول: الهند.....

المطلب الثاني: جنوب إفريقيا.....**ص136**

الفصل الثالث: التنميـــة السياسيـــــة والأداء الاقتصادي.....**ص145**

المبحث الأول: العلاقـــة بين الإطـــــار السياسي ومستـــوى التنمية الاقتصاديـــــة..... **ص145**

المطلب الأول: الحكومـــــات والأداء الاقتصادي.....**ص145**

المطلب الثاني: النظام الحزبي والتنمية الاقتصادية.....**ص157**

المبحث الثاني: تحديات التجربة الديمقراطية في البلدين.....**ص164**

المطلب الأول: تحديات التجربة الديمقراطية في الهند.....**ص164**

المطلب الثاني: تحديات التجربة الديمقراطية في جنوب إفريقيا.....**ص175**

خـــــــاتمة.....**ص188**

قائمة المراجع.....**ص193**

الفهـــــــرس **ص212**

* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *